

٥٩

الأمن والتنمية

دراسة حالة العراق

(للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧)



عباس علي محمد

الأمن والتنمية

دراسة حالة العراق

(للمدة ١٩٧٠ـ ٢٠٠٧)

الأمن والتنمية

دراسة حالة العراق

(للمدة ١٩٧٠ـ ٢٠٠٧)

عباس علي محمد

هوية الكتاب

عنوان الكتاب:............................. الأمن والتنمية

دراسة حالة العراق (للمدة ١٩٧٠ـ ٢٠٠٧)

تأليف:.............................. عباس علي محمد

صاحب الامتياز:.... محمد صادق الهاشمي (قاسم هاشم مولى)

الناشر: .... مركز العراق للدراسات

عدد صفحات الكتاب: .... ٣٦٨ صفحة

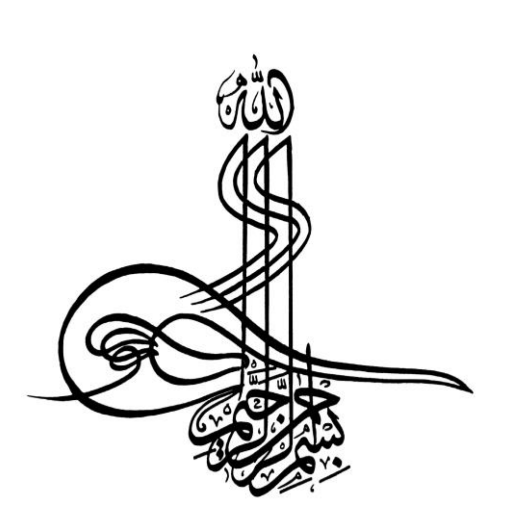
الإخراج والمتابعة الفنية: .... علي حسين مطر

عدد النسخ: .... ٣٠٠٠ نسخة

الطبعة: .... الأولى

المطبعة: .... الساقي

تاريخ الإصدار: ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م



شكر وتقدير

كل الشكر والتقدير والامتنان للأستاذ الدكتور

نبيل جعفر عبد الرضا

لما قدمه من جهد علمي خلال إشرافه على مراحل انجاز هذا العمل

وله من الله خير الجزاء

عباس علي

مقدمة

اهتمت البشرية منذ الأزل بموضوع الأمن لأهميته في تحقيق الاستقرار لمختلف جوانب الحياة ليكون بالإمكان الوصول إلى الرفاهية التي تتجسد بتحسن المستوى ألمعاشي وتوفير الخدمات الضرورية، ولان مفهوم الرفاهية وعلى وفق هذا الإطار لم يكن بالإمكان تحقيقه وخصوصا للدول النامية إلا عن طريق تبنيها للخطط والبرامج التنموية مما يعني أن أمن الإنسان هو جوهر الحق في التنمية وليس ثمة تنمية بلا بيئة آمنة، من هنا جاءت أهمية العلاقة بين الأمن والتنمية إذ هما طرفا معادلة الاستقرار والرفاهية، وقد أوضح ذلك روبرت مكنمارا وزير الدفاع الأمريكي للمدة ١٩٥٢-١٩٦٠ في كتابه جوهر الأمن إذ قال لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حدا أدنى من الاستقرار الداخلي الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تحقيق التنمية، فضلا عن انه قد أشار إلى أن الفقر والتخلف هما جذور العصيان والغليان التي تؤدي إلى التوتر والثورات الداخلية وما يرافق ذلك من عنف وتطرف.

طبيعة هذه العلاقة تجسدت بوضوح ضمن الحالة العراقية فبعد أن حظي العراق خلال حقبة السبعينات بشيء من الاستقرار والأمن المتزامن

مع البداية الحقيقية لوضع الخطط والبرامج التنموية الشاملة، التي أدت إلى تطور وتحسن مختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. إلا أن الأوضاع تغيرت بسبب الإحداث التي مر بها العراق من حروب متعاقبة وعقوبات اقتصادية دولية التي جاءت كرد فعل طبيعي لسياسة النظام السابق والمتمثلة بالاهتمام بالقطاع العسكري على انه يضمن الأمن والاستقرار، مما أدى ومع مرور الوقت إلى زيادة الإهمال لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يتضح من خلال حجم الإنفاق وطبيعته الموجه للقطاع العسكري مقابل الإنفاق الموجه للقطاعات الأخرى، ليزيد ذلك من ظهور التهديدات غير المسلحة للأمن وانتشارها التي في مقدمتها الفقر والأمراض والهجرة فضلا عن الفساد والاختلالات البيئية.

لأهمية الموضوع في الوقت الراهن وبسبب ما يعانيه العراق من حالة عدم الاستقرار المتزامن مع تردي وانخفاض بعض مؤشرات التنمية، تبرز أهمية الموضوع وضرورة تناوله إذ أن توفير الأمن يعد امرأ أساسيا لتحقيق التنمية وهي في ذات الوقت خير وسيلة لبلوغ الأمن والاستقرار في العراق.

بقي أن نشير إلى إن المشكلة التي واجهها الباحث تكمن في عدم توفر البيانات التي تبين حجم وطبيعة الإنفاق العسكري خلال مدة العقوبات الاقتصادية ١٩٩٠ - ٢٠٠٣ فلم يشر أي مصدر حكومي وغير حكومي إلى حجم هذا الإنفاق خلال تلك المدة.

الفصل الأول: الإطار التمهيدي والمفاهيمي للأمن والتنمية

- ❖ المبحث الأول: مفهوما الأمن والتنمية.
- ❖ المبحث الثاني: العناصر الاقتصادية للأمن.
- ❖ المبحث الثالث: التهديدات غير العسكرية للأمن.
- ❖ المبحث الرابع: الإنفاق العسكري ودوره في الأمن والتنمية.

التمهيد

تعددت الآراء والمفاهيم سواء للأمن أم للتنمية فبعد أن كان الأمن محددا ضمن إطار المفهوم التقليدي (امن الأفراد والدولة) إلا انه نتيجة التطور والتوسع الذي حدث بسبب تأثير المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية فضلا عن المتغيرات السياسية في الاستقرار، مما جعل مفهوم الأمن يتوسع ليكون أكثر شمولا وليتضمن كافة الإجراءات اللازمة لمواجهة التهديدات الناتجة عن تأثير هذه المتغيرات، فظهر الأمن الاقتصادي والأمن البيئي والأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الصحي....الخ.

أما التنمية الاقتصادية فهي الأخرى قد تعددت مفاهيمها وتطورت وهذا التعدد والتنوع في مفاهيم التنمية جاء كضرورة لما مرت وتمر به الإنسانية من تطورات وتغيرات في مختلف المجالات، التي ساهمت بظهور المشاكل والاختلالات وارتفاع مستوى تعرض البشرية للمخاطر والتهديدات، الأمر الذي جعل التنمية تتنوع وتتعدد من حيث المفهوم والأهداف.

لان العلاقة بين الأمن والتنمية على درجة كبيرة من التداخل والتشابك، لذا سيتناول هذا الفصل الإطار التمهيدي والمفاهيمي لهذه العلاقة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول
مفهوما الأمن والتنمية

أولا: مفهوم الأمن وأنواعه

١. مفهوم الأمن

يعد مفهوم الأمن ذا طبيعة ديناميكية يتطور بتطور الظروف والأحداث، وهو مرتبط ارتباطا وثيقا بالأوضاع والمعطيات المحلية والإقليمية والدولية، في الوقت نفسه يعد الأمن حالة نسبية غير مطلقة فالدولة لا تتوقف عن التفكير في الأمن حين تحقق الاستقرار، بل يكون الهدف القادم هو تحقيق الأفضل والأحسن وذلك نابع أو ناتج عن الخوف من المجهول والمستقبل.

جاءت كلمة الأمن في معجم اللغة على أنها مرادفة للأمان والطمأنينة والحماية بالتالي فهي نقيض الخوف ومساوية للابتعاد عن المخاطر[١].

---

(١) المنجد، في اللغة العربية (الطبعة السابعة والثلاثون، بيروت، دار المشرق، ١٩٩٨) ص١٨.

يعرف الأمن على أنه الإجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة التغيرات المحلية والدولية وتأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخليا وخارجيا، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصاديا واجتماعيا لتحقيق الأهداف والغايات ليتم التعبير عن الرضا العام داخل المجتمع [1]، لهذا فالأمن هو الدفاع والبقاء ضد الأخطار والتهديدات سواء عسكرية أم اقتصادية أم بيئية.

يعرف تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ الأمن على أنه خطر الإرهاب بكل أشكاله الذي يشجع على القيام بردود أفعال عسكرية، التي من المحتمل أن تفشل في تحقيق الأمن الجماعي، مما يتطلب تطوير بيئة آمنة تدرك إن الفقر والانهيار الاجتماعي والنزاعات الأهلية سواء كانت على أساس عرقي أم ديني هي المكونات الأساسية للتهديدات الأمنية، وعلى العالم أن يكون ذو استجابة كبيرة لذلك [2]، لهذا يعد الأمن هو أحد أكثر الوظائف

(١) د. صالح ياسر حسن، العلاقات الاقتصادية الدولية (بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠٠٦)، ص ٦١١.

(٢)البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) ص٧٩.معلومات متاحة على الانترنيت، *www.undp.org*

أهمية لدى الدولة لضمان الحماية من مختلف المخاطر التي تستهدف حقوق الإنسان سواء كانت تهديدات سببها النزاعات والعنف، أم المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولأن الأمن عملية تواجه تهديدات حدثت أو قد تحدث مستقبلا فأن مفهومه يأخذ جانب مواجهة التهديدات فيعبر عنه، بأنه الإجراءات التي تحقق الحماية من هذه التهديدات، إذا ما علمنا أن هناك أنواعاً من التهديدات، منها العسكرية أو ذات النشاط الإجرامي أو قد تكون تهديدات تعرض بقاء الإنسان ورفاهيته للخطر مثل المجاعة والأمراض والاختلال البيئي [(١)].

المحللون الامنيون يرون انه الرد على كل التهديدات والمخاطر الموجودة على مسافات مختلفة لإلحاق الضرر بالإفراد أو المجتمع ككل، مما جعل الأمن كمفهوم يتسم بالشمول والتوسع ليصبح ما يعرف اليوم بالأمن الإنساني، وأن من أبرز المخاطر التي تهدد حياة الإنسان هي النزاعات المسلحة، كذلك المخاطر التي تخرج عن سيطرة الإنسان مثل الكوارث الطبيعية فضلا عن التغير المناخي

---

(١) بيرن هاغلين وإليزابيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة فادي حمود وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص٤٤٥.

والأوبئة، لهذا من الصعب أن يتحقق أمن الإفراد أو المجتمع ما لم يؤخذ بالحسبان كل التحديات التي تواجه البشرية [١].

يمكن تحديد ثلاث متغيرات أساسية لمفهوم الأمن من خلال المفاهيم المتعددة للأمن هي [٢]:

أ) متغير التوازن: يعني قدرة الدولة على خلق اتفاق وانسجام خارجي فضلا عن القدرة على خلق إجماع داخلي.

ب) متغير الرفاهية: يتضمن قدرة المجتمع على تحسين كل من مستوى المعيشة وظروف الحياة على حد سواء ولبلوغ ذلك يتطلب القيام بالتنمية.

ج) متغير القدرة العسكرية: يعتمد على ما متوفر من القوات العسكرية من معدات وكوادر بشرية واستراتيجيات.

يتبين من ذلك إن الأمن هو أساس العلاقات الدولية لذلك كان التطابق بينه وبين ما متوافر من القدرات العسكرية هو المعيار

---

(١) اليسون بيلز، عالم من المخاطر، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٦٥ ـ ٦٧.

(٢) د. عبد المنعم المشاط، الأمن القومي، منشورات مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٦.

الأساسي لتوفير الأمن، مع التطور الذي حدث ودخول المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمؤشرات لبلوغ الاستقرار والرفاهية الأمر الذي جعل مفهوم الأمن يتغير بالاتجاه نفسه، ليصبح تحقيق الأمن على وفق التفكير الحالي يؤدي دورا ايجابيا في عمليات نزع الأسلحة وتقليل الأنفاق العسكري ومن ثم تفعيل دور التنمية، فالأمن لا يتوافر فقط بما متاح من قدرات عسكرية بل يضاف إلى ذلك القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. نتيجة ذلك اخذ الفكر الإنساني يتوجه إلى تعزيز الأمن من خلال التنمية مع المحافظة على الحد المناسب من القدرات العسكرية التي من المفترض أن تكون بحجم التهديدات المتوقعة والموجهة ضد عملية تحقيق الأمن والاستقرار [١].

٢. أنواع الأمن

يأخذ الأمن العديد من التقسيمات على وفق الإخطار والتهديدات ومستلزمات توفيره كذلك بسبب طبيعته الديناميكية مما جعله يظهر بهذا التنوع.

---

(١) الأمم المتحدة، تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤)، ص١٤ـ ١٥.

يقسم البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة الأمن إلى سبعة أنواع هي[١]:

١. الأمن الاقتصادي.

٢. الأمن البيئي.

٣. الأمن الغذائي.

٤. الأمن السياسي.

٥. الأمن الصحي.

٦. الأمن الشخصي.

٦. الأمن الجماعي.

أما التقسيم الأخر للآمن فهو ينقسم إلى نوعين هما [٢]:

١. **الأمن الخشن**: يواجه كل التهديدات العسكرية المسلحة.

٢. **الأمن الناعم**: يواجه التهديدات غير العسكرية التي لا يكون السلاح أداة للتهديد فقد حددت هذه التهديدات بالمخاطر الفردية مثل

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٤) ص٢٥.

(٢) سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغة تهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، السنة ٢٠٠٨، ص١٢.

تعرض عدد محدود من الإفراد إلى تهديد إجرامي أو مرض، والمخاطر المجتمعية التي تتوسع بها رقعة الضحايا لتشمل جماعات اكبر داخل المجتمع، فضلا عن المخاطر العابرة للحدود وهي عبارة عن مخاطر الهجرة غير الشرعية واللاجئين والنازحين، ومن بعدها مخاطر الأزمات الزاحفة المتمثلة بالمخاطر الموجهة ضد مجموعة دول على المستوى الإقليمي كالأمراض والأوبئة، وأخيرا مخاطر الكوارث المحتملة وتشمل الأعاصير والكوارث النووية والمشكلات البيئية.

فضلا عن هذه التقسيمات يمكن أن ينظر للأمن من حيث بعده الجغرافي فينقسم إلى:

١. **الأمن الداخلي**: الذي يواجه التهديدات ضمن حدود الدولة سواء كانت مسلحة أم غير مسلحة

٢. **الأمن الخارجي**: وهو يواجه المخاطر التي تتعرض لها الدولة من خارج الحدود سواء كانت هذه المخاطر والتهديدات مسلحة أم غير مسلحة أيضا.

ثانيا: أبعاد وأهداف الأمن

١. أبعاد الأمن

لغرض تحقيق الأمن ومن ثم بلوغ الرفاهية والاستقرار فأن الأمر

يتطلب توفير بعض الأبعاد التي تسهم بتحقيقه وهي [١] :

١- **البعد العسكري**: يتضمن بناء القوات المسلحة وتأهيلها ورفع كفاءتها ومستواها التكنولوجي.

٢- **البعد السياسي**: يتضمن بناء الدولة والمحافظة على كيانها وتعزيز مكانتها إقليميا ودوليا.

٣- **البعد الاقتصادي**: يعمل على توفير مستلزمات الحياة كافة وإشباع الحاجات.

٤- **البعد الاجتماعي**: يهدف للمحافظة على كل ما يتعلق بالإنسان من عادات وتقاليد وتوفير الجوانب التربوية والصحية.

٥- **البعد البيئي**: يتضمن العمل على توفير بيئة آمنة بعيدة عن المخاطر وأضرار الكوارث الطبيعية.

هذه الأبعاد تشكل الحلقات المترابطة لتوفير الأمن والاستقرار، فأي خلل بأي منها سيؤدي إلى عدم تحقيقه، مما يتطلب تهيئة الإمكانات المالية والمادية والبشرية اللازمة لجعل هذه الأبعاد متوفرة لبلوغ الأمن من ثم تحقيق التنمية.

---

(١) أسماء محمد فريد، الأمن القومي، منشورات مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٨)، ص٤.

توفير الأمن وتحقيق استمراريته وديمومته وجعله حالة طبيعية من ضمن أطار الحياة يكون بتوافر مجموعة من الوسائل من أهمها [(١)]:

١. النظام الداخلي والقوانين، كلما كانت الأنظمة والقوانين ذات تأثير وفاعلية كلما ازداد وتعمق الوجود الأمني

٢. الوسائل العسكرية، تعد الوسائل العسكرية ذات أهمية كبيرة لتوفير الأمن من خلال مواجهة التهديدات المسلحة سواء الخارجية أم الداخلية.

٣. الوسائل والتدابير الاقتصادية والدبلوماسية وضرورتها لمواجهة مختلف التهديدات وخصوصا غير العسكرية منها

يتبين مما سبق أن الأمن يعتمد على ثلاثة محاور أساسية هي الدولة وسياستها وقوتها الاقتصادية والعسكرية، فإذا توفرت هذه الأسس يكون بالإمكان تحقيق الاستقرار والأمن.

٢. أهداف الأمن

تباينت المدارس الفكرية والسياسية في تناولها للأهداف التي يعمل الأمن على تحقيقها تبعا لتوزيع ومهام هذه الأهداف، فضلا عن التطور الحاصل للأمن نتيجة للتطور الحضاري والفكري، مما

---

(١) بيورن هاغلين وإليزابيث سكونز، مصدر سابق، ص٤٤٥.

جعل إمكان تقسيم أهداف الأمن على أساس الوظائف التي تسعى الدولة إلى تحقيقها ، فأول هذه الأهداف هو حماية النظام السياسي للدولة وتامين علاقاتها الخارجية، الهدف الثاني هو السعي للمحافظة على كيان الدولة المادي من خلال زيادة القدرات العسكرية لمواجهة التهديدات والمخاطر المسلحة سواء كانت داخلية أم خارجية، وأخيرا حماية الأهداف والمنجزات الحضارية والاجتماعية والاقتصادية ، وان تحقيق هذه الأهداف قائم على أساس بلوغ الاستقرار والطمأنينة والرفاهية(١) ، لهذا فالأمن يعمل على حماية حماية كيان الدولة ونظامها السياسي والمحافظة على ممتلكاتها الاقتصادية والاجتماعية والحضارية والثقافية.

ثالثا: مفهوم التنمية واهم مؤشراتها

١. مفهوم التنمية

تعرف التنمية على إنها عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين القاعدة اللازمة لإطلاق القدرات الإنتاجية الذاتية، التي يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية

---

(١) طلعت احمد مسلم، حرب الخليج والأمن القومي (الطبعة الأولى، قبرص، دار الملتقى للنشر، ١٩٩٢)، ص١١-١٢

الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار العلاقات الاجتماعية، مستهدفا توفير الاحتياجات الأساسية وتوفير الأمن الفردي والاجتماعي[١].

ويمكن أن تعرف أيضا بأنها التطور البنيوي أو التغير البنياني للمجتمع، ولمختلفة أبعاده سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية أم تنظيمية، من اجل توفير أفضل الوسائل للحياة ولكل أفراد المجتمع[٢].

كما تؤخذ على إنها عملية تحسين الحياة البشرية التي تتضمن ثلاثة جوانب متساوية في الأهمية، أولها رفع المستوى ألمعاشي للأفراد، أي مستوى الدخول والاستهلاك والخدمات الطبية والتعليمية ويتم ذلك عن طريق تحقيق النمو الاقتصادي، ثانيهما خلق الظروف المؤدية إلى نمو شعور الاحترام للذات عند الإفراد من خلال تأسيس الأنظمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي تعزز من احترام الفرد، أما الجانب الثالث فهو زيادة حرية الإفراد في توسيع خياراتهم [٣].

---

(١) صبري مصطفى ألبياتي، حركة مؤشرات التنمية في العراق ١٩٦٠-٢٠٠٠، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، من ٢٢-٢٣ ك١، ٢٠٠١(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٤٤٤.

(٢) د.مدحت القريشي، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٧)، ص١٢٣.

(٣) *Michael. P. Tadaro.Economics for Developing World (London .Longman ١٩٩٢). P٤٨٧*

في حين يرى بعضهم أن التنمية هي العملية التي تعمل علي إحداث التغيرات المهمة والواسعة في مختلف المجالات سواء كانت اقتصادية أم اجتماعية أم سياسية أم ثقافية [(١)].

لهذا يمكن القول إن التنمية عملية شاملة تهدف إلى إحداث تغيرات هيكلية لكل جوانب الحياة، من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية والمادية والبشرية وتعزيز ذلك بإطار تكنولوجي متطور لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المطلوبة.

أدى التطور الحاصل سواء على مستوى الفكر أم الأهداف إلى ظهور مفاهيم جديدة للتنمية، فبعد أن كانت التنمية الاقتصادية هي الأساس لمواجهة التخلف، جاء مفهوم التنمية المستقلة الذي يدعو إلى اعتماد المجتمع على نفسه وتطوير القاعدة العلمية والتقنية وتأهيل الكوادر البشرية اللازمة، وان يرافق ذلك التغيرات الإدارية التي تحرر البلد من التبعية والاستغلال وما يرتبط بها من جهل وأمراض وفقر، لذلك فهي تؤكد تبني القرارات المستقلة والمتعلقة بكيفية استخدام الموارد المحلية وأسلوب التعامل مع العالم الخارجي [(٢)].

---

(١) د.فليح حسن خلف، التنمية والتخطيط الاقتصادي (اربد، عالم الكتاب الحديث، ٢٠٠٦) ص١٧٧.

(٢) د.سعد حسين فتح الله، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩) ص ٣٩.

عند عام ١٩٩٠ وعن طريق البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة جاء مفهوم التنمية البشرية، التي تهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس. عام ١٩٩٢ وخلال مؤتمر قمة الأرض الأول في ريو دي جانيرو ظهر مفهوم التنمية المستدامة، فقد جاء بأجندة المؤتمر وبالبند الثالث تحديدا ضرورة انجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق بشكل متساوٍ الحاجات التنموية والبيئية للجيل الحاضر والمستقبل، أما البند الرابع فتضمن عند تحقيق التنمية المستدامة ينبغي أن تمثل الحماية البيئية جزءا لا يتجزأ من عملية التنمية ولا يمكن التفكير بالتنمية بمعزل عن البيئة [1]، لهذا فهي تدعو لتفعيل وتنشيط عملية التنمية وان تكون ضمن إطار المحافظة على البيئة ومراعاة حقوق الأجيال اللاحقة.

٢. مؤشرات التنمية

لكل عمل يجري هناك قياس الهدف منه معرفة مقدار الجودة

---

(١) د.صلاح عبد الحسن، الإطار ألمفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، أعمال ندوة دراسات في التنمية البشرية في الوطن العربي المنعقدة في بيت الحكمة من ١١- ١٤ شباط، ٢٠٠٠ (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١) ص٧٧.

ف.دوجلاس موسشيت، منهاج متكامل للتنمية المستدامة، في ف.دوجلاس موسشيت وآخرين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين (مصر، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠)، ص١٧.

في تنفيذ هذا العمل ولان التنمية عملية ذات شمول وسعة كبيرة، فأن توفير المقياس لهذه العملية يتطلب توفر مجموعة من المؤشرات، التي تتضمن كل المتغيرات المتعلقة بقياس التقدم والنجاح، وأن فكرة التنمية تؤكد ضرورة القياس سواء لصياغة السياسات والخطط وتحديد الأهداف أم لتقييم النتائج، لهذا شهدت مؤشرات التنمية التطور والتنوع والتعدد.

من بين المؤشرات العديدة المستخدمة لقياس وتقييم التنمية هي.

١ـ مؤشر التغيرات الهيكلية: يهتم هذا المؤشر بالتغيرات الحاصلة في الهياكل الاقتصادية للدول النامية لتأشير درجة التنمية المتحققة فيها، من النماذج الموضوعة ضمن هذا الإطار، النموذج الذي اقترحه جنري *chenery* فهو يعتمد على حساب انحرافات الإنتاج الحقيقي للقطاعات الاقتصادية عن الإنتاج الافتراضي لهذه القطاعات خلال مدة معينة، مع الأخذ بنظر الاعتبار عدم حدوث تغيرات هيكلية داخل القطاعات الاقتصادية للمدة ذاتها [١].

٢ـ مؤشر الإمكانات: احد المؤشرات المستخدمة لقياس القدرات الذاتية للدول النامية وطبيعة الظروف التي يمكن أن تساعد أو تعوق في تحقيق الاستقلال ومؤشراته هي [٢]:

---

(١) صبري مصطفى البياتي، مصدر سابق، ص٤٤٩.
(٢) د.سعد حسين فتح الله، مصدر سابق، ص٨١-٨٢.

❖ الموقع الجغرافي: يتعلق بالأهمية النسبية للموقع الجغرافي للدولة.

❖ الحجم: يتضمن مساحة الدولة وعدد السكان.

❖ مدى توفر الموارد الطبيعية وتنوعها.

❖ التقارب الحضاري والاجتماعي للسكان.

٣) مؤشرات التنمية القومية: هي مجموعة من المؤشرات، ينقسم كل واحد منها إلى مؤشرات فرعية الهدف من ذلك هو قياس التطور وإمكان بلوغ الأهداف، يتم ذلك من خلال معرفة، مؤشر الوفاء بالاحتياجات الأساسية، ومؤشر المشاركة بالتنمية واتخاذ القرارات، ومؤشر تأمين الاستقلال والاعتماد على الذات فيما يخص الغذاء والعلاقات الاقتصادية والتكنولوجيا والثقافة، كذلك مؤشر الأداء الاقتصادي المتمثل بالإطار المؤسسي للإنتاج وهيكل المتغيرات الاقتصادية الكلية والنمو الاقتصادي والاستقرار والقضاء على تبديد الموارد، ومؤشر الأمن الاجتماعي والسلامة العامة، ومؤشر صيانة البيئة والمحافظة على التوازن البيئي، وأيضا مؤشر التطورات السكانية، وأخيرا مؤشر تطور قاعدة المعلومات، مع الأخذ بنظر الاعتبار أي قضايا تنموية أخرى ذات أهمية خاصة [(١)].

يضاف إلى ما تقدم فقد حددت بعض الدراسات الاقتصادية

---

(١) صبري مصطفى ألبياتي، مصدر سابق، ص٤٥٠.

مجموعة من المؤشرات التي يمكن أجمالها بالاتي [١]:

مؤشرات اقتصادية: تتمثل بمعدل الدخل السنوي للفرد أو على شكل نسب مختلفة من الناتج القومي الإجمالي كمعدل الصادرات أو الاستيرادات أو حجم الديون... وغيرها.

مؤشرات اجتماعية: التي تهتم بالواقع الاجتماعي مثل العدالة والأمن والتعليم والصحة.

مؤشرات الحاجات الأساسية: تعتمد على المؤشرات الاجتماعية والبشرية لتكون مكملة لمؤشرات الناتج المحلي الإجمالي.

مؤشر ألرفاه ونوعية الحياة: يأخذ ثلاث مقاربات هي الرفاه الحقيقي والإنفاق الكلي والدخل الكلي.

مؤشر الأدلة المركبة: يتضمن دليل مستوى المعيشة ودليل نوعية الحياة المادية ودليل الصحة الاجتماعية والدليل العام للتنمية ودليل التنمية البشرية.

تعد مؤشرات التنمية المتعددة والمتنوعة التي من ضمنها مؤشرات تقارير التنمية البشرية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة كل عام، هي الإجراءات السليمة لعملية التقييم

---

(١) د.محمد عدنان وديع، مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٦)، ص٩ ـ ١٤.

والمراقبة للبرامج التنموية، ليتم بعدها اتخاذ التدابير اللازمة سواء على مستوى الدولة أم على صعيد المجموعات الدولية من اجل معالجة المشكلات والإخفاقات التي تعترض عملية التنمية، وان عملية المعالجة وتجاوز الإخفاقات تعمل على تعزيز الاستقرار والتقدم.

يتبين مما تقدم أهمية أن تأخذ الخطط والاستراتيجيات التنموية على عاتقها توفير الإمكانات اللازمة لتحقيق الأمن، ذلك لأهميته في توفير الأجواء الملائمة لبلوغ الأهداف التنموية، من خلال مواجهة مختلف التهديدات سواء المسلحة أم غير المسلحة، تأكيدا لذلك ربطت أهداف التنمية للألفية الثانية التي وضعتها الأمم المتحدة بين الأمن والتنمية من خلال تأمين البشرية خصوصا المجتمعات النامية ضد المخاطر التي من الممكن أن تتعرض لها، وأهمها الفقر والأمراض والتشرد والاختلالات البيئية فضلا عن قيام الأمن بالمحافظة على الناس على وفق مفهومه التقليدي.

المبحث الثاني
العناصر الاقتصادية للأمن

يتأثر الأمن بمجموعة من العناصر الاقتصادية التي من الممكن إن تكون حجر الأساس لتحقيقه، وان مقدار بلوغ الأمن يكون محدداً بمدى توفر هذه العناصر وفاعليتها ومن أهمها:

أولا: الموارد الطبيعية

تعد الموارد الطبيعية حجر الأساس في تحقيق التنمية لما لها من دور في توفير مدخلات العملية التنموية ومن ثم الوصول إلى الرفاهية التي تقود إلى الأمن والاستقرار، فتوفيرها يعني تمكين الدولة من الحصول على الدعم المالي اللازم لتعزيز الأمن، ومواجهة كل أنواع التهديدات سواء أكانت مسلحة أم غير مسلحة. الاعتقاد السائد أن وفرة الموارد الطبيعية خصوصا لدى الدول النامية سيؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي ثم انعكاس ذلك على مستويات المعيشة والرفاهية والاستقرار، إلا أن الواقع يشير غير ذلك فالعديد من هذه الدول التي لديها الوفرة في الموارد الطبيعية لم تتمكن من تحقيق النمو الاقتصادي المرغوب، مما جعلها تصاب بلعنة الموارد وهو مفهوم واسع

يشمل قضايا عديدة تتراوح بين أضرار البيئة مرورا بانتهاكات حقوق الإنسان وانتهاء بالنزاع العنفي [(١)].

هناك دراسات أخرى تبين أن التفسيرات الاقتصادية للعنة الموارد تدور حول التغير الحاصل لشروط تجارة السلع الأولية المتزامن مع انعدام استقرار أسواق السلع في العالم، فضلا عن عدم وجود الروابط الاقتصادية بين قطاع الموارد الطبيعية المتوافرة والقطاعات الأخرى وتحديدا للدول النامية، مما يؤدي إلى تدني إمكان هذه الدول في تحقيق التطور والنمو نتيجة الاختلالات الهيكلية في طبيعة الأنشطة الاقتصادية وتكوين الناتج المحلي الإجمالي [(٢)].

تقسم الموارد الطبيعية بصورة عامة إلى [(٣)]:

١ـ الموارد الطبيعية المتجددة، هي التي تجدد ذاتها بصورة طبيعية دون تدخل الإنسان، لهذا فرصيدها المتاح لا ينضب مع الاستخدام

---

(١) بول ستيفتر، صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة، في ادوارد موريس وآخرين، النفط والاستبداد، ترجمة معهد الدراسات الستراتيجية (بغداد، معهد الدراسات الستراتيجية ٢٠٠٧)، ص٢٢٨ ـ ٢٣٣.

(٢) مايكل روس، لعنة الموارد الطبيعية، في مايكل روس وآخرين، الموارد الطبيعية والتراعات المسلحة، ترجمة فؤاد سروجي (الأردن، الأهلية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص٦٤.

(٣) *Barry C. Field & Martha K.Field , Environmental Economics ,third edition (Boston, McGraw ـ hill comp,٢٠٠٢) ,p٢٥*

المستمر من جانب الإنسان ومنها مصادر المياه والغلاف الجوي.

٢ـ المصادر غير المتجددة، هي الموارد التي يقل رصيدها المتاح في الطبيعة مع استمرار استخدامها بمرور الوقت ومنها النفط والمواد الخام المعدنية والأحجار الكريمة.

حظيت الموارد الطبيعية باهتمام الدول المتقدمة مما جعلها مستعدة لعمل أي شيء في سبيل الوصول لمصادر هذه الموارد وضمان تدفقها، لأن هذه الموارد لم توزع بشكل متوازن بين الدول والمناطق مما جعل أماكن وفرتها مناطق جذب للعالم وبؤراً للتوترات والتهديدات. لهذا تعد الموارد الطبيعية من العوامل الأساسية لنشوب الاضطرابات وغياب الأمن وأهميتها تظهر بأطر متعددة منها.

أ) ـ تسهم الموارد الطبيعية في ظهور الأنظمة الدكتاتورية خصوصا في الدول النامية من خلال وجود عامل ارتباط قوي ومباشر بين وفرة الموارد الطبيعية والأنظمة الدكتاتورية الحاكمة، وهو ما يؤدي إلى توتر العلاقات والمواقف بين الشعوب والحكومات لتظهر بعدها المخاطر والتهديدات الموجهة للأمن [١].

---

(١) د. مجيد إلهيتي، ثروة العراق النفطية من أداة الدكتاتورية إلى قاعدة محتملة للديمقراطية، في ادوارد موريس وآخرين، النفط والاستبداد، ترجمة معهد الدراسات الاستراتيجية (بغداد، معهد الدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٧) ص٣٢٤

ب) ـ نظرا لأن هذه الموارد قابلة للاستنزاف فأن عملية حمايتها وترشيد استهلاكها على درجة كبيرة من الأهمية، فضلا عن أهميتها في تحقيق الاستمرارية والديمومة للحياة وتأمين حقوق الأجيال اللاحقة في الحصول على نصيبهم من هذه الموارد، مع ما يرافق ذلك من أن المحافظة على الموارد تسهم بشكل كبير في استمرار التوازن البيئي [١].

ج) ـ تبرز أهمية الموارد لأنها أصبحت في صلب الأحداث وأحد أهم الأسباب لنشوب النزاعات والصراعات المحلية والإقليمية والدولية، فمع كل ظهور لمورد جديد أو ارتفاع قيمة مورد معين يزداد خطر اندلاع النزاعات بالتحديد في الدول النامية، وإذا ما كان هذا المورد ذا أهمية نسبية في ميزان التجارة الدولية أو ذا قدرة على توفير سلع وخدمات مهمة للحياة، الأمر الذي يجعل المناطق والأقاليم الغنية بهذا المورد من أكثر المناطق تعرضا للنزاعات والصراعات مما يزيد من احتمالات تقويض الأمن والاستقرار فيها[٢].

---

(١) د. محمد محمود سليمان، دور الجغرافية في حل المشكلات البيئية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق، المجلد، ٢٠ العدد١ ـ ٢، ٢٠٠٤، ص١٧٠.

(٢) ايان بانون وبول كولير، الموارد الطبيعية والتراعات ما الذي يمكن عمله، في مايكل روس وآخرين، الموارد الطبيعية والتراعات المسلحة، ترجمة فؤاد سروجي (الأردن، الأهلية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥)، ص٣٣.

يوضح الجدول (١) عدد النزاعات في الدول النامية التي أدت الموارد (كالنفط والغاز الطبيعي... الخ) دورا في أحداث الأزمات للدول التي تمتلك الوفرة في هذه الموارد.

جدول (١)

الحروب الأهلية المرتبطة بالموارد الطبيعية لدول مختارة

الدولة أو البلد	مدة الحرب	الموارد
أفغانستان	١٩٧٨ـ ٢٠٠١	أحجار كريمة ـ أفيون
انغولا	١٩٧٥ـ ٢٠٠٢	نفط ـ ماس
انغولا(كابندا)	١٩٧٥ـ	نفط
كمبوديا	١٩٧٨ـ١٩٩٧	أخشاب ـ أحجار كريمة
كولومبيا	١٩٨٤ـ	نفط ـ ذهب ـ كوكايين
جمهورية الكونغو	١٩٩٧ـ	نفط
الكونغو الديمقراطية	١٩٩٦ـ ١٩٩٧، ١٩٩٨ـ ٢٠٠٢	نحاس ـ ماس ـ ذهب
ليبريا	١٩٨٩ـ ١٩٩٦	أخشاب ـ ماس ـ ذهب ـ كاكاو ـ مطاط
المغرب	١٩٧٥ـ	نفط - فوسفات

مايتمار	١٩٤٩ـ	أخشاب ـ أحجار كريمة ـ أفيون
غينيا الجديد	١٩٩٨ـ	نحاس ـ ذهب
بيرو	١٩٨٠ـ ١٩٩٥	كوكايين
سيراليون	١٩٩١ـ ٢٠٠٠	ماس
السودان	١٩٨٣ـ	نفط
اندنوسيا(أتشيه)	١٩٧٥ـ	غاز طبيعي
اندنوسيا (بابوا الغربية)	١٩٦٩ـ	نحاس - ذهب

المصدر: البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥(نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥)، ص١٦٧، معلومات متاحة على الانترنيت، *www.undp.org*

إذ أن هناك تسعة نزاعات غير منتهية لحد الآن على الرغم من مرور مدة طويلة على اندلاعها ، فضلا عن ما تقوم به الموارد من دور في هذه النزاعات فهي تسهم بظهور آليات جديدة تؤدي إلى تدمير الحياة الاقتصادية والاجتماعية بصورة خاصة، من أهمها الفساد وتراجع القدرة على المحاسبة من قبل الدولة وهو ما يؤدي إلى

الانفلات والفوضى وضياع الأمن ثم انهيار التنمية [١]. بناء على ذلك تعد السيطرة على الموارد الطبيعية من أهم الركائز الأساسية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وبالتالي الاستقرار السياسي، لهذا تحاول الدول النامية السيطرة على مواردها الطبيعية لكي تتمكن من توفير المستلزمات الخاصة بهذا الاستقرار والسير في مجال تحقيق وتعزيز الأمن والتنمية.

ثانيا: الأمن الغذائي

يأخذ الأمن الغذائي دورا مهما بوصفه احد العناصر الاقتصادية للأمن وبالوقت نفسه أحد أهم الأهداف للخطط والبرامج التنموية، فالدولة التي تستطيع من خلال نشاطها الاقتصادي أن تحقق أمنها الغذائي تكون في الغالب بعيدة عن ممارسات الضغط والمساومة سواء على الصعيد الاقتصادي أم السياسي. لأن الأمن الغذائي يعني توفير الإمدادات الغذائية والمحافظة على استمرارية هذه الإمدادات، مما جعله ينقسم إلى نوعين أساسيين [٢]:

١. **الأمن الغذائي المطلق**: يقصد به إمكان الدولة بإنتاج الغذاء

---

(١) مايكل روس، مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) د.رانية ثابت ألدروبي، واقع الأمن الغذائي العربي، تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٤، العدد١، السنة ٢٠٠٨، ص٢٨٨.

داخل حدودها بما يكفي لتلبية احتياجات الطلب الداخلي.

٢. **الأمن الغذائي النسبي**: هو قدرة الدولة على توفير احتياجاتها الغذائية بصورة جزئية، مما يعني مساهمة الاستيراد بتوفير الجزء المتبقي من الاحتياجات الغذائية.

يعد الغذاء ذا أهمية بالغة لديمومة الحياة فقد تم استخدامه كأحد الأساليب المهمة للضغط والابتزاز سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي (الدولي)، فنقص الغذاء أو ارتفاع أسعاره داخليا يؤدي إلى ردود أفعال غاضبة تحديدا للطبقات الفقيرة والمعدومة، مما يزيد من احتمالات ظهور المخاطر والتهديدات المختلفة التي من الممكن إن تقوم بها هذه الشريحة، على الصعيد الاقتصادي تسهم أزمة الغذاء بالتأثير على مجمل المتغيرات الاقتصادية بصورة واسعة من خلال انخفاض مستويات الدخول والاستهلاك والادخار والاستثمار، مما ينعكس سلبا على معدل النمو الذي يعد حجر الأساس لتحقيق التنمية. على الصعيد الاجتماعي فان ذلك يؤدي إلى انتشار العديد من المظاهر والإمراض الاجتماعية المقوضة للأمن كالبطالة والجريمة والتعامل بالممنوعات. أما على المستوى العالمي فان الأمن الغذائي اعتبر من أهم الأدوات للضغط والابتزاز وتعميق التبعية الاقتصادية وقد تصل للتبعية السياسية استنادا الى منطق من لا يملك قوته لا يملك إرادته، وقد هدد وزير الخارجية الأمريكية السابق كيسنجر مع

نشوب أزمة الطاقة عام ١٩٧٣ بقدرة الغرب على استخدام سياسة التجويع لمواجهة الأزمة، في الإطار نفسه تم استخدام الغذاء لتنفيذ السياسات الدولية منها ما جرى بين الغرب والاتحاد السوفيتي السابق من خلال الموافقة على توفير الإمدادات الغذائية له مقابل السماح بهجرة اليهود إلى فلسطين المحتلة، وقد تحقق ذلك فارتفع عدد المهاجرين اليهود السوفيت سنويا من ٤٠٠ شخص عام ١٩٦٨ إلى ٣٥ ألف شخص عام ١٩٧٣[(١)].

تظهر الآثار المتولدة من استخدام الغذاء كسلاح لعرقلة الأمن والاستقرار وتعطيل التنمية من خلال إحصائيات منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة إذ بلغ عدد من يعانون نقص التغذية في العالم نحو ٨٤٢ مليون نسمة خلال المدة ١٩٩٤-٢٠٠١ منهم ٧٩٨ مليون في الدول النامية، مقابل ٣٤ مليون في الدول ذات الاقتصادات الانتقالية، في حين كان نصيب الدول المتقدمة ١٠ مليون نسمة [(٢)]، أما البنك الدولي فقد أشار إلى أن ارتفاع الأسعار للمواد الغذائية

---

(١) د.صلاح وزان، التنمية الزراعية العربية الواقع والممكن (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص٣٧ - ٣٨.

(٢) الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، تقرير لحالة الأمن الغذائي (روما، لجنة الأمن الغذائي العالمي، ٢٠٠٤)

سيزيد المصابين بنقص التغذية حوالي ٤٤ مليون نسمة [١].

يتبين مما سبق أن الأمن الغذائي أصبح سلاحا بيد الدول صاحبة القدرة في هذا المجال بممارسة الابتزاز والمساومة من اجل تنفيذ إرادتها الاقتصادية والسياسية على الدول التي تعاني من انعدام أمنها الغذائي، مما يتطلب من الدول خصوصا النامية العمل على وفق إستراتيجيات مستقبلية لبلوغ الأمن الغذائي والابتعاد عن محاولات الضغط والابتزاز والمساومة التي قد تتعرض لها نتيجة النقص الحاصل في إمكان تحقيق الأمن الغذائي.

ثالثا: الطاقة

للأهمية الكبيرة التي تحتلها الطاقة في توفير مستلزمات الحياة من اجل الوصول الى الاستقرار والرفاهية، خصوصا بعد التطور الذي أحدثته الثورة الصناعية ومن بعدها التقدم العلمي، مما جعل التفكير الإنساني يهتم في كيفية الوصول والسيطرة على منابع الطاقة.

هذا الأمر دفع الدول المتقدمة إلى تبني السياسات الخاصة بالطاقة وعلى الجانبين الداخلي والخارجي، فداخليا تهتم باختيار مصادر الطاقة وأمن بنيتها التحتية وكيفية إدارة الطلب عليها

---

(١) كارل هاتلون، أزمة الغذاء والوقود العالمية (نيويورك، البنك الدولي، ٢٠٠٨)، معلومات متاحة على الانترنيت *www.wordbank.org*

وكفاءة استخدامها، فضلا عن تحرير هذا القطاع من القيود مع إيجاد الوسائل الممكنة لتطوير بدائل الطاقة، أما خارجيا فهي تهتم بتوفير الإمدادات المستمرة وتنوع مصادر الطاقة الخارجية وتامين مسارات النقل لضمان تدفق الطاقة لها.[١].

من أجل ذلك اهتمت الدول المتقدمة بالطاقة ومصادرها وجعلتها ضمن سياساتها لإدامة تفوقها وإحكام سيطرتها على الاقتصاد العالمي، يظهر ذلك من خلال [٢]:

١- السيطرة على هيكل أسواق الطاقة.

٢- تحديد صيغ أمن الطاقة.

٣- التعامل والتعاطي مع التحديات التي تواجه الطاقة.

٤- ترتيب البيئة الجيوسياسية المؤثر في مصادر الطاقة.

إن أهمية الطاقة ومصادرها نابع من تعدد إشكالها وأنواعها إذ يمكن تقسيمها إلى:

١- **مصادر الطاقة الناضبة**: تضم بصورة عامة الطاقة الاحفورية

---

(١) كاميلا برونسكي، الطاقة والأمن الأبعاد الإقليمية والعالمية، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٣٥٠

(٢) المصدر السابق، ص٣٢٧

المتضمنة النفط والغاز والفحم، فضلا عن الطاقة النووية لاعتمادها على اليورانيوم ولأنه من الموارد الناضبة أيضا، هذه المصادر من أكثر الأنواع تأثيرا بالاستقرار والأمن في العالم(١)، هذا التأثير متأتٍ من ارتفاع حجم الاستهلاك والطلب عليها، فالطلب المتوقع لعام ٢٠٣٠ على الفحم سوف يكون ٩.٦ مليار طن، أما النفط فيكون الطلب عليه وللعام نفسه ١١٨ م ب/ي في حين إن الغاز الطبيعي

سيكون الطلب عليه ٥٢ تريليون م٣ (٢)، مع أن الاحتياطي العالمي لهذه الموارد كان للفحم ٩٠٩ مليون طن عند عام ٢٠٠٦، أما احتياطي النفط فقد بلغ ١.٣٣ تريليون ب/ي عند عام ٢٠٠٧ في حين بلغ احتياطي الغاز الطبيعي لعام ٢٠٠٧ حوالي ١٨٨ تريليون م٣ (٣).

أما الطاقة النووية التي تعد من أنواع الطاقة الحديثة ألا إن هناك خلافاً حاداً حول إمكان استخدامها من قبل الدول النامية، السبب في ذلك يعود إلى ضعف القاعدة التكنولوجية والتقنية المتاحة وللاعتقاد السائد لدى الدول المتقدمة بأن الدول النامية قد تسيء

---

(١) فؤاد قاسم عبد الأمير، الطاقة التحدي الأكبر لهذا القرن (بغداد، مؤسسة الغد للدراسات والنشر، ٢٠٠٥)، ص١٤٩

(٢) *US Energy information administration(EIA), international energy outlook* ٢٠٠٦*,(New York. USEA.* ٢٠٠٦*) p.* ٨ - ٣٧.

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٩)، ص ٨٩ - ٩٠.

استخدام الطاقة النووية في المجالات غير السلمية، بالتحديد في مجال صناعة الأسلحة مما يعني استخدامها للإغراض العسكرية[١]، مع ذلك فأن عدد المفاعلات النووية المولدة للكهرباء العاملة في العالم حتى نهاية ٢٠٠٧ هو ٤٣٩ مفاعلاً وإنها تسهم بحوالي ١٤.٨٪ من أجمالي الإنتاج العالمي للطاقة الكهربائية [٢].

٢ـ **مصادر الطاقة المتجددة**: التي تجدد نفسها باستمرار ومن الممكن أن يصل الحال إلى ما لانهاية وهي تتضمن الطاقة المائية والجيوحرارية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح الطاقة الناتجة عن استخدام بقايا النباتات والفضلات [٣].

يزداد التحدي العالمي الذي يواجه الطاقة خصوصا للدول النامية غير النفطية من خلال زيادة أسعارها وتأثير ذلك في مجمل الأنشطة الاقتصادية الذي يؤدي إلى تباطؤ عملية التنمية، فضلا عن ظهور حالات عدم الاستقرار داخل الدول النامية، لهذا فالأمر يتطلب التنسيق العالمي وترشيد الاستهلاك للمحافظة على ما موجود من

---

(١) د. محمد عزب محمد، مصادر الطاقة، في د.السيدة إبراهيم مصطفى وآخرين، اقتصاديات الموارد والبيئة، (الإسكندرية، الدر الجامعية، ٢٠٠٧)، ص١٧١.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٩٣.

(٣) فؤاد قاسم عبد الأمير، مصدر سابق، ص١٥١

مصادر للطاقة ولأطول مدة ممكنة وإلا سوف تزداد المخاطر والتهديدات ومن بين العوامل التي تسهم بزيادة هذه التهديدات هي:

١ـ المصالح المتضاربة على صعيد الطاقة للدول المستهلكة، والمنافسة المتزايدة فيما بينها للسيطرة والحصول على المساحة الواسعة في مناطق توافرها، كذلك طبيعة العلاقة بين المنتجين والمستهلكين والمخاوف من أن تتم أعادة سيناريو استخدام الطاقة كسلاح في العلاقات الدولية أو كوسيلة للضغط الاقتصادي لتمرير أحداث سياسية وكما حدث في سبعينات القرن الماضي [(١)].

٢ـ الأعمال المسلحة التي يقوم بها الإرهاب الدولي أو المجموعات المسلحة وبما يعرف بالمقاومة، الذي قد يدخل البعد الاقتصادي ضمن العمليات العسكرية وعدها جزءاً من إستراتيجية المعركة الجارية بين هذه الجماعات والدول [(٢)].

٥ـ النزاعات الحدودية الموجودة وغير المحلولة خصوصا فيما يتعلق بملكية مصادر الطاقة الذي أدى في بعض الأحيان إلى اندلاع الحروب كما حدث عام ١٩٩٠ـ١٩٩١ بين العراق والكويت.

---

(١) كاميلا برونسكي، مصدر سابق، ص٣٥٩.

(٢) نيكول ستراكه، الجهاد الاقتصادي، تحدي امني لإمدادات الطاقة العالمية، مجلة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٦، ٢٠٠٧، ص٢٦.

٣. ربما تكون مناطق وجود الطاقة هي بؤر للنشاط المسلح بغية الحصول على هذه المصادر وعدها الممول الأول والأساسي للمسلحين أو قد تكون عاملاً ثانوياً لهذه النزاعات، فضلا عن أن عمليات المتاجرة بمصادر الطاقة ذات ربحية كبيرة جدا مما يدفع الجميع للسيطرة على هذه المصادر[١].

يتبين من ذلك ولان الصراع قائم من اجل السيطرة على مصادر الطاقة وبالذات الناضبة منها، فلابد من إيجاد الآليات الدولية التي من خلالها يتم التحكم وترتيب العلاقات بين المنتجين والمستهلكين من مختلف دول العالم، مع اعتماد الهدف الأساسي وهو جعل مصادر الطاقة أداة فاعلة لتحقيق التنمية بعد أن تحقق الأمن والاستقرار، سواء للدول ذات الوفرة النسبية بمصادر الطاقة أو الدول التي تعاني نقصا فيها.

رابعا: التنمية البشرية

تعد التنمية البشرية من العناصر الاقتصادية للأمن لاهتمامها بالإنسان وكيفية رفع قدراته وتوسيع مشاركته في مختلف الأنشطة

---

(١) ميكل كلير، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للتراعات العالمية (بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢) ص٦١

(٢) كاميلا برمننسكي، مصدر سابق، ص٣٤٥ ـ ٣٥٩.

ولكل مجالات الحياة، وتأثير ذلك في تحقيق الأمن ثم بالتنمية الاقتصادية. ولأنها تعني تنمية الناس ومن أجل الناس وبواسطة الناس، فأن تحقيقها يكون من خلال رفع المهارات والقدرات عن طريقة الاهتمام بالتعليم والصحة وتوفير الخدمات الأخرى، مع تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المقرون بتوزيع عادل لنتائج النمو المتحقق فضلا عن المشاركة الواسعة لكل الإفراد في عملية التنمية، فهذه هي المؤشرات الأساسية التي تبين دور التنمية البشرية في تحقيق الرفاهية والتطور ومن ثم بلوغ الأمن والاستقرار[١]. تؤكد التنمية البشرية كذلك زيادة حجم الاستثمارات في رأس المال البشري ورفع قدراتهم التي لا تقل أهمية عن وفرة الموارد الطبيعية أو مصادر الطاقة للأمن والتنمية، فعند زيادة القدرات البشرية يمكن تحقيق مجموعة من الأهداف التي تدفع للاستقرار والأمن فضلا عن إنها مؤشرات لبلوغ التنمية ومنها [٢]:

١- زيادة القدرة الإنتاجية التي تعد السبب المباشر وراء رفع الإمكانات وتحقيق التنمية.

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣، (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٣)، ص٣.

(٢) د. أسامة احمد الفيل، تنمية الموارد البشرية، في د، السيدة إبراهيم مصطفى وآخرين، اقتصاديات الموارد والبيئة (الإسكندرية، الدار الجامعة، ٢٠٠٧)، ص٦٧ ـ ٧٤.

٢ـ توسيع فرص العمل والتوظيف الذي يحتل مكانا رئيسا في السياسات الاقتصادية والاجتماعية في جميع الدول وما لهذا من دور في تحقيق الاستقرار.

٣ـ تحقيق العدالة في توزيع الدخول، من خلال زيادة القدرات التعليمية والصحية وتحسين المستوى المعيشي ولمختلف الشرائح، مما يؤدي إلى تكافؤ الفرص وارتفاع مستوى الدخول، وهو ما يقود إلى تحقيق الأمن.

٤ ـ العمل على إجراء التغيرات الفكرية والاجتماعية اللازمة من خلال اهتمامها بالإنسان، مما يؤدي إلى تحسين المناخ العام للدولة الذي يعد من العوامل التي تعمل التنمية البشرية لتحقيقها بغية الوصول إلى الاستقرار والأمن.

فضلا عن أن التنمية البشرية تتميز بمجموعة من الصفات مما جعلها تأخذ المكانة المهمة في البرامج والخطط سواء على المستوى الوطني أم الدولي من هذه الصفات هي [(١)]:

١ـ توجهها للإنسان فكان هدفها إعادة الإنسان إلى الصدارة.

---

(١) د. باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (٣)، (نيويورك، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٦) ص١٧.

٢ـ الأساس الأخلاقي إذ تجعل للناس الدافع المشترك للتعاون من أجل بلوغ التنمية.

٣ـ إطارها الشمولي فهي تشمل كل جوانب الحياة وتصلح أن تكون فلسفة حياتية.

٤ـ التأكيد على ضرورة تعزيز القدرات المحلية من خلال إتباع سياسات اقتصادية واجتماعية ذات توجهات داخلية.

٥ـ إنها عملية تعليم مستمرة وطويلة المدى ذلك بحكم طبيعة المشكلات الدولية المعاصرة.

٦ـ تعمل على المزاوجة بين دور الدولة والسوق في تنفيذ البرامج التنموية فهي بحاجة لتخصيصات مالية كبيرة قد لا تتوافر إلا من خلال الدولة كذلك هي بحاجة إلى عملية الأشراف والمراقبة والتوجيه وقد يكون أفضل من يفعل ذلك هي الدولة.

إن معرفة مقدار مساهمة التنمية البشرية في تحقيق وبلوغ الأمن والاستقرار يمكن ملاحظته من خلال تقارير التنمية البشرية المتعددة والتي تعد تقييما للبرامج والسياسات المنفذة أو المراد تنفيذها من قبل الأمم المتحدة، من خلال برنامجها الإنمائي فضلا عن المنظمات الدولية المختلفة وبالتعاون مع الحكومات الوطنية وتأثير ذلك في بلوغ الأمن وتحقيق البرامج التنموية.

إذ أشار تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥ إلى التحسن الملحوظ الذي حدث للمدة ١٩٩٠- ١٩٩٥ خصوصا في مجالات الصحة والتعليم وتوفير المياه المأمونة والصرف الصحي التي تعد الأساس في رفع قدرات الإنسان وتحسين نوعية الحياة لديه، إذ انخفضت نسبة الوفيات إلى ثلاثة ملايين طفل سنويا مع زيادة نسبة وصول الأطفال إلى سن الخامسة بنسبة ١٥٪ وارتفاع أعداد الذين يجيدون القراءة والكتابة في الدول النامية من ٧٠٪ إلى ٧٦٪ [١]. إلا أن التقرير نفسه يشير إلى الانخفاض والتباطؤ في عملية التقدم لبلوغ أهداف التنمية البشرية وتحديدا للمدة ١٩٩٦- ٢٠٠٠ الذي يتضح من خلال المؤشرات التالية [٢]:

١- بلغ عدد وفيات الأطفال قبل بلوغهم سن الخامسة حوالي عشرة ملايين طفل منهم ٣.٢ ملايين يموتون بسبب أمراض مثل الحصبة والخناق والكزاز التي بمبالغ بسيطة يمكن توفير الوقاية منها وبالتالي تقليص عدد الوفيات، فضلا عن إن ٩٨٪ من هذه الوفيات تحدث في الدول النامية، كذلك وفيات الأمهات بسبب الحمل والولادة إذ بلغ عددهن حوالي نصف مليون حالة في السنة.

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٢٠.

(٢) المصدر السابق، ص٢٤.

٢. انخفاض مستوى الدخل وتأثير الأزمات المالية زادت من عدد الجياع في العالم ليبلغ ٨٥٠ مليون بينهم ٣٠٪ من الأطفال وللمدة نفسها مما أدى إلى زيادة المخاطر والتهديدات خصوصا في الدول النامية.

٣. زيادة فقدان الناس للمياه المأمونة والصرف الصحي فهناك مليار شخص لا يحصلون على المياه المأمونة وأكثر من مليارين شخص لا يحصلون على الصرف الصحي، وما ينتج عن ذلك من انتشار للأوبئة والأمراض وتلوث للبيئة الذي يزيد من إمكان غياب الأمن فضلا عن التأثيرات التي تواجهها الخطط والبرامج التنموية بسبب ذلك.

٤. أما في إطار التعليم فيذكر التقرير أن هناك ١١٥ مليون طفل محرومين من ابسط أنواع التعليم الأساسي وللمدة نفسها.

أما تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ فهو الأخر يشير إلى أنه على الرغم من التقدم الحاصل ولمختلف جوانب الحياة إلا انه مازال هناك الكثير من العمل المطلوب من قبل الدول النامية من اجل الارتقاء وتحسين مؤشرات التنمية البشرية لديها وذلك للحد من التهديدات التي قد يتعرض لها الأمن والاستقرار نتيجة لتردي هذه المؤشرات، إذ أشار التقرير إلى أن نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية وخلال المدة ٢٠٠٢ -٢٠٠٤ قد بلغت ١٧٪. أما نسبة السكان الذين يحصلون على مياه مأمونة فكانت ٧٩٪، في حين أن نسبة السكان الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات الصرف

الصحي المناسب بلغت نحو ٥١٪ أي أن أقل من نصف السكان هم الذين بإمكانهم الحصول على خدمات الصرف الصحي المناسب[١]، مقابل ذلك كانت المؤشرات الصحية الأخرى في حالة متدنية بالمقارنة مع الدول المتقدمة إذ يبين التقرير أن معدل وفيات الأطفال الرضع ولكل ١٠٠٠ ولادة عند عام ٢٠٠٥ قد بلغ ٥٧ حالة مقابل ١٢ حالة في الدول المتقدمة، أما معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة ولكل ١٠٠٠ ولادة وللسنة نفسها أيضا قد بلغت ٨٣ حالة مقابل ١٤ حالة في الدول المتقدمة، وفيما يتعلق بمعدل العمر المتوقع عند الولادة فكان في الدول النامية ٦٨.٥ سنة مقابل ٧٨ سنة في الدول المتقدمة[٢]. مؤشرات القطاع التعليمي هي الأخرى لم تكن أحسن حالا عن ما سبقها إذ أشار التقرير إلى نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين وللمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٥ بلغت نحو ٧٧.١٪ أي أن نسبة الأمية وصلت إلى ما يقارب ربع عدد السكان، كذلك الحال بالنسبة لالتحاق التلاميذ بالمدارس إذ بلغت نسبتهم للدراسة الابتدائية لعام ٢٠٠٥ نحو ٨٥٪ وللدراسة الإعدادية ٥٣٪ [٣].

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ٢٠٠٨ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨) ص ٢٤٢، معلومات متاحة على الانترنيت، *www.undp.org*

(٢) المصدر السابق، ص ٢٥٢.

(٣) المصدر السابق، ص٢٦٠.

لهذا ومن خلال هذا التقييم يتضح مستوى التردي الحاصل في الواقع الصحي والتعليمي وتدني المستوى ألمعاشي وهي ما تنعكس سلبيا على بناء قدرات الإنسان ثم انخفاض مساهمته في تحقيق التنمية وتأثير ذلك في الأمن والاستقرار، حيث إن انتشار الفقر والجهل والإمراض هي من العوامل الأساسية التي تزيد من المخاطر والتهديدات ثم انهيار منظومة الأمن وضياع التنمية، مما يتطلب رفع مستوى الاهتمام بمعايير التنمية البشرية بالقدر نفسه أو أكثر من الاهتمام بالجوانب الاقتصادية، وهذا نابع من إن الإنسان هو أداة التنمية وهدفها.

خامسا: الأمن المائي

المياه عصب الحياة وليس لها بديل ونضوبها يؤدي إلى ظهور المخاطر والتهديدات المحتملة منها الجفاف والتصحر والتلوث البيئي كذلك تأثيرها الكبير في صحة الإنسان، فضلا عن أن مشكلة المياه تعد إحدى أهم الوسائل المستخدمة كسلاح للضغط وتهديد الأمن.

المياه في العالم هي ضمن حدود الكفاية للاستخدامات المختلفة سواء المنزلية أم الزراعية أم الصناعية، لكن المشكلة أن بعضاً من الناس خصوصا الفقراء يتم استثناؤهم من المياه بشكل منهجي

ومنظم فهم يحصلون على قدر أقل من المياه مع أنهم مقابل ذلك يدفعون أكثر من غيرهم مقارنة بمستويات دخولهم، فضلا عن أن مشكلة المياه أصبحت من التهديدات الكبيرة فخلال خمسين عام مضت أشرت ٣٧ حالة تم اللجوء فيها إلى العنف أو النزاع من اجل المياه في الوقت نفسه تمت مناقشة أكثر من ٢٠٠ اتفاقية حول المياه[١]، الأمر الذي يبين مدى التأثير الحاصل نتيجة شحه المياه.

تعد منطقة الشرق الأوسط والدول العربية تحديدا من أكثر مناطق العالم تعرضا للتهديدات والمخاطر الناجمة عن شحه المياه، التي تفاقمت نتيجة تزايد معدل نمو السكان والنمو الاقتصادي السريع، مقابل محدودية الموارد المائية مما جعل حصة الفرد من المياه العذبة تنخفض من ٣٣٠٠ م^{٣} عام ١٩٦٠ إلى ١٢٥٠ م^{٣} عام ١٩٩٠ وعند عام ٢٠٠٠ بلغت حصة الفرد ٩٨١ م٣، فضلا عن أن ثماني دول من منطقة الشرق الأوسط تحتل مركز الصدارة بين أفقر عشرة دول في العالم بالنسبة لشحه المياه العذبة [٢].

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦) ص٣ ـ٢٠، معلومات متاحة على الانترنيت، *www.undp.org*

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، شدة تأثر المنطقة بالجفاف الاجتماعي ـ الاقتصادي (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) ص٥.

يظهر من ذلك حجم التهديدات التي من الممكن أن تخلقها شحة المياه فهي ذات تأثير مباشر في حياة الإنسان وإن آثارها قد تكون طويلة الأمد مما يتطلب العمل على تحديد هذه التهديدات ومعالجتها.

١. التهديدات والمعالجات للأمن المائي

لقد جاء الأمن المائي ليأخذ على عاتقه مواجهة ومعالجة التهديدات التي تتعرض لها الدول من خلال ندرة المياه، التي قد تكون.

أ) **تهديدات خارجية**: تحدث من قبل دول المنبع أو الدول التي يمر من خلالها المصدر المائي ومعالجة مثل هذه التهديدات تكون أما ضمن الإطار القانوني أو السياسي أو الاقتصادي، في بعض الحالات عندما يصل التوتر إلى مستوى كبير تأخذ المعالجات الطابع العسكري[1]، ضمن هذا الإطار كانت المياه ومصادرها سببا في العديد من النزاعات والحروب من أهمها حرب عام ١٩٥٦ أو ما يعرف بالعدوان الثلاثي على مصر لتأميمها قناة السويس، كذلك التوترات بين اسبانيا والمغرب حول سبته ومليلة وما حصل في مضيق الدردنيل بين روسيا وتركيا والدول الأوربية، فضلا عن ذلك يتم استخدام المياه ضمن إطار الخطط والإستراتيجيات العسكرية فيتم

(١) د. منذر خدام، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص١٨

استخدام الممرات المائية والمسطحات كموانع طبيعية أو اتخاذ منابع المياه كأهداف عسكرية الغاية منها تحقيق السيطرة وزيادة عدم الاستقرار عند الطرف المقابل [(١)].

ب) **تهديدات داخلية**: تتمثل بالاستخدام غير الأمثل والهدر المتعمد للمياه فضلا عن توسع مشكلة ندرة المياه، وتتم معالجتها عن طريق التوجه للسلوك الاجتماعي الذي يكون من خلال تحسين إدارة الموارد المائية وترشيد استهلاك المياه على أن يرافق ذلك زيادة الوعي لدى الأشخاص في التعامل مع المياه [(٢)].

يتبين حجم التهديدات المترتبة عن ندرة المياه من خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي يشير إلى أن مشكلة المياه ستكون ذات تأثير كبير، قد تصل إلى مستوى مشكلة الطاقة التي

حدثت في السبعينات من القرن الماضي في إحداث التهديدات والنزاعات بين الدول، فهناك ٢.٦ مليار شخص في العالم لم تتوافر لهم المياه المخصصة للتنظيف والصرف الصحي في عام ٢٠٠٧، فضلا عن ١.٨ مليار شخص سيواجهون انخفاضا كبيرا للمياه في غضون عام ٢٠٢٥، مع أن نسبة المستفيدين من التزود بالمياه ارتفع للمدة

---

(١) حسن مصدق، عسكرة المياه، صحيفة العربي الأسبوعي، معلومات متاحة على الانترنيت www.alarab.com

(٣) د. منذر خدام، مصدر سابق، ص١٨

١٩٩٠ ـ ٢٠٠٠ من ٧٨٪ إلى ٨٢٪ كذلك ارتفعت نسبة المستفيدين من الصرف الصحي من ٥١٪ إلى ٦١٪، هذه الزيادة في الاستهلاك وارتفاع أعداد المستفيدين ستؤدي بحلول عام ٢٠٢٥ إلى سحب حوالي ٥٠٪ من مخزون المياه في الدول النامية وحوالي ١٨٪ من مخزون المياه في الدول المتقدمة(١)، أما منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة فتشير هي الأخرى إلى أن أكثر من ٢٣٠ مليون نسمة موزعين على ٢٦ دولة يعانون من شحه بمصادر المياه، ومن المتوقع أن يكون ٦٥٪ من سكان العالم في عام ٢٠١٥ في حالة إجهاد مائي مما يؤدي إلى إحداث اختلالات اجتماعية وبيئية خطرة ستفاقم المخاطر والتهديدات التي قد تصل إلى النزاعات المسلحة الأمر الذي يهدد الأمن والاستقرار للعديد من دول العالم (٢).

٢. أبعاد وسائل تحقيق الأمن المائي.

تأخذ مشكلة المياه أبعاداً متعددة، منها(٣):

---

(١) جول روفر، كوكب الأرض في حالة خطيرة والجنس البشري مهدد، ترجمة رشيد أبو نور (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨)، ص٥.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية، مصادر المياه وحماية البيئة (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)ص١٦

(٣) د. عبد المنعم السيد علي ود.سعد فتح الله، الاقتصاد السياسي لازمة المياه في الوطن العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦ و٣٧، ٢٠٠٦، ص١٦٣.

أ) **البعد الجغرافي**: أو البعد الطبيعي لموارد المياه من حيث حجمها ومقدار توافرها ومصادرها ، والمساحات التي تمر بها.

ب) **البعد الاقتصادي**: يضم حجم الطلب على المياه وأنواعه ومقدار الفجوة المائية.

ج) **البعد السياسي**: يأخذ طبيعة العلاقات الدولية وموقف القانون الدولي والهيآت الدولية لحل مشكلة المياه وعدم استخدامها كسلاح سياسي.

إن عملية تامين مستويات كافية من المياه وتوفير سبل الحياة تتطلب تبني السياسات اللازمة لتجاوز الأزمات الممكن حدوثها بسبب المياه عن طريق خلق التوازن بين الأمن المائي والأمن الغذائي، وتحسين استخدام المياه بمختلف الطرق الاقتصادية والقانونية لبلوغ الاستخدام الأمثل، والتوسع باستخدام التقنيات الحديثة لتوفير المياه كتقنية تحلية المياه وزيادة الأبحاث بهذا الاتجاه، ومن ثم تنظيم القوانين لاستغلال المياه المشتركة (السطحية والجوفية) وتكون ملزمة لدول الحوض الواحد بما يسهم في الحد من احتمالات نشوب النزاعات المسلحة نتيجة قلة المياه [١].

---

(١) أمل حمد علي العليان، الأمن المائي العربي، نظرة اقتصادية، رسالة ماجستير (الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠)، ص٩١.

يشير تقرير المركز الدولي لأبحاث التنمية في ستوكهولم إلى أهمية زيادة حجم الاستثمارات في مجال المياه الذي يعد قاطرة التقدم والنمو فزيادة الاستثمارات ستؤدي إلى تحسين الإمدادات المائية والصرف الصحي وتحسن إدارة الموارد، لهذا فأن فوائد هذه الاستثمارات تفوق قيمتها لأنها مرتبطة بحياة الإنسان، فعند تحسين ظروف حياته سينعكس ذلك ايجابيا على مستوى الإنتاج ثم على النمو الاقتصادي وهو احد الأسس المهمة للاستقرار والتنمية [(١)].

يبدو مما سبق أن التحكم بمنابع المياه وروافدها أصبح مصدرا أساسيا لممارسة الضغوط والابتزاز مما يؤدي إلى النزاعات والحروب، مع أن مشكلة المياه أدت إلى أعادة ترسيم الحدود بين العديد من الدول، فضلا عن أن أزمة المياه تعد من الأسباب الرئيسة لتردي أوضاع الصحة العامة وانتشار الفقر والمشكلات البيئية، فقد كان ومازال وجود المياه يحدد أين يعيش الناس وكيف، لذلك يعد الأمن المائي من العناصر ذات البعد الاقتصادي للأمن لما له من دور في تحقيق الأمن والاستقرار مع ما يحمله من أهمية لنجاح العملية التنموية.

---

(١) المعهد الدولي لأبحاث التنمية في ستوكهولم، تقرير حول جعل المياه جزءا من التنمية الاقتصادية، معلومات متاحة على الانترنت *www.siwi.org*

المبحث الثالث
التهديدات غير العسكرية للأمن

يتعرض الأمن في كثير من الأحيان لمخاطر لا يكون السلاح أداة فيها إنما لتهديدات ذات تأثير متعدد وطويل الأمد، التصدي لها والتخلص منها يحتاج لجهد ووقت كبيرين، لأن هذه التهديدات تداهم الدول والشعوب بإرادتها أو دون إرادتها بعلمها أو دون علمها، وهي تأخذ أشكالا متعددة ومختلفة من أهمها الفقر والأمراض والأوبئة والتهجير والنزوح وكذلك الاختلال البيئي والفساد، وإنها تتسم بسرعة الانتشار وأن آثارها قد تتجاوز الحدود الوطنية لتكون إقليمية أو دولية.

تتضح هذه التهديدات بصورة عامة نتيجة لأسباب مختلفة أولها فشل البرامج الحكومية خصوصا في الدول النامية في توفير الخدمات الضرورية والحاجات الأساسية وعدم التمكن من تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي المطلوب، السبب الثاني هو عندما تكون هذه الدول حاضنة للنزاعات العنفية مما يجعلها عديمة الاستقرار وتكون بؤراً لتدفق اللاجئين والنازحين وأماكن وجود

الجماعات المتنازعة وانتشار الأمراض والأوبئة مع ظهور شبكات الجريمة المنظمة وتوسع تجارة السلاح والمخدرات [1]، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، وانهيار المنظومة الغذائية والخدمات الصحية والتعليمية فضلا عن التدمير الذي سيصيب البنية التحتية وإنهاء سنوات من العمل لبلوغ التطور والتنمية.

أما السبب الثالث وحسب الآراء المطروحة في هذا المجال هو أن الدول المتقدمة لها اليد المتنفذة والمساهمة بتفشي مثل هذه التهديدات وانتشارها، وقد عدت من بناة أفكارها للوصول إلى أهداف محددة التي من أهمها السيطرة وضمان استمرارية الحصول على الموارد الأولية ومصادر الطاقة، ولتكون هذه الدول أسواقا لتصريف منتجاتها المدنية والعسكرية [2].

نتيجة لهذه الأسباب ومع تقدم الوقت وانتشار مثل هذه التهديدات أصبحت الدول النامية تشكل عبئاً اقتصاديا واجتماعيا على المجتمع

---

(١) روبرت ـ ب ـ زوليك، الدول الضعيفة، كفالة تحقيق التنمية، (جنيف، البنك الدولي، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، معلومات متاحة على الانترنت *www.worldbank.org*

(٢) اليسون ـ ميلز، مقدمة العراق، الميراث، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٤، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١١٩.

الدولي، مما أسس لذلك ظهور دوافع جعلت من الضروري معالجة هذه التهديدات ضمن الإطار العالمي، ومن هذه الدوافع[1]:

١. هناك إدراك عالمي بعدم جدية استخدام الوسائل العسكرية وعدم صلاحيتها في التعامل مع الكثير من الأخطار الحالية مما دفعها لإيجاد وسائل جديدة لمواجهتها.

٢. ظهور قناعة عالمية بضرورة تحقيق الأمن ضمن الإطار العالمي، وقد أخذت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية بدعم من الدول المتقدمة دورا أكثر فاعلية من خلال تبنيها للإستراتيجيات الدولية من أجل تقليص التهديدات غير المسلحة ثم القضاء عليها.

وبهذا الصدد يمكن تحديد أهم التهديدات غير العسكرية أو غير المسلحة التي يتعرض لها الأمن بمايلي:

أولا: الفقر

يعد الفقر من أهم التهديدات غير المسلحة التي تواجه الأمن والاستقرار لأي بلد فضلا عن كونه عبئاً على التنمية، فقد ظل

---

(١) اليزابث سكونز، تمويل الأمن في سياق عالمي، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٤٢٨.

الاهتمام به هماً مشتركا لمختلف العصور والأزمنة وعلى اختلاف الديانات والثقافات لمجمل الدول وباختلاف نظمها الاقتصادية والسياسية، في الوقت نفسه فأن عمق وانتشار الفقر يختلف من دولة إلى أخرى وهذا الاختلاف يتأثر بمجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لكن تبقى بالدرجة الأساسية قدرة المؤسسات العاملة مثل (الأسرة، الحكومة، الجمعيات أو المنظمات الإنسانية) على توفير الحاجات الأساسية وما يرافق ذلك من مستوى التعليم المتوافر والخدمات الصحية، فمن خلال كل ذلك يمكن أن نحدد حجم وسعة الفقر[١].

١. أسباب الفقر

من أهم أسباب تفشي الفقر هو ضعف الإدارات والسياسات والبرامج الحكومية في خلق الموازنة بين الإنفاق في مجال توفير الحاجات الأساسية والصحة والتعليم وتفعيل النشاط الاقتصادي وزيادة معدلات النمو وبين توجيه الإنفاق لأغراض المحافظة على النظام وبالتحديد من خلال الاهتمام بالأنفاق العسكري والأمني، فضلا عن ما قد تؤديه برامج الإصلاح وإعادة الهيكلة التي يفرضها

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، تقرير عام ٢٠٠٥ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) ص٤٨.

صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في زيادة رقعة الفقر المتمثلة بإجبار الحكومات على تبني برامج خفض الإنفاق العام وخصوصا في مجال المعونات والدعم[١].

٢. آثار الفقر ومعالجاتها

يؤدي انتشار الفقر إلى ظهور المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وزيادتها ليكون بذلك الدافع الأساسي لجرائم مثل التسول والبغاء والتفكك الأسري فضلا عن ظاهرة بيع الأعضاء خصوصا للأطفال، وهو يسهم بتوفير الأرضية اللازمة لتشكيل المجموعات المسلحة التي تعمل على تقويض الأمن سواء للبلد نفسه أم نقله إلى دول الجوار مما يجعل الموضوع ذات بعد إقليمي وقد يصل إلى المستوى الدولي[٢].

يبين تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨ معدل الفقر البشري في الدول النامية على وفق خطوط الفقر الوطنية وللمدة ١٩٩٠ـ٢٠٠٤

---

(١) د.محمود خالد مسافر، إشكالية التناقض بين وصفات صندوق النقد الدولي ووصايا اجتثاث الفقر في الوطن العربي، واقع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة، الفقر والغنى في الوطن العربي من ٢٢ ـ ٢٣ ت١، ٢٠٠٠ (بغداد بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص٣٠٢

(٢) د. عدنان ياسين مصطفى، الفقر والمشكلات الاجتماعية، واقع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة، الفقر والغنى في الوطن العربي من ٢٢ ـ ٢٣ ت١، ٢٠٠٠ (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢)، ص١٥٠.

إذ كانت النسبة ٣٤.٢ ٪ ، وقد سجلت أعلى نسبة فقر بالنسبة للدول النامية في مدغشقر إذ بلغت ٧١.٣٪ ، أما أقل نسبة فقر فكانت في الصين وبلغت ٤.٦٪ [١] ، وعلى الرغم من إن عملية مكافحة الفقر تعد قضية إنسانية إلا إنها تبرز كضرورة ملحة ومسألة أساسية لفك الارتباط بينه وبين التهديدات والنزاعات التي يسهم بها إلى حد ما ، ويتضح ذلك من خلال برنامج إزالة الفقر الذي وضعته الأمم المتحدة المتضمن [٢] :

أ) إن القضاء على الفقر وتحقيق الرفاه للمواطنين من تعليم وصحة وتوفير فرص العمل يؤدي إلى نزع فتيل الكثير من المواقف المتفجرة التي من الممكن أن تؤدي إلى زعزعة الأمن.

ب) إن برامج القضاء على الفقر ينبغي أن تحتوي على رفع درجة الوعي وإشاعة روح التسامح والتعاون وان يكون ذلك من خلال برامج التوعية الخاصة بتسوية النزاعات مع برامج القضاء على الفقر.

ج) إن برامج الإصلاح وإعادة البناء بعد النزاعات ومن خلال دمجها ببرامج مكافحة الفقر تؤدي إلى تقليل مساهمة الفقر في

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٢٢٧ ـ ٢٢٨.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير إزالة الفقر، الجزء الأول (نيويورك، الأمم المتحدة، بدون سنة نشر) ص٥٨.

نشوب النزاعات وتهديد الأمن.

فضلا عن ذلك ينبغي أن تكون هناك برامج وطنية تساعد الجهد الدولي المبذول لبلوغ هذا الهدف التي يفترض أن تتضمن تحقيق النمو الاقتصادي لصالح الفقراء، وتفعيل القدرات والحقوق والحاكمية لصالحهم مع توفير الخدمات الأساسية للتنمية البشرية سواء في الصحة أم التعليم أم الخدمات العامة وان يتوافق ذلك بإطلاق الطاقات الإنتاجية للفقراء، وزيادة حجم الاستثمار العام في رأسمالهم البشري وتقوية فرصهم في الحصول على الأصول الإنتاجية، وقبل كل ذلك فان مكافحة الفقر تعد قضية أخلاقية[١].

يتضح مما سبق أن للفقر أثراً في تهديد الأمن والاستقرار وهو يشكل عبئاً على التنمية من خلال انتشار الأمية والأمراض، وان المساعدات المقدمة من قبل الدول المانحة أو الأمم المتحدة ينبغي أن توجه للناس وليس للدولة، وان تكون حسب الحاجة وليس على أساس العلاقات، إذ أن الفقر في أي مكان يهدد الاستقرار والرفاهية في كل مكان.

---

(١) إليزابيث سكونز، تحليل المخاطر على حياة البشر، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص٣٨٦.

ثانيا: الأمراض والأوبئة

إحدى الدعائم الأساسية التي يعمل الأمن على توفيرها وتحقيقها هي حماية أرواح البشر والمحافظة عليها من مخاطر وتهديد الأمراض والأوبئة، فالإهمال في الجانب الصحي وعدم توافره بالقدرة والكفاءة المطلوبة تعد تهديدا للأمن والتنمية وهي الأكثر خطرا لمساسها بأرواح الناس مباشرة. إن انتشار الأمراض وتهالك النظام الصحي سيكون ذا تأثير على طبيعة الحياة واستقرارها لمساهمتها باختلال المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تتجسد في النمو الاقتصادي وسوق العمل والضرائب والإسكان والنزوح والمستوى التعليمي، وتشكل الأنواع الجديدة من الأمراض كذلك الأوبئة المتفشية تهديدا كبيرا للمجتمع الدولي خصوصا العالم النامي [1].

١. أسباب انتشار الأمراض والأوبئة وآثارها

حددت منظمة الصحة العالمية أهم الأسباب التي تسهم في تردي الوضع الصحي مما يؤثر سلبا في كل جوانب الحياة ثم تهديد الأمن

---

(١) هربرت براون، نطاق التهديدات غير العسكرية، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة فادي حمود وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص١٢٢.

والاستقرار ذلك عن طريق انخفاض مستوى الاستثمار في القطاع الصحي، والتغيرات السياسية التي تطرأ بصورة غير متوقعة وهو ما يؤدي إلى عرقلة الإجراءات الصحية والوقائية خصوصا في الدول النامية (مثل قرار إيقاف التلقيح ضد شلل الأطفال بشكل مفاجئ في نيجيريا مما أسهم بانتشار المرض من جديد)، وهناك حالات الصراع والنزاعات داخل المجتمعات إذ تحرم السكان من الاستفادة من الخدمات الصحية لصعوبة وصولها في مثل تلك الظروف، وأخيرا سوء التغذية وأثرها في قدرات الجهاز المناعي [١].

تأكيدا لذلك بينت منظمة الصحة العالمية حجم الضحايا في العالم الناتج عن القصور في التعامل مع الأمراض والأوبئة، فقد أدت إلى موت نحو ٥٨ مليون شخص في عام ٢٠٠٥ منهم ٩.٦ ملايين طفل تقل أعمارهم عن خمس سنوات فضلا عن ٣٥.٧ مليون شخص تقل أعمارهم عن ٧٠ سنة [٢]، في حين أن انتشار مرض الملاريا يؤدي إلى حصاد أرواح مليون شخص سنويا وأن من يموتون بسبب هذا المرض هم ٩٥٪ من أفريقيا منهم ٨٠٠ ألف طفل لم يبلغوا سن الخامسة،

---

(١) منظمة الصحة العالمية، تقرير انتشار الإمراض على الصعيد الدولي يهدد الصحة والاقتصاد والأمن، ٢٠٠٧، معلومات متاحة على الانترنيت.
www.who.org.

(٢) إليزابيث سكونز، تحليل المخاطر على حياة البشر، مصدر سابق، ص٣٦٥.

لذلك يعد ثالث أكبر مرض فتاك في العالم [(١)]، في حين أن عدد المصابين بمرض الايدز يزداد بشكل كبير في كل مناطق العالم ففي عام ٢٠٠٧ بلغت الإصابات في أفريقيا وجنوب الصحراء ٢٢.٥ مليون وفي جنوب وجنوب شرق آسيا وشرق آسيا بلغ عدد المصابين ٤.٨ ملايين، أما في أمريكا الشمالية فكانت الإصابات ١.٣ مليون كذلك الحال في أمريكا ألاتينية فكانت الإصابات ١.٨ مليون[(٢)].

الجانب الآخر المتعلق بانخفاض أعداد الكوادر الطبية خصوصا في الدول النامية هو ما عزز من انتشار الأمراض والأوبئة إذ يوجد طبيب واحد لكل ٦٠٠٠ مواطن، في حين في الدول المتقدمة أمام كل طبيب هناك ٢٥٠ مواطناً الأمر الذي يبين مقدار النقص الحاصل في الكوادر الطبية فضلا عن نقص الأدوات والأدوية [(٣)].

٢. معالجة مشكلة الأمراض والأوبئة.

تشير إحدى دراسات منظمة الصحة العالمية إلى أن زيادة الإنفاق

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٩٥.

(٢) الأمم المتحدة، التقرير السنوي، ٢٠٠٨ منع الأزمات والإنعاش (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨) ص١٨.

(٣) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا، تقرير الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣)، ص١٨.

الحكومي على الصحة ما بين ١٪ إلى ٢٪ للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٥ سوف تسهم بإنقاذ حياة ٨ ملايين شخص كل عام مما سينعكس إيجابياً على الأمن والتنمية [١]. كما حددت منظمة الصحة العالمية الإجراءات المطلوب توافرها لتحقيق الأمن الصحي والقائمة على أساس تطبيق اللوائح الصحية الدولية لعام٢٠٠٥.

فضلا عن زيادة حجم التعاون العالمي في مجال الرصد والإنذار بحدوث الكوارث والأمراض، مع زيادة الاهتمام الدولي بتحقيق التطور والتعاون في مجال بناء القدرات والبنية التحتية للقطاع الصحي في جميع الدول، من ثم تفعيل التعاون بين القطاعات المختلفة داخل الحكومة ورفع مستوى التخصيصات الوطنية والعالمية اللازمة للتدريب والرصد والقيام بحملات الوقاية [٢].

يتضح مما تقدم أن الأمراض والأوبئة من العوامل ذات التأثير المباشر في الأمن والاستقرار لأن تردي الوضع الصحي وانتشار الأمراض السارية وغير السارية تزهق الكثير من الأرواح التي قد تكون أكثر من ضحايا النزاعات والحروب، فضلا عن أن معالجتها تحتاج إلى الوقت والجهد الكبيرين مما يستلزم تعاونا عالميا للحد من الأخطار والنتائج التي تؤدي إليها الأمراض والأوبئة.

---

(١) إليزابيث سكزنز، تحليل المخاطر على حياة البشر، مصدر سابق، ص ٣٨.
(٢) منظمة الصحة العالمية، مصدر سابق.

ثالثا: الخلل البيئي

يعد الخلل البيئي من العوامل التي تسهم في تهديد الأمن والاستقرار داخل الدولة، فالبيئة تحتوي وتهتم بكل العلاقات القائمة بين الكائنات الحية والعوامل المحيطة بها، ولأن الإنسان يمثل قمة هذه الكائنات مما جعل الهدف الأهم للإنسان هو الوصول إلى بيئة نظيفة ليتمكن من خلالها تحقيق التقدم وبلوغ الأمن بعد أن يحقق الخطط والبرامج التنموية.

١. أشكال الخلل البيئي

يأخذ الخلل البيئي أشكالا متعددة منها ما يحدث نتيجة الاختلال بأي مكون من مكونات البيئة (الماء، التربة، الهواء) مما يجعل هذه المكونات غير صالحة للاستعمال، وتأثير ذلك في النظم البيئية ومن بعد في سير عملية التنمية وبلوغ الأمن، أو على شكل إجهاد بيئي الذي ينتج عن استخدام مفرط وغير أمثل للطبيعة [١]، وربما يكون الخلل عن طريق الصدمات البيئية حيث الكوارث الطبيعية كالزلازل والأعاصير والفيضانات والجفاف والتغير المناخي وكذلك الحروب والنزاعات وما تحدثه من تدمير وهلاك للموارد والبيئة [٢].

---

(١) د.حسن احمد حسن، التلوث البيئي، كتاب المعارف العلمي (مصر، دار المعارف، ٢٠٠١)، ص٥.

(٢) ايان بانون وبول كولير، مصدر سابق، ص٣.

٢. أسباب الاختلال البيئي وتكاليفه

هناك العديد من الأسباب ألمساهمه بشكل أو بآخر في تزايد وتوسع الخلل البيئي ومدى تأثيره في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، وأنها عوامل تساعد على ظهور وزيادة المخاطر والتهديدات المحتملة للأمن والتنمية، منها الاتجاهات السلبية في الاقتصاد العالمي وما يرافقها من سياسات تنموية قاصرة خصوصا للدول النامية، كذلك النمو السكاني وما يولده من ضغوط على اقتصادات البيئة، فضلا عن النمو الاقتصادي المستهدف وما يؤديه من استنزاف للموارد الطبيعية وتدمير البيئة، وأيضا التطور التكنولوجي الواسع وما يخلفه من إضرار على البيئة، وأخيرا السلوك الإنساني الخاطئ وهو ما يدفع لتدمير البيئة من اجل الحصول على الحاجات وإشباعها (الطاقة، الغذاء، السكن)[1].

أما التكاليف الناجمة عن الاختلال البيئي الذي يؤثر في تحقيق الاستقرار ومن ثم التنمية، فتظهر من خلال التغير المناخي وتناقص طبقة الأوزون وتدمير الغابات الاستوائية والاستنزاف الحاصل للموارد الطبيعية، فضلا عن الكوارث الطبيعية وما يرافقها من نتائج على

---

(١) محمد غنايم، التلوث البيئي، معلومات متاحة على الانترنيت، موقع الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٦ *www.ao-academy.org*

المدى البعيد، فالخطر يتمثل باستمرار تأجيل الجهود المستدامة لحماية البيئة والمحافظة عليها، لما لها من أثر في بلوغ الأمن والتنمية، مما يتطلب أن يتم تبني موضوع الخلل البيئي ضمن اعتبارات الأمن القومي[(١)].

تأكيدا لذلك قدر البنك الدولي قيمة متوسط التكاليف الإضافية التي تحتاجها الدول كاستثمارات لمواجهة التغيرات المناخية لوحدها كأحد أشكال الخلل البيئي وعلى وفق تقديرات عام ٢٠٠٥ بحوالي ٣٠ مليار دولار، في حين أظهرت إحدى الدراسات إن حجم التمويل الفوري لانجاز عمليات الصد لآثار تغير المناخ لعام ٢٠٠٥ أيضا هي بين ١.١ مليار دولار و٢.٢ مليار دولار للدول ذات النمو المنخفض أما للدول النامية فقدر المبلغ ما بين ٧.٧ مليارات دولار و٣٣ مليار دولار [(٢)].

لأجل تقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار ثم الأمن، يتطلب الأمر العمل على إيجاد أساليب جديدة للتعامل مع البيئة من قبل الإنسان تكون أكثر سلاما وأمنا ولديمومة الحياة للطرفين، لأن هدف الإنسان هو تحقيق الاستقرار وحماية البيئة من جهة والوصول إلى معدلات النمو الاقتصادي المرغوبة من جهة أخرى مما جعلهما

---

(١) هربرت براون، مصدر سابق، ص١٢١.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص١٨٠.

ضرورتين متداخلتين إلى جانب كونهما متنافسين، فقدرة الإنسان على الاستمرار في تحقيق النمو الاقتصادي للوصول إلى الرفاهية سوف يعتمد بالدرجة الأساسية على قدرته في تحقيق الاستخدام السليم للبيئة وما متوافر من الموارد الطبيعية التي تمثل الأساس للنهوض والتطور[١].

يعد الخلل البيئي الناتج عن مخلفات التطور الحضاري من أخطر المشكلات التي تعيشها الإنسانية فهو يهدد الأمن فضلا عن مساهمته في عرقلة البرامج التنموية، هذا الخلل يتمثل بتلوث الهواء والماء والتربة، لهذا فان سلامة البيئة تشكل الأساس الفعلي لإدامة الحياة مما يتطلب اتخاذ موقف ومشاركة عالمية للمحافظة على مكوناتها.

رابعا: الهجرة والتهجير

تؤدي الهجرة والتهجير أو النزوح دورا مؤثرا في إحداث الأزمات ضمن إطار التهديدات غير المسلحة التي يتعرض لها الأمن والاستقرار، فهي أما رد فعل أو نتيجة للنزاعات والصراعات والحروب أو أنها قائمة على أساس الاختلال البيئي، وقد تكون

---

(١) د.السيدة إبراهيم مصطفى، تلوث البيئة، في د.السيدة إبراهيم مصطفى وآخرين، اقتصاديات الموارد والبيئة (الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٧) ص٣٠٦.

نتيجة لتردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

الهجرة في السابق كانت حركة موجهة ذات أبعاد محددة من خلال الانطلاق والوصول لكن اليوم اخذ أعداد المهاجرين والمهجرين الذين لديهم ارتباطات قوية بغير وطنهم الأم يزداد، مما يؤدي إلى ظهور عدم التركيز في العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية سواء في الدولة الأم أم في الدولة المضيفة[1].

يتضح اثر الهجرة والتهجير من خلال الحالات الثلاث الآتية.

الحالة الأولى: تعد أكثر الأنواع إيلاما بالبشر وأكثرها تعرضا لأرواح الناس فهي تتم عن طريق التهجير والنزوح بسبب العنف والنزاعات المسلحة مما يجعل عملية النزوح والتشرد وسيلة لتوسيع دائرة التأثير لهذه النزاعات من حيث عدد المناطق والدول التي تصيبها مخلفاتها، فلم يعد النازحون يعانون وحدهم من المخاطر بل ازدادت مخاطر النزاعات وانتقلت إلى الدول المستقبلة أو المضيفة، مع أن الغاية الأساسية لهؤلاء الأشخاص هي حماية أرواحهم من المخاطر التي يتعرضون لها في أوطانهم إلا أن وصولهم إلى المناطق الجديدة

---

(١) سارا ليند بيرغ، الصراعات المسلحة الكبرى، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧)، ص١٣٥.

يسهم في ظهور مشكلات جديدة للبلد المضيف منها انتشار وانتقال الإيديولوجيات المتصارعة والمتحاربة مع ما يرافقها من انتقال للأسلحة عبر الحدود فضلا عن أن عملية الهجرة والنزوح تسهم بإحداث المنافسة على الموارد وفرص العمل مما يشكل أزمة إضافية للدول المستقبلة[١]. يرافق ذلك ارتفاع معدل الجرائم عند المهاجرين والنازحين، وتتركز هذه الجرائم بصورة عامة في عمليات السطو والسرقة وتخريب الممتلكات العامة والخاصة والاعتداء وتهديد الناس بالقتل المتعمد، إن ما يزيد من هذه الإحداث هو عزل النازحين واللاجئين في أحياء سكنية ومخيمات تقع في أطراف المدن الأمر الذي زاد من صعوبة تأقلمهم مع المجتمعات الجديدة ليكونوا عبئاً مضافا لإحداث المخاطر وغياب الأمن [٢].

تبين منظمة الهجرة الدولية إن عدد المشردين في العالم لعام ٢٠٠٥ يبلغ ٢٣.٧ مليون شخص منهم من فرَ بسبب ويلات الحروب الأهلية فكان عدد الفارين للعام نفسه قد بلغ ١٢.٧ مليون لأجيء ونازح نصفهم تقريبا من الأطفال الذين لم يصلوا إلى الثامنة عشرة من عمرهم، فضلا عن ما يتعرض له النازحون واللاجئون من ابتزاز وضغط من قبل

---

(١) سارا ليند بيرغ، مصدر سابق، ص ١٣٦.

(٢) د.عثمان الحسن محمد ود. ياسر عوض، الهجرة غير الشرعية والجريمة (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨)، ص٧١.

المجاميع المتحاربة، يظهر ذلك بوضوح عن طريق تجنيد الأطفال والشباب كمقاتلين وانتشار الأمراض والأوبئة وزيادة عدد الفتيات اللواتي يتعرضن لعمليات الانتهاك الجسدي، ضمن هذا الإطار جرت في ليبريا عمليات إجهاض لحوالي ٨٠٪ من الفتيات المشردات وهن دون سن الخامسة عشرة كذلك الحال ما جرى في أوغندا إذ قدر أن أكثر من ٧٥٪ من الفتيات قد أصبن بمرض نقص المناعة الايدز [(١)].

مع ما يتعرض له النازحون واللاجئون يبقى منهم من يؤدي دورا داعما للجماعات المتحاربة، سواء كان هذا الدعم مادياً أم معنوياً وربما سياسياً وهو ما يظهر عن طريق جمع التبرعات المالية والمادية للمجموعات المتحاربة داخل الدولة، وهو ما يعد دعما اقتصاديا عُد في بعض النزاعات من العوامل الحاسمة لها، أما الدعم السياسي فيكون بتفعيل قضايا اللاجئين ليتم استخدامها للضغط على الأطراف المتحاربة[(٢)]، بالنتيجة فكل الأحداث التي تمر بها المجاميع النازحة وما تسهم به أيضا، ما هي إلا عوامل تهدد الأمن والاستقرار ومن ثم التنمية سواء لدولهم أو للدول المستقبلة.

---

(١) منظمة الهجرة الدولية، تقرير عن حالة سكان العالم ٢٠٠٦، معلومات متاحة على الانترنيت، موقع منظمة الهجرة الدولية

www.unfpu.org

(٢) سارا ليندبيرغ، مصدر سابق، ص١٣٦.

الحالة الثانية: التي تسهم بتقويض الأمن والاستقرار في الوقت نفسه تعرقل عملية التنمية هي النزوح أو التهجير بسبب الاختلال البيئي، فالتصحر والجفاف والاحتباس الحراري كذلك الكوارث البيئية المفاجئة تعد أكبر تحدٍ بيئي يؤدي إلى هجرة واسعة النطاق، إذ أن التصحر وحده على سبيل المثال يهدد ثلث سكان العالم أي ما يعادل ملياري نسمة وهو يدفع إلى نزوح ٥٠ مليون شخص خلال العشر سنوات المقبلة، فضلا عن أن هذه الاختلالات تعمل على فقدان الأرض لإنتاجيتها وإحداثها تدهورا بيئيا فهي تزيد من التهديدات والمخاطر التي تواجه الأمن والتنمية والأشخاص الذين يفرون بسبب الاختلال البيئي يطلق عليهم لاجئو البيئة [١].

الحالة الثالثة: هي الهجرة التي تتبع من الفرق الحاصل في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي بين دولة المغادرة والدولة المضيفة، هذا النوع من الهجرة يضم نسبة كبيرة من الكفاءات العلمية والأيدي العاملة الماهرة ورجال الأعمال ورؤوس الأموال كذلك الطلبة الذين يذهبون لإغراض الدراسة ولا يعود بعضهم لبلدانهم [٢].

أشارت منظمة العمل الدولية ضمن هذا الإطار إلى أن هناك

---

(١) جول روفر، مصدر سابق، ص٦

(٢) هربرت براون، مصدر سابق، ص١٢٢.

الملايين من النساء والرجال يعبرون كل عام الحدود الوطنية بحثا عن فرص عمل لائقة أو عن سبل عيش أفضل لأسرهم، فقد أصبحت الهجرة إستراتيجية للبقاء وتحسين الوضع المعاشي للعديد من الأسر خصوصا في الدول النامية [(١)].

إن التهجير والهجرة تؤديان دورا كبيرا في عرقلة التطور وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، يتضح ذلك من الآثار والتكاليف المالية والاجتماعية التي تتحملها الدول سواء دول المغادرة أم المضيفة وتأثير ذلك في البرامج التنموية ثم في الأمن، الأمر الذي يتطلب جهدا دوليا لمعالجة مشكلات التشرد والنزوح والهجرة فمعالجتها تعمل على بلوغ الاستقرار وتحقيق التنمية.

خامسا: الفساد

بسبب العمق التاريخي للفساد في الظهور والنشأة ولآثاره السلبية الكبيرة المترتبة على الجوانب المالية والمادية والبشرية لهذا يعد الفساد من مقوضات الأمن غير المسلحة، فهو يسهم في إضعاف الإطار المؤسسي وتشويه السياسات الاقتصادية مما يؤدي إلى

---

(١) الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، تقرير تقييم مستقبل إستراتيجية المنظمة لتحسين حماية العمال المهاجرين (جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨)، ص٢

انخفاض معدلات النمو وتقليل كفاءة الاستثمار العام، وانخفاض جودة البنية التحتية التي تقود إلى حرمان الأشخاص من مقومات الحياة الكريمة فضلا عن الآثار الاجتماعية المتجسدة بانتشار البطالة والفقر وما ينتج عن ذلك من مخاطر وتهديدات تعمل على تقويض الأمن [١].

يعمل الفساد على تنمية وظهور سياسات وأنظمة مضللة غير متجاوبة فعلى الصعيد السياسي يخلق أجواء غير ديمقراطية ويقوض الحكم الصالح والشفافية، على الصعيد الاقتصادي يزيد من الأنفاق الحكومي ويقلل الاستثمارات ويخفض حجم الواردات للسلع والخدمات، أما على الصعيد الاجتماعي فهو يزيد من التدهور الصحي والتعليمي ويسهم بظهور وزيادة الجريمة مما يؤثر سلبا في الوضع العام وضياع الأمن وعرقلة التنمية [٢].

---

(١) جورج العبد، العوامل والآثار في النمو والتنمية، في إسماعيل الشطي وآخرين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وبالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦) ص٢٢٤

(٢) جون د. سوليفان، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي (نيويورك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤)، ص٢٢ ـ ٢٣.

١. تكاليف الفساد

تكاليف الفساد كبيرة ومعالجته غير يسيرة، إذ قدرت أحدى الدراسات التكاليف المالية للفساد التي تدفع سنويا لمختلف دول العالم بأكثر من تريليون دولار من الرشاوى، مع فقدان ما يقارب تريليون دولار سنويا في العالم من الأموال المخصصة للتنمية، ففي أفريقيا وحدها تم تهريب ٤٠٠ مليار دولار فضلا عن تكاليف سنوية نتيجة الفساد تقدر ب ١٤٨ مليار دولار التي تشكل ٢٥٪ من الدخل القومي للقارة الأفريقية [1].

فضلا عن إن هناك تريليون دولار وهي ما تعادل نحو ٣٠٪ من إجمالي الدين الأجنبي البالغ ٣.٧ تريليون دولار والمتراكم على الدول المنخفضة والمتوسطة الدخل من عام ١٩٧٠ إلى ٢٠٠٠ قد اختفت في مشاريع إنمائية ضعيفة التخطيط ومحكومة بالفساد [2].

تذهب دراسة أخرى إلى أن تكاليف الفساد من الممكن أن تؤثر في الميزانية العامة للدولة من خلال ارتفاع حجم التهرب الضريبي،

---

(١) محمد الأمين البشري، الفساد والجريمة المنظمة (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧)، ص١٤.

(٢) جايمس هنري، سراب إسعاف الدين، في لعبة قديمة بعمر الامبراطورية، ترجمة احمد الصيداوي (بيروت، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، ٢٠٠٨)، ص٣٤٨.

وما يؤديه من زيادة عجز الموازنة العامة وتقليص الأنفاق العام بالتحديد في مجالات الصحة والتعليم والمدفوعات التحويلية وتأثير ذلك في الاستقرار وديمومته، كما يسهم الفساد في ارتفاع تكاليف الخدمات بنسبة ١٠٪ نتيجة التكاليف الإضافية التي يسببها، الحال لا يختلف مع التكاليف الرأسمالية للمشاريع خصوصا المباني والمعدات إذ تتراوح نسبة الزيادة من ٢٠٪ إلى ٥٠٪ من التكاليف الأصلية مما ينعكس على مستوى وسرعة تحقيق النمو [١].

تظهر آثار الفساد وتكاليفه كذلك بصورة واضحة من خلال ارتباطه بالجريمة المنظمة التي أخذت أبعادا دولية فقد حدد المؤتمر العالمي حول الجريمة المنظمة المنعقد في مدينة نابولي عام ١٩٩٥ مجموعة الجرائم المرتبطة بالفساد وتأثيرها في إحداث الاختلال والمخاطر وعدم الاستقرار وانعكاس ذلك على الأمن والتنمية، من أهم هذه الجرائم هي جرائم غسيل الأموال وتهريب المخدرات والرشوة والنصب والاحتيال في مجال التأمينات وجرائم الحاسب الآلي، كذلك سرقة الملكية الفكرية وتهريب الأسلحة وتهريب الأشخاص والاتجار بالبشر، فضلا عن القرصنة البحرية وخطف

---

(١) د. محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٩، ٢٠٠٤، ص٣٨.

الطائرات وسرقة الأعمال الفنية [١].

أهمية الفساد وتأثيره في العالم جعل منظمة الشفافية العالمية تتبنى إصدار تقرير سنوي يتضمن مستويات الفساد في كل دول العالم من خلال مدى فاعلية وانتشار جرائم الفساد داخل كل دولة.

٢. معالجة الفساد

يمكن معالجة الفساد بالاعتماد على الاستراتيجيات الآتية [٢]:

١. الإستراتيجية السياسية: المتمثلة بنشر وتعزيز الديمقراطية.

٢. الإستراتيجية الاقتصادية: التي ينبغي أن يكون هدفها تحسين الدخول وتحقيق العدالة في توزيعها وتقليل معدلات الفقر وتفعيل برامج التنمية.

٣. الإستراتيجية الإدارية: تقوم على تعزيز الحاكمية والمساءلة والشفافية.

٤. الإستراتيجية الأمنية والقضائية: هدفها تعزيز الإجراءات الأمنية ضد الفاسدين والمتلاعبين بقوت الشعب.

---

(١) محمد الأمين البشري، مصدر سابق، ص٩١ ـ ٩٢.

(٢) د.عامر خضير حميد الكبيسي، استراتيجيات مكافحة الفساد مالها وما عليها (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦)، ص٥ ـ ١٦.

أما الرأي الأخر وهو ما يحدد الإجراءات التي يمكن أن تحجم الفساد وتقلل من مستوياته المتمثلة بإجراء المراقبة والتوازن في العملية القضائية، وتطبيق المساءلة خصوصا للأجهزة الإدارية ذات المستوى العالي في الدولة، مع توفير المؤسسات المستقلة التي تعمل باتجاه محاربة الفساد على أن تكون ذات سلطة قانونية مستقلة مع تفعيل الإعلام والرأي العام ودورهما في محاربة الفساد، فضلا عن دور المؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني، وأخيرا عن طريق تفعيل نظام الشكاوي الفردية [١].

يتضح مما تقدم إن تحجيم الفساد ومحاولة القضاء عليه سيؤدي إلى خفض التهديدات غير المسلحة على الأمن واثر ذلك في التنمية على الرغم من إن هذه التهديدات تمتاز بترابطها بعضها مع بعض، إلا إن الترابط بين التهديدات قد يكون ذا فائدة كبيرة فمن خلال تقليص قدرات بعض التهديدات سيؤدي إلى تقليل قدرات التهديدات الأخرى وخفضها.

---

(١) سوزان روز ـ اكرمان، الفساد والحكم الأسباب العواقب والإصلاح (الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣) ص٢٥٧ ـ ٣١٠.

المبحث الرابع
الإنفاق العسكري ودوره في الأمن والتنمية

أولا: مفهوم الإنفاق العسكري

يعد الإنفاق العسكري لكل دول العالم المتقدم والنامي من الحاجات الأساسية والضرورية على وفق المفهوم التقليدي لتحقيق وبلوغ الأمن والتنمية، من خلال تأمين الاستقرار لكل الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

اهتم الفكر الاقتصادي بموضوع الإنفاق العسكري لسببين مهمين هما [1]:

١ـ كيفية إيجاد نظام أو إستراتيجية لتمويل المؤسسة العسكرية في أثناء السلم والحرب بالطريقة التي تحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتقليل عبء المزاحمة.

٢ـ الوصول إلى الموازنة اللازمة لتحقيق أفضل المردودات بأقل الآثار الاقتصادية والاجتماعية للإنفاق العسكري.

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص٣١.

أما مفهوم الإنفاق العسكري فعرفه تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨ على انه نفقات وزارة الدفاع كافة وغيرها من الوزارات على قضايا تجنيد العسكريين وتدريبهم فضلا عن بناء وشراء المواد والمعدات العسكرية، كما يشمل هذا البند أيضا المساعدات العسكرية في نفقات البلد المانح [١]. يعرف أيضا على انه المقياس العام للتكاليف المالية التي تتكبدها الدولة على نشاطها العسكري، ولا يعد أساسا في تقييم القوة الأمنية والعسكرية التي هي مخرجات القطاع العسكري، فالأخيرة مرتبطة بكفاءة ومقدرة وفاعلية الاستخدام والاندماج بين العوامل المادية والبشرية التي بمجملها تعبر عن هذه القدرة وليس فقط من خلال حجم الإنفاق العسكري [٢].

حلف شمال الأطلسي يعرف الإنفاق العسكري بأنه نفقات وزارة الدفاع والوزارات الأخرى ذات العلاقة بالنواحي العسكرية بما في ذلك التجنيد والتدريب والتشييد وشراء اللوازم والمعدات العسكرية، أما الإنفاق المدني الذي تقوم به وزارة الدفاع فلا يدخل ضمن إطار تعريف النفقات العسكرية لكنه يضم المساعدات العسكرية في

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ــ ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٣٥٣.

(٢) بيون هاغلين واليزابث سكونز، مصدر سابق، ص٤٤٤.

نفقات البلد المانح [١].

يعرفه معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (معهد سيبري) على انه الإنفاق الجاري والرأسمالي على القوات المسلحة بما فيها قوات حفظ السلام ونفقات وزارة الدفاع وغيرها من هيآت الحكومة المعنية بالمشاريع الدفاعية، فضلا عن القوات شبه العسكرية حين يعتقد أنها مدربة ومجهزة للعمليات العسكرية وأنشطة الفضاء العسكرية، على أن يشمل هذا الإنفاق تكاليف الأفراد العسكريين والمدنيين بما في ذلك المعاشات التقاعدية للأفراد العسكريين والخدمات الاجتماعية للموظفين، ويضم أيضا العمليات والصيانة كذلك أنشطة البحوث والتطوير العسكري والمعونات العسكرية (في الأنفاق العسكري للبلد المانح)، يستثنى من ذلك الأنفاق للدفاع المدني والأنفاق على الأنشطة العسكرية السابقة مثل الإعانات المخصصة لمحاربين قدامى فضلا عن عمليات تبديل الأسلحة وتدميرها [٢]. يمكن تعريف النفقات العسكرية على

---

(١) تقرير الخبراء الحكوميين، حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، مصدر سابق، ص٤٠.

(٢) بيتر ستالنهام، مصادر بيانات والمناهج الخاصة بالإنفاق العسكري في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٥٤٤.

أنها تلك النفقات المخصصة من الموازنة العامة للدولة لمرفق الدفاع الوطني (الجيش) لتغطية أثمان ومبالغ المشتريات الداخلية (المحلية) والخارجية (الاستيراد)، ودفع النفقات كافـة التي تدخل ضمن هذا الإطار مثل الرواتب والتكاليف الأخرى المتعلقة بتوفير البنية التحتية والحـاجات الأساسية لغير الأغراض العسكرية [١].

يتضح من هذه المفاهيم المتعددة للإنفاق العسكري أنها تتضمن إطارا مشتركا حول مفهوم الإنفاق العسكري فهو يحتوي كل النفقات التي تقوم بها وزارة الدفاع والوزارات والهيآت الأخرى المعنية بمشاريع الدفاع، بما في ذلك شراء الإمدادات والمعدات العسكرية والإنشاءات والتجنيد والتدريب والمساعدات العسكرية، بهدف توفير الأمن والمحافظة على سيادة الدولة وحماية الأفراد وان هذه النفقات لا تحتوي الإنفاق المتعلق بالاستخدامات المدنية.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية للتسلح ووسائل التمويل

١. الدوافع الاقتصادية للتسلح

تعد الإجراءات السياسية فضلا عن القاعدة الاقتصادية وما تمتلكه من متانة ذات أهمية لتحسين القدرات العسكرية للدولة وديمومتها إذ

---

(١) د. طلال محمود كداوي، الإنفاق العسكري والتضخم، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العدد ٧٩، السنة ٢٠٠٥، ص٥٥.

أن القوة العسكرية التي لا تستند إلى إمكانات اقتصادية متينة فأن نهايتها هي الانهيار وعدم الصمود، لأن زيادة الإنفاق القائم على أساس الدوافع الاقتصادية متأتية من إن عملية التنمية في الدول النامية ومؤسساتها وإداراتها معرضة للتهديد والتخريب مما يتطلب حمايتها بقوات تمتلك القدرة والإمكانات اللازمة.

إن أهم الدوافع الاقتصادية التي تسهم برفع درجة التسلح وزيادة الإنفاق العسكري هي [1]:

أ) حماية الاقتصاد الوطني بشكل عام وما تتمتع به الدولة من ثروات طبيعية ذات صبغه إستراتيجية.

ب) حماية البنية التحتية والهياكل الارتكازية الصناعية على وجه التحديد لأنها تمثل الحلقة التقنية المتقدمة التي تعد من الحلقات المهمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية.

ج) مواجهة الضغوط الاقتصادية التي قد تتعرض لها من قبل دولة أو عدة دول ليتم عندها التلويح باستخدام القوة المسلحة لمواجهة تلك الضغوط.

د) تقليل الضغط السياسي الناجم عن العوائق الاقتصادية التي تواجهها الدولة إذ تجد اللجوء للتسلح إشعارا بالرد على ذلك فطالما

---

(١) د. عبد الجبار عبد مصطفى، الصراع الدولي في العالم الثالث، في أكرم عبد الله ألجميلي وآخرين، التسلح في العالم الثالث (بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٨)، ص١٨.

استعملت وسيلة المعونات العسكرية في بعض الحالات أداة للضغط السياسي فضلا عن القروض الممنوحة ولاسيما للدول النامية لتجعلها ضمن دائرة التبعية الاقتصادية وفي اغلب الأحيان للتبعية السياسية.

ز) الرغبة في التفوق والتأثير الاقتصادي الذي يعضد بزيادة نسبة التسلح كضرورة دفاعية.

يبرر البعض الدوافع الاقتصادية لزيادة النفقات العسكرية إلى حجم التهديدات الخارجية والداخلية التي تتعرض لها الدول عند تحقيقها الازدهار الاقتصادي، فضلا عن إنها قد تحتل موقعا إستراتيجيا ولديها موارد طبيعية ذات أهمية أو تتوافر لديها مصادر للطاقة، لذلك يأتي العمل للمحافظة على الاستقرار والاستقلال الاقتصادي ثم تنفيذ متطلبات التنمية من خلال زيادة الإنفاق العسكري وتعزيز القدرات من أجل ذلك، لكن في بعض الحالات تكون زيادة الإنفاق العسكري ورفع مستوى التسلح واستخدام السلاح لغرض الاستيلاء على مصادر الطاقة أو الموارد الطبيعية مثل النفط والمياه، أو لإخضاع منطقة معينة أو إقليم يمتلك الوفرة في المعادن والأحجار الكريمة مثل الذهب والماس وغيرها، هذا النوع من زيادة التسلح يكون عدائيا وليس دفاعيا [١].

---

(٢) مايكل كلير، مصدر سابق، ص ٢١٤

الآراء السابقة تبين أن زيادة الإنفاق العسكري بسبب الدوافع الاقتصادية ما هي إلا تعبير عن العلاقة المترابطة بين القدرات الاقتصادية والإنفاق العسكري، حيث أن احدهما يعزز الأخر فالقدرات الاقتصادية تعد القاعدة الأساسية لتمويل الإنفاق العسكري في حين أن القدرات العسكرية تعد السياج الذي يحمي الاقتصاد من التهديدات والإطماع سواء كانت داخلية أم خارجية.

٢. وسائل التمويل

تعد زيادة الإنفاق العسكري واستمراره ذا أهمية بالغة خصوصا للدول النامية مع أن تحقيق الأمن قد لا يمر من خلال زيادة التسلح على الرغم من ذلك يهتم السياسيون في توفير الإمكانات اللازمة لغرض تمويل هذا الإنفاق.

الفكر الاقتصادي كان له آراء متعددة في كيفية تبني عمليات التمويل، حيث يذهب ريكاردو إلى التمويل عن طريق زيادة الضرائب وقد دافع عن رأيه هذا بأن التمويل بهذه الطريقة سيؤدي للمحافظة على رأس مال المجتمع وعدم انتقال عبء الإنفاق العسكري إلى الأجيال اللاحقة (من خلال المديونية)، أما كينز فيرى ضرورة تفعيل الادخار الإجباري للحصول على الدعم والتمويل مع المحافظة على الاستهلاك المحلي من خلال تحديد حد أدنى

لمستويات الدخول، في حين أن الفكر الاشتراكي يربط بين الحروب وزيادة الإنفاق العسكري والرأسمالية يتضح ذلك بقولهم إن الرأسمالية تذهب إلى استعمار الدول النامية للحصول على الإمكانات المالية والمادية (موارد طبيعية وطاقة) لإدامة إنفاقها العسكري [(١)].

بصورة عامة أذا أرادت الدولة زيادة إنفاقها العسكري فأمامها عدة خيارات هي [(٢)]:

أ) تخفيض الإنفاق العام الاجتماعي وهو ما يحمل الفقراء عبئاً عسكريا اكبر من بقية الطبقات الاجتماعية.

ب) تخفيض الإنفاق الرأسمالي ليؤدي إلى تدني معدل النمو الاقتصادي وما لذلك من آثار سلبية متعددة.

ج) زيادة حجم الميزانية ويعمل على تقليل حجم الاستهلاك الخاص إذا كان التمويل عن طريق رفع مستوى الضرائب، ويؤدي لزيادة مستوى التضخم حينما يكون التمويل من خلال زيادة العجز.

أما في أوقات الحروب والأزمات فيتم اتخاذ مجموعة تدابير فضلا

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص٣٤ ـ ٣٦.
(٢) د. نبيل جعفر عبد الرضا، دراسات في الاقتصاد الإيراني (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨)، ص١٤٣.

عما ذكر من وسائل لزيادة وإدامة الإنفاق العسكري من هذه الإجراءات مايلي [(١)]:

أ) زيادة حجم الإنتاج المحلي وتحقيق معدلات نمو كبيرة لرفع مستوى المساهمة في التمويل.

ب) محاولة الوصول إلى الاستخدام الكامل وتحويل رأس المال القائم لصالح الإنفاق العسكري من اجل زيادة تدفق المواد للإنتاج الحربي، فضلا عن اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون هروب رؤوس الأموال المحلية.

ج) تقليص حجم النفقات العامة وتقليل الاستهلاك المدني وأن يرافق ذلك عملية تنظيم الإنتاج على وفق الإطار الذي يحقق الاستقرار الاقتصادي خلال الحرب أو النزاع.

د) العمل على إيقاف الاستثمارات الجديدة خصوصا في قطاع الخدمات العامة.

هـ) إمكان اللجوء إلى الاقتراض أو الحصول على الهبات والمساعدات من الخارج.

---

(١) باكمان باش وكتربريج وستن، اقتصاديات الحرب والدفاع، ترجمة سعيد عبود السامرائي، مراجعة د. باسل البستاني (بغداد، دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٧)، ص١٧و ص١٠٣.

و) استخدام أساليب الابتزاز من بعض الدول التي قد تتأثر من جراء النزاع مما يجعلها تقدم المساعدات والهبات لإبعاد شبح الحرب أو النزاع عنها.

ثالثا: العبء الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العسكري

بسبب التطور الكبير للإنفاق العسكري خصوصا للدول النامية ولأن التفكير السائد يذهب إلى أن الاهتمام به يعزز من الأمن والتنمية ولغرض تحديد حجم وتأثير الإنفاق العسكري في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، جاءت أهمية إظهار العبء الاقتصادي والاجتماعي لهذا النوع من الإنفاق المتاحة لأغراض الأمن والدفاع.

انقسم الفكر الاقتصادي إلى مؤيد ومعارض لموضوعة الاهتمام وتعزيز الأنفاق العسكري وطبيعة تأثيره بالنشاطات المختلفة داخل المجتمع. الرأي الأول يتبنى فكرة أن زيادة الإنفاق العسكري تكون ذات تأثيرات إيجابية من خلال مساهمته في تفعيل وتنشيط الاقتصاد ودفعه إلى الأمام لتحقيق النمو والتطور، هذا الرأي قاده بينويت Beonit من خلال دراسة أجراها على ٤٤ دولة نامية للمدة ١٩٥٠-١٩٦٥ كانت النتيجة أن الدول ذات العبء الدفاعي الكبير تمتلك معدلات نمو مرتفعة في حين تمتلك الدول ذات ألعبء العسكري المنخفض نموا منخفضا. الرأي الثاني سار بالاتجاه المعاكس وهو ما توصل إليه

درايدم *Daridlim* عن طريق دراسة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي إذ شملت ٥٤ دولة نامية ولمدة زمنية أحدث من التي أجرى خلالها بيبويت دراسته فكانت للمدة ١٩٦٥- ١٩٧٣ فقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة متبادلة سلبية بين معدلات الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي في الدول النامية، إذ أن الدول ذات العبء العسكري الكبير تمتلك معدلات نمو منخفضة والدول ذات العبء العسكري المنخفض تمتلك معدلات نمو مرتفعة، وقد نال هذا الرأي التأييد من قبل العديد من الدراسات التي أعقبتها(١). تعزيز هذا الرأي يظهر من خلال تقرير الخبراء الحكوميين المقدم إلى الأمم المتحدة حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي عام ٢٠٠٤ حيث ذهب إلى أن تقليل الإنفاق العسكري يسهم بتحقيق السلام بوسائل مختلفة منها، التوسع في التجارة والاستخدام الأمثل للموارد وتخفيض حجم المديونية وأثرها في النمو والتنمية، فضلا عن إن تحويل الموارد التي تذهب للإنفاق العسكري إلى الإنفاق المدني سيعزز التنمية سواء عن طريق البحوث والتطوير أم بزيادة الاستثمار والتوسع بمختلف الأنشطة (٢).

---

(١) *Michael P.Todaro.Economic Development (London,longman,١٩٩٧) sixth edition , p.* ٦٣٥.

(٢) تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، مصدر سابق، ص١٦.

أما لدراسة وتحديد العبء الاقتصادي والاجتماعي للنفقات العسكرية فأن ذلك لا يتم عن طريق اخذ القيم المطلقة لهذه النفقات لأن ذلك لا يعطينا الصورة الحقيقية لحجمها وتأثيرها داخل النشاط الاقتصادي والاجتماعي للدولة، مما تطلب قياس عبء الإنفاق العسكري عن طريق العبء الاقتصادي والاجتماعي كالأتي:

١. العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري

يتم قياس العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري بطرائق متعددة منها أخذ قيمة هذا الإنفاق كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ومعرفة أثره في القطاع المدني ثم بيان تأثير ذلك في المتغيرات الاقتصادية الأخرى كالاستهلاك والاستثمار وطبيعة تخصيص الموارد، أما الطريقة الأخرى لحساب العبء الاقتصادي فيتم عن طريق اخذ نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام، وهو المؤشر أو المقياس الأكثر استخداما لأنه يعكس تفضيلات واهتمامات متخذي القرارات إذ كلما كانت الدولة بوضع اقتصادي جيد ارتفعت التخصيصات المالية للأمن والدفاع[1].

هناك طرائق أخرى تبين العبء الاقتصادي منها تحديد نصيب

---

(١) د.نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق، ص١٤٣.

الفرد من هذا الإنفاق فضلا عن إيجاد نسبة الاستيرادات العسكرية إلى الاستيرادات الإجمالية.

٢. العبء الاجتماعي للإنفاق العسكري

هو مقياس لمعرفة مقدار ما يخصص للإنفاق العسكري مقارنة بالتكاليف الاجتماعية التي هي مكونات الرفاه الاجتماعي المتمثل بالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي ويتم حساب العبء الاجتماعي بإحدى الطريقتين الآتيتين [١]:

أ) حساب نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي ومقارنتها بنسبة الإنفاق على الصحة والتعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي أيضاً.

ب) حساب حصة الإنفاق العسكري مقارنة بحصة الصحة والتعليم من مجمل الإنفاق العام.

على الرغم من أن قياس العبء العسكري والإنفاق المتعلق به من خلال الطرائق السابقة سواء الاقتصادية أم الاجتماعية وما تحمله من دقة وكفاءة في الحساب ومعرفة مقدار تأثير هذا الإنفاق في الأنشطة المختلفة في الدولة، إلا أنه لا يتم الاعتماد علية بالصورة

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص٢٩٧.

المطلقة ذلك لوجود مؤشرات أخرى يفترض الأخذ بها عند قياس العبء العسكري. من أهم هذه المؤشرات التي لا تدخل ضمن إطار الميزانية العامة للدولة هو الإنفاق من خارج الميزانية لأغراض عسكرية أو تكاليف التأثيرات الخارجية للنشاط العسكري التي لا تدفع مقابلها من الميزانية العسكرية فضلا عن التكاليف غير المالية للنشاط العسكري [1].

فضلا عن ذلك فأن معرفة العبء العسكري سواء الاقتصادي أم الاجتماعي يجعل الأمور أكثر وضوحا فيما يتعلق بتأثيرات القطاع العسكري على مجمل الأنشطة داخل الدولة وانعكاس ذاك على النمو والتقدم، ولأخذ التدابير والإجراءات المختلفة سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية للحد من هذه التأثيرات.

رابعا: آثار الإنفاق العسكري

يؤثر الإنفاق العسكري في كل دول العالم باتجاهين متضادين أولهما سلبي وهو الذي يصيب القدر الأكبر منه الدول النامية، في حين تتمتع الدول المتقدمة بالقدر الأكبر من الاتجاه الثاني وهو الأثر الايجابي خصوصا فيما يتعلق بالتصنيع وتجارة الأسلحة ويمكن أظهار هذه الآثار من خلال الأتي:

---

(١) بيورن هاغلين وإليزابيث سكونز، مصدر سابق، ص٤٤٥.

١. الآثـار السلبيـة للإنفاق العسكري

أ) يؤدي الإنفاق العسكري المتزايد إلى تحويل الموارد من الاستخدام المدني إلى الاستخدام العسكري مما يؤثر في طبيعة النشاط الاقتصادي ومتغيراته، يتضح ذلك من خلال تدني حجم التخصيصات المالية للقطاعات الأخرى الأمر الذي أدى إلى انخفاض مستوى مساهمتها في تكوين الناتج القومي الإجمالي وما يرافق ذلك من مشكلات اقتصادية واجتماعية، فضلا عن أن الإنفاق العسكري بالتحديد في الدول النامية هو إنفاق غير كفء وغير منتج ولا يحصل في ظروف تنافسية في الوقت نفسه يخلق المزاحمة بين القطاعات المختلفة [١].

ب) يؤدي ارتفاع الإنفاق العسكري إلى التضخم من خلال ارتفاع الأسعار وزيادة حجم الضرائب وارتفاع المديونية الخارجية وعدم العدالة بتوزيع الدخول مما ينعكس في عجز الموازنة العامة وميزان المدفوعات [٢].

ج) تؤدي زيادة الإنفاق العسكري إلى نتائج سلبية في حجم الصادرات والواردات من خلال جعل الجزء الأكبر من التجارة

---

(١) إليزابيث سكونز، تمويل الأمن في سياق عالمي، مصدر سابق، ص٤٧٦.
(٢) بكمان باش وكتر برج وستن، مصدر سابق، ص١٢.

الخارجية لصالح القطاع العسكري، وأثر ذلك في التنمية والرفاه الاقتصادي بالذات في فترات التقشف، فضلا عن إن الإنفاق العسكري يسهم بإضعاف الثقة بالانتعاش الاقتصادي مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية كذلك زيادة هروب رؤوس الأموال [١].

د) ضمن إطار الثروات الطبيعية الأمر لا يختلف كثيرا فزيادة الإنفاق العسكري تعمل على استنزاف الثروات بغية توفير الإمكانات التي تغطي زيادة هذا الإنفاق، يرافق ذلك قيام جهات متنفذة في الدول النامية تحديدا بنهب الثروات لصالحها مما يسهم بانتشار الفساد والقيام بأنشطة غير قانونية، مما يزيد من أعباء التنمية وعدم الاستقرار [٢].

ز) تترتب على زيادة الإنفاق العسكري بالتحديد في مجالات الأسلحة المتطورة ومنها النووية والكيميائية والبيولوجية أضرارا صحية وبيئية، فضلا عن التكاليف المالية التي تتطلبها عمليات المعالجة سواء للبشر أم للبيئة من جراء استخدام وتجربة هذه

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) تقرير أثار السلم والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٢)، ص٨

(٢) تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، مصدر سابق، ص١٩.

الأسلحة، فمن المحتمل انتقال آثارها إلى الأجيال اللاحقة فضلا عن أنها تصيب مساحات واسعة من الدول والمناطق من جراء استخدامها مما يوسع دائرة التهديدات والمخاطر الموجهة ضد الأمن ثم التنمية [1].

٢. الآثار الايجابية للإنفاق العسكري

أ) رأى كينز إن زيادة الإنفاق العسكري أو تمويله تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال محدثا تأثيرا ايجابيا بالمتغيرات الاقتصادية، مثل الاستثمار والاستهلاك والادخار مما يحقق النمو الاقتصادي ويزيد من احتمالات تحقق الرفاهية والاستقرار [2].

ب) ما يتعلق بالجانب الاجتماعي فزيادة الإنفاق العسكري عن طريق توسيع الجيش ستجعله البؤرة التي ينصهر بها مختلف أبناء المجتمع باختلاف دياناتهم وأعراقهم، وهو ما يعمل على رفع درجة التجانس الاجتماعي وانعكاس ذلك على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي ومن ثم السياسي وتوفير الأمن وبلوغ التنمية [3].

ج) أما في إطار الخدمات فالقطاع العسكري يسهم إلى حد ما

---

(١) تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، مصدر سابق، ص ١٧.

(٢) عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص٤٧ ـ ٤٨.

(٣) د. إبراهيم مصعب حمزة، دوافع وآثار عسكرة المجتمع في الكيان الصهيوني (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣)، ص١٨٧.

بتوفير بعض الخدمات المهمة مثل إنشاء وبناء المطارات والجسور والطرق والموانى والمستشفيات كما يساعد في أعمال الإغاثة والمسح الجيولوجي للأرض والمسح الجوي، التي تعد من العوامل المهمة للتنمية ومن ثم فأن زيادة الإنفاق ا سيزيد من مساهمته في هذه الخدمات [١].

د) تؤدي زيادة الإنفاق العسكري خصوصا في مجال التصنيع العسكري إلى زيادة حجم الصادرات وارتفاع مستوى الأرباح المتحققة، ويتضح ذلك من خلال قيمة مبيعات الأسلحة لأكبر مائة شركة متخصصة في صناعة السلاح باستثناء مبيعات الصين من الأسلحة فضلا عن مصانع إنتاج الأسلحة وصيانتها التابعة للقوات المسلحة للدول، إذ بلغت لعام ٢٠٠٢ نحو ٢٥٥ مليار دولار أما عام ٢٠٠٣ فقد بلغت نحو ٢٠٢.٨ مليار دولار مع أن قيمة الأرباح لعام ٢٠٠٣ فقط بلغت نحو ٣٥.٦ مليار دولار لتشكل نسبة ١٧.٥٪ من إجمالي المبيعات، هذا متأتٍ من أن الطلب على المواد العسكرية يكون ذا أهمية كبيرة ولا يخضع لقوانين العرض والطلب أو لحساب التكاليف [٢].

ز) تسهم زيادة الإنفاق العسكري بخلق توجهات ايجابية نحو

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص٤٠.

(٢) ايمون سوري وشبكة سبري لصناعة الأسلحة، الشركات المئة الأكبر المنتجة للأسلحة عام ٢٠٠٣، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (معهد سيبري) الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ٥٨٧ ـ ٥٩٧.

العمل من خلال توفير فرص العمل وتوظيف الطاقات واستيعاب رؤوس الأموال والموارد البشرية غير المستغلة، فضلا عن مساهمته بتطوير المهارات وزيادة الخبرات التنظيمية ورفع مستوى الإنفاق على البحث والتطوير الذي يؤدي إلى رفع المستوى التكنولوجي وتحديث حلقات الاقتصاد الوطني [١].

بعد تحديد وتحليل أهم المؤشرات من خلال الآثار السلبية والإيجابية للإنفاق العسكري ومقارنتها مع الأوضاع والمعطيات المتوافرة في الدول النامية، فأن الضرورة تقتضي من هذه الدول العمل على إجراء الموازنة الدقيقة في مجال تخصيص الأموال بين الإنفاق العسكري والإنفاق المدني سواء الاقتصادي أم الاجتماعي للمحافظة على القدرات اللازمة لتحقيق التطور والنمو ثم بلوغ التنمية، وفي الوقت نفسه توفير القدرات العسكرية المناسبة لحماية امن الأفراد والدولة وبلوغ الأمن على وفق المفهوم التقليدي.

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص ٢٣٩

الفصل الثاني

تطور الإنفاق العسكري ومؤشرات عبئه

- ❖ المبحث الأول: تطور الإنفاق العسكري العالمي.
- ❖ المبحث الثاني: طبيعة الإنفاق العسكري العربي وعبؤه.
- ❖ المبحث الثالث: واقع الإنفاق العسكري العراقي.

التمهيد

يؤدي الإنفاق العسكري دورا مهما في الأمن والتنمية من خلال تعاطيه مع مؤشراتهما مما جعله أكثر من يؤثر بهما ، إذ يعد بعضهم إن الاهتمام بالإنفاق العسكري والتسلح يؤدي إلى الأمن والاستقرار ، ومن ثم تهيئة الأجواء الملائمة للتنمية خصوصا في الدول النامية ، تبرير ذلك أن زيادة الإنفاق العسكري تساعد على التصدي للأخطار والتهديدات المسلحة سواء الداخلية أم الخارجية التي تحاول النيل من تحقيقهما.

مقابل ذلك هناك من يذهب إلى أن تقليل الإنفاق العسكري هو ما يحقق الأمن، فضلا عن تحقيق التنمية عن طريق زيادة التخصيصات المالية التي يستنزفها هذا الإنفاق لكي توجه بعد ذلك للعملية التنموية، فالكثير من الدول وبالذات النامية تعاني من تهديدات غير مسلحة وهي ما تسهم بتقويض الأمن ودمار التنمية ، مما يتطلب زيادة الاهتمام بالخطط التنموية وتحقيق التطور لمختلف جوانب الحياة لكي تتمكن هذه الدول من مواجهة هذه التهديدات.

ضمن السياق ذاته جاء برنامج الأمم المتحدة لنزع الأسلحة ليؤكد

أن تقليل الإنفاق العسكري، فضلا عن نزع الأسلحة والتسلح ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل وبالتحديد في الدول النامية يعد جزءا من برنامج تحقيق الأمن والتنمية في العالم.

لذلك يتضمن هذا الفصل المباحث الآتية:

المبحث الأول

تطور الإنفاق العسكري العالمي

تأثر الإنفاق العسكري العالمي من حيث التطور بمعطيات ومتغيرات وأحداث دولية مما أدى إلى تغير درجة مساهمته في تحقيق الأمن والاستقرار ومن بعدها التنمية، فالارتفاع أو الانخفاض في الإنفاق العسكري ما هو إلا نتاج لهذه المتغيرات والأحداث بالتحديد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية. إذ شهد الإنفاق العسكري تطورا ملحوظا في الحجم والتكاليف فتضاعف مرات عديدة بهدف تحقيق الأمن وتهيئة الأجواء لبلوغ التنمية على الرغم من أن العالم لم يكن يواجه شبح حرب عالمية ثالثه باستثناء الحروب الإقليمية. إلا أن الإنفاق العسكري تطور بشكل كبير الأمر الذي جعل الاهتمام به مسألة ضرورية لمعرفة العبء الاقتصادي والاجتماعي، وتأثيره في اقتصادات الدول خصوصا النامية مع أهميته في تحقيق الأمن والاستقرار. إن معرفة حجم الإنفاق العسكري يرتبط بالدرجة الأساسية ببيانات هذا الإنفاق التي غالبا ما تستخدم لغرض تقدير الحكومات لأولوياتها ولأهدافها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية، ورسم السياسة

المناسبة لذلك مع أن توفير بيانات الإنفاق العسكري من الأمور المهمة لتحقيق مسألتين أساسيتين هما[(١)]:

١ـ المسألة الأولى هي إن مستوى الإنفاق العسكري من جانب الدول المتلقية للمساعدات الإنمائية أصبح منذ الحرب الباردة معيارا في قرارات المساعدات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة من قبل الدول والمنظمات العالمية المانحة، فكلما كانت الدول المتلقية للمساعدات ذات إنفاق عسكري منخفض أسهم ذلك بتفعيل الإمدادات والمساعدات المقدمة لها، أما إذا كانت الدول المتلقية للمساعدات ذات اهتمام كبير في مجال الإنفاق العسكري، أدى ذلك إلى تقليل حجم المساعدات المقدمة من الدول والمنظمات المانحة سواء في المجالات الاقتصادية أم الاجتماعية المختلفة.

٢ـ المسالة الثانية هي أن السمة الأساسية في طبيعة التغير الحاصل في إطار التهديدات والمخاطر المسلحة وغير المسلحة، تتطلب معرفة بيانات الإنفاق على الأمن سواء لمواجهة التهديدات والمخاطر الداخلية أم الخارجية ومقارنتها بالإنفاق الخاص بالتهديدات غير المسلحة.

---

(١) مارك بروملي وآخرون، الشفافية في دورة حياة السلاح، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦) ص٣٨٩.

لذا تعد بيانات الإنفاق العسكري ضرورية لتحديد ذلك فضلا عن أهمية البيانات المتعلقة بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية، من هنا يعد الاهتمام بالإنفاق العسكري من حيث الحجم والتوجه والتأثير في قدر كبير من الأهمية لما يؤديه من دور في تحقيق الأمن من جانب أو قد يعوق عملية التنمية من جانب آخر.

أولا: التوزيع الإقليمي للإنفاق العسكري العالمي.

يظهر تطور الإنفاق العسكري سواء لتحقيق الأمن ضد المخاطر والتهديدات أم لتعزيز القدرات الهجومية ضد الآخرين من خلال الزيادة الحاصلة بقيمة هذا الإنفاق، إذ ارتفع الإنفاق العسكري العالمي من ٤٢٠ مليار دولار عام ١٩٦٠ إلى ٦٢٠ مليار دولار عام ١٩٧٠ بنسبة تغير ٤.٣٪. عند عام ١٩٨٠ ازداد ليبلغ ٧٥٥ مليار دولار، ثم ارتفع إلى أعلى مستوى له عام ١٩٨٧ إذ تجاوز ٩٧٠ مليار دولار بنسبة تغير ٤٪، هذا يعني إن العالم ينفق يوميا ما مقداره ٢.٦٥٠ مليار دولار عام ١٩٨٧ مما يؤدي إلى التأثير بطبيعة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية للدول وعلى وجه التحديد النامية منها [1].

انخفض الإنفاق العسكري إلى ٨٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٠ يعزى

---

(١) *Michael P. Todaro. Economic Development sixth edition ((London.Longman.*١٩٩٧*).p.*٦٣٤.

هذا الانخفاض إلى انتهاء الحرب الباردة، إذ استمرت عملية تخفيض الإنفاق العسكري لقطبي هذه الحرب (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق) كذلك بقية الدول المتقدمة، فضلا عن الدول النامية التي تمثلت بإيقاف المساعدات الموجهة لبناء القدرات الدفاعية. أبرز المؤشرات على انخفاض حجم الإنفاق العسكري والتسلح جاء بتقرير وزارة الطاقة الأمريكية إذ أشار إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية قد أوقفت ١١٠٠٠ رأس حربي نووي عن العمل مقابل ١٠٠٠٠ رأس حربي نووي أوقفها الاتحاد السوفيتي (السابق) خلال عقد التسعينات من القرن الماضي كجزء من إستراتيجية تقليص الإنفاق العسكري وكدلالة على انتهاء الصراع والحرب، فضلا عن إجراءات مماثلة قامت بها الدول المتقدمة التي كانت حليفة للطرفين [(١)].

يشير تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ إلى بعض المؤشرات المهمة التي أظهرت بوادر انخفاض حجم الإنفاق العسكري منها تسريح أكثر من مليوني شخص من أفراد القوات المسلحة.

منذ بداية التسعينات، فضلا عن القيام بتخفيض عدد العاملين في قطاعات الصناعة العسكرية بمقدار الربع لغاية عام ١٩٩٨ مع

---

(١) مارك بروملي وآخرين، مصدر سابق، ص٤١١.

توجيه التخصيصات الدفاعية لإغراض التنمية البشرية وتحويل الإنتاج العسكري إلى الإنتاج المدني، يرافق ذلك العمل بصورة عاجلة على نزع الأسلحة من الدول النامية لأن هذه الدول إذا ما خفضت إنفاقها العسكري سيكون بمقدورها توفير الإمكانات المالية اللازمة لتحقيق التنمية وإحداث التغيير بكل المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية ثم بلوغ الأمن والاستقرار[(١)].

تأكيدا لذلك أشارت الأمم المتحدة إلى انه من خلال عمليات نزع الأسلحة تتمكن الدول المتقدمة من توفير ٨١٠ مليار دولار مقابل ١٢٥ مليار دولار للدول النامية خلال المدة ١٩٨٧- ١٩٩٩، فضلا عن تخفيض الإنفاق العسكري لكل دول العالم بنسبة ٣٪ سيحقق تراكمات مالية قدرها ٤٦٠ مليار دولار [(٢)].

يبين الجدول (٢) أن الإنفاق العسكري العالمي تطور وعلى وفق المناطق الجغرافية، فهو يظهر التفاوت الكبير في هذا التوزيع الذي يعكس الطابع الاقتصادي والاجتماعي والعسكري غير المتماثل

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٣) ص٢.

(٢) وويي اوميتوغن وآخرين، بيانات الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٤٣٥.

للنظام العالمي، إذ احتلت الأمريكيتان وأوربا الموقع الأول من حيث حجم الإنفاق العسكري مقابل المستوى المتدني لإفريقيا وآسيا والشرق الأوسط فقد كان الأنفاق العسكري العالمي لعام ١٩٩٥ هو ٧٨٩ مليار دولار ازداد عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٩٠٧ مليارات دولار، بلغت نسبة الأمريكيتين وأوربا منه ٧٣٪ جاءت هذه الزيادة ضمن إطار إستراتيجية أمريكية - أوربية لبلوغ الأمن العالمي من خلال قرار حلف الشمال الأطلسي بتوسيع مهمات الحلف لإدارة الأزمات العالمية سواء داخل دول الحلف أم خارجه، لتشمل دول الشرق الأوسط وجنوب وجنوب شرق ووسط آسيا كونها تمثل مناطق تهديد محتملة للأمن والاستقرار في أوربا والعالم، لهذا اختط الحلف مهمات أساسية منها مواجهة النزاعات العرقية والإقليمية ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل خصوصا في الدول النامية فضلا عن العمل بمبدأ التدخل الإنساني مما أدى إلى ارتفاع مستوى الإنفاق العسكري [(١)].

(١) د. قيس محمد نوري، حلف الشمال الأطلسي أفاق وتطورات (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١) ص١١.

جدول (٢)

الإنفاق العسكري العالمي على وفق المناطق الجغرافية

للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٧

(مليار دولار)

المناطق / السنوات	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الأمريكيتان	٣٦٧	٣٨٤	٤٤١	٤٣١	٤٨٠	٥٢٢	٥٤٩	٥٧٥	٥٩٨
أوربا	٢٣٧	٢٨٦	٢٨٧	٢٩٤	٣٠٣	٣٠٦	٣٠٩	٣١٠	٣١٩
أسيا واقيانوس	١٣٦	١٦٩	١٧٣	١٧٣	١٦٠	١٧٠	١٧٨	١٨٤	٢٠٠
أفريقيا	٨.٨	١٣	١٤	١٥	١٥	١٥	١٦	١٤	١٦.٨
الشرق الأوسط	٤٠.٢	٥٥	٥٧	٥٥	٥٧	٦٢	٧١	٧٠	٧٩
مجموع العالم	٧٨٩	٩٠٧	٩٧٢	٩٦٨	١٠١٥	١٠٧٥	١١٢٣	١١٥٣	١٢١٢.٨

المصادر:

(١) بيتر ستالنهايم وآخرين، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٤٥٨ - ٤٦٩.

(٢) بيتر ستالينايم وآخرين، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٦٠-٤٧٢.

(٣) معهد سيبري، الإنفاق العسكري العالمي، الكتاب السنوي ٢٠٠٨، معلومات متاحة على الانترنيت، *www.sipri.org*

استمر الإنفاق العسكري العالمي يتصاعد ليتجاوز حاجز التريليون دولار عام ٢٠٠٤ إذ بلغ ١٠٧٥ مليار دولار بنسبة تغير ٥٪ عن عام ٢٠٠٣. جاءت هذه الزيادة في الإنفاق العسكري العالمي متوافقة مع الإحداث الدولية والعالمية منها اجتياح النظام السابق للكويت ومن قبله الحرب في أفغانستان فضلا عن مواجهة الإرهاب العالمي مع ما تتطلبه إجراءات إدامة القدرات العسكرية وتعزيزها من اجل تحقيق الاستقرار في العالم.

ارتفع الإنفاق العسكري العالمي في عام ٢٠٠٥ إلى ١١٢٣ مليار دولار كانت نسبة الأمريكيتين من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي حوالي النصف إذ بلغت ٤٩٪ ولأوربا ٢٧.٥٪ أما آسيا وأفريقيا فقد بلغت نسبتهما ١٥٪ و١.٤٪ على التوالي في حين كانت نسبة الشرق الأوسط ٦.٣٪، لتستمر زيادة الإنفاق العسكري العالمي ليبلغ ١١٥٣ مليار دولار عام ٢٠٠٦ بنسبة تغير للأمريكيتين ٤.٧٪ ولأوربا ٠.٣٪ أما آسيا فقد بلغت نسبة تغيرها ٣.٣٪ مقابل انخفاض الإنفاق العسكري لأفريقيا والشرق الأوسط بنسبة تغير سالبة بلغت ١٢.٥ ٪ و١.٤٪ على التوالي، وصل بعد ذلك الإنفاق العسكري العالمي إلى١٢١٢.٨ مليار دولار عام ٢٠٠٧ مع بقاء الأمريكيتين وأوربا في المقدمة لتشكل نسبة إنفاقهما ٧٥.٥٪ من إجمالي الإنفاق مقابل ١٦.٥٪ لآسيا بإنفاق بلغ ٢٠٠ مليار دولار أما أفريقيا فنسبتها كانت

١.٣٪ في حين بلغت النسبة للشرق الأوسط ٦.٥٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي.

يلاحظ من الجدول (٣) أن الولايات المتحدة الأمريكية تستحوذ على الحصة الأكبر والنسبة الأعلى من حيث حجم الإنفاق العسكري في حين جاءت السعودية بالمرتبة التاسعة، ففي عام ٢٠٠١ مع ظهور فكرة الحرب على الإرهاب وبعد وقوع أحداث ١١ أيلول مما جعل الإنفاق العسكري الأمريكي يصل إلى أكثر من ٣٤٤ مليار دولار شكل أكثر من ربع الإنفاق العسكري العالمي، في حين كانت نسبة الإنفاق العسكري لبقية الدول التسع الأكثر إنفاقا عسكريا نحو ٤٢.٦ ٪من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. بعد ذلك استمرت زيادة الإنفاق العسكري لهذه الدول ليتجاوز ٨٠٠ مليار دولار عام ٢٠٠٤ ليبلغ ثلاثة أرباع الإنفاق العسكري العالمي إذ سجلت الولايات المتحدة الأمريكية نسبة تغير ٩٪ عن عام ٢٠٠٣ في حين كانت نسبة التغير للدول الأوربية الواردة في الجدول ١.٦٪ مقابل ٧.٦٪ لروسيا والصين أما السعودية وكوريا فقد سجلت نسبة تغير ١١.١ ٪ و٤.٤٪ على التوالي.

جدول (٣)

الإنفاق العسكري لأكبر عشر دول في العالم مع نسبتها من الإنفاق العسكري العالمي

للمدة ٢٠٠١ - ٢٠٠٦

(مليار دولار - نسبة مئوية)

السنوات / الدول	٢٠٠١		٢٠٠٢		٢٠٠٣		٢٠٠٤		٢٠٠٥		٢٠٠٦	
	الإنفاق العسكري	٪	الإنفاق العسكري	٪	الإنفاق العسكري	٪	الإنفاق العسكري	٪	الإنفاق العسكري	٪	الإنفاق العسكري	٪
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٤٤.٩٣٢	٣٥.٤	٣٨٧.٣٠٣	٤٠.٠	٤٤٠.٨١٣	٤٣.٤	٤٨٠.٤٥١	٤٤.٧	٥٠٤.٦٣٨	٤٤.٩	٥٢٨.٦٩٢	٤٥.٨
بريطانيا	٤٨.٧٦٠	٥.٠	٠.٩٤٩	٥.٢	٥٧.٤٥٢	٥.٦	٦٠.٢٣٤	٥.٦	٦٠.٠٧٦	٥.٣	٥٩.٢١٣	٥.١
فرنسا	٥٠.٢٢٥	٥.١	٥١.٢٥٧	٥.٣	٥٢.٦٤٣	٥.١	٥٤.٠١٨	٥.٠	٥٢.٩١٧	٤.٧	٥٣.٠٩١	٤.٦
اليابان	٤٤.٢٧٥	٤.٦	٤٤.٧٢٥	٤.٦	٤٤.٨١٤	٤.٤	٤٤.٤٧٣	٤.١	٤٤.١٦٥	٣.٩	٤٣.٧٠١	٣.٧

الصين	٢٨.٠٠٠	٢.٨	٣٣.١٠٠	٣.٤	٣٦.٦٠٠	٣.٦	٤٠.٣٠٠	٣.٧	٤٤.٣٠٠	٣.٩	٤٩.٥٠٠	٤.٢
ألمانيا	٤٠.٤٧٤	٤.١	٤٠.٦٠٤	٤.١	٤٠.٠٤٤	٣.٩	٣٨.٨١٦	٣.٦	٣٨.٠٦٠	٣.٣	٣٦.٩٨٤	٣.٢
ايطاليا	٣٣.٥٤٣	٣.٤	٣٤.٤٥٩	٣.٥	٣٤.٧٣٩	٣.٤	٣٤.٨٥٣	٣.٢	٣٣.٥٣١	٢.٩	٢٩.٨٩١	٢.٥
روسيا	٢١.٣٠٠	٢.١	٢٣.٦٠٠	٢.٤	٢٥.١٠٠	٢.٤	٢٦.١٠٠	٢.٤	٣١.١٠٠	٢.٧	٣٤.٧٠٠	٣.٠
السعودية	٢١.٤٢١	٢.٢	١٨.٨٠٥	١.٩	١٨.٩٤٤	١.٨	٢١.٠٦٠	١.٩	٢٥.٣٧٢	٢.٢	٢٩.٠٣٢	٢.٥
كوريا الجنوبية	١٧.١٢٠	١.٧	١٧.٦٠٥	١.٨	١٨.١٩٧	١.٧	١٩.٠٠٠	١.٧	٢٠.٣٣٣	١.٨	٢١.٨٥٣	١.٨
المجموع	٦٥٠.٠٥٠	٦٦.٤	٧٠٢.٤٠٧	٧٢.٢	٧٦٩.٣٤٦	٧٥.٣	٨١٩.٣٠٥	٧٥.٩	٨٥٤.٤٥٩	٧٦.٠	٨٨٦.٦٥٧	٧٦.٩

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

❖ بيتر ستالينهايم وآخرين، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ٤٦٠. ٤٧٢.

فضلا عن أن الولايات المتحدة الأمريكية قد خصصت مبالغ إضافية للحرب على الإرهاب والحرب في العراق وأفغانستان بلغت ٨٨ مليار دولار لعام ٢٠٠٣ ازدادت التخصيصات لتصل إلى ١١٠ مليارات دولار في عام ٢٠٠٤[١]. تجاوز الإنفاق العسكري الأمريكي نصف تريليون دولار عام ٢٠٠٥ في حين ظهرت بوادر انخفاض الإنفاق العسكري للدول الأوربية الواردة في الجدول (٣) بنسبة تغير سالبة مقدارها ١.٧٪ مع استمرار بقية الدول بزيادة الإنفاق العسكري بنسبة تغير ٩.٤٪، بعد ذلك لم تتغير ملامح الإنفاق العسكري لهذه الدول إذ استمرت بالزيادة لتصل إلى ٨٨٦ مليار دولار عام ٢٠٠٦ ، فقد زادت الولايات المتحدة الأمريكية إنفاقها بأكثر من ٢٤ مليار دولار في حين انخفض الإنفاق العسكري للدول الأوربية ما يزيد عن ٥ مليارات دولار، مقابل زيادة الإنفاق العسكري للدول الأخرى بنحو ١٣ مليار دولار، مع وجود تخصيصات إضافية من قبل الولايات المتحدة للحرب على الإرهاب والحرب في العراق وأفغانستان بلغت ١٢٠ مليار دولار لعام ٢٠٠٦[٢]. مقابل ذلك يظهر تطور الإنفاق

---

(١) بيتر ستالينهايم وآخرون، الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٣٩٥.

(٢) المصدر السابق، ص ٣٩٥.

العسكري العالمي عن طريق حجم ومقدار إنتاج الأسلحة ودرجة مساهمته في ميدان التجارة العالمية، كذلك من خلال حجم الإرباح التي تحققها صناعة السلاح.

يبين الجدول (٤) الشركات المتخصصة بإنتاج الأسلحة التي كانت قد حققت مبيعات مقدارها ٢٦٥.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤ وحققت الشركات الأمريكية مبيعات وصلت إلى ١٦٦.٨ مليار دولار في حين بلغت مبيعات الشركات الأخرى نحو ٩٩ مليار دولار، لتزداد عام ٢٠٠٥ مبيعات هذه الشركات بأكثر من ٢٤ مليار دولار ليبلغ ٢٨٩.٩ مليار دولار بنسبة تغير ٩.٢٪.

يتضح من ذلك أن الشركات الأمريكية تعد المصدر الأكبر والاهم في مجال إنتاج وتصدير الأسلحة في العالم، فهي تستحوذ على ٣٠٪ من إجمالي التجارة الخارجية للأسلحة وتصدر مبيعاتها إلى ٦٨ دولة موزعة على مختلف أرجاء العالم، فالشرق الأوسط يستورد ٣٩٪ من مبيعات الأسلحة الأمريكية مقابل ٢٦٪ تستوردها أوربا ومثلها آسيا [1].

---

(١) سايمون، ت، ويزمان وآخرون، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ٥٧٩.

جدول (٤)

تطور المبيعات لأكبر مائة شركة منتجة للأسلحة في العالم

للسنتين ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥

(مليار دولار)

الدول	عدد الشركات	مبيعات عام ٢٠٠٤	مبيعات عام ٢٠٠٥
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٠	١٦٦.٨	١٨٢.٥
بريطانيا	١٠	٣١.٧	٣٤.٢
فرنسا	٦	١٨.٨	١٩.٩
ايطاليا	٣	٨.٣	١٠.٩
عابرة لأوربا ❖	١	٩.٥	٩.٦
ألمانيا	٧	٥.٦	٦.٠
اليابان	٦	٦.١	٦.٢
روسيا	٩	٤.٦	٥.٤
إسرائيل	٤	٣.٥	٣.٧
الهند	٣	٢.٧	٣.٠
السويد	١	١.٩	٢.١
اسبانيا	٢	١.٧	١.٦
كوريا الجنوبية	٢	١.٣	١.٦
سنغافورة	١	٠.٩	٠.٩

كندا	١	٠.٥	٠.٤
سويسرا	١	٠.٦	٠.٦
استراليا	١	٠.٤	٠.٥
النرويج	١	٠.٤	٠.٤
البرازيل	١	٠.٥	٠.٤
المجموع	١٠٠	٢٦٥.٨	٢٨٩.٩

المصدر:

(١) إليزابيث سكونز وايمون سوري، إنتاج الأسلحة، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٥١٦-٥١٧.

❖ شركات عالمية متعددة الجنسيات.

فضلا عن ذلك تظهر بيانات عام ٢٠٠٤ زيادة بحجم مبيعات الأسلحة وارتفاع مساهمتها في قيمة التجارة الخارجية، فبعد أن تعرضت تجارة الأسلحة إلى الانخفاض الطفيف أواخر التسعينات من القرن الماضي ثم الانخفاض الآخر الذي حدث خلال عامي ٢٠٠٢ - ٢٠٠٣ إلا أن تجارة الأسلحة عادت للارتفاع مرة أخرى لتشكل عام ٢٠٠٤ ما نسبته ٠.٥ ٪ إلى ٠.٦ ٪ من إجمالي التجارة العالمية، أما عام ٢٠٠٥ فقد بلغت نسبة تجارة الأسلحة ما بين ٠.٤ ٪ إلى ٠.٥٪ [1].

يعتقد الباحث أن هذه النسب لا تبين حقيقة مساهمة تجارة الأسلحة إلى التجارة الدولية إذ أن الكثير من تجارة الأسلحة تسجل تحت تسمية التجارة السلعية أو تحت فقرة السهو والخطأ في ميزان المدفوعات وعدم التصريح بحقيقتها لسرية الصفقات الناتجة عن التدابير الأمنية التي تتخذها الدول في إطار سباق التسلح وتعزيز القدرات العسكرية، الأمر الذي جعل نسبة مساهمة تجارة السلاح إلى التجارة العالمية بهذا المستوى المتدني.

تبرز أهمية الإنفاق العسكري أيضا من خلال الأرباح المتحققة

---

(١) مارك بروملي وسايمون ت ويزمان، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ٦٠٩.

للشركات المنتجة للأسلحة فقد بلغت هذه الأرباح لعام ٢٠٠٥ أكثر من ٥٧ مليار دولار حصلت الشركات الأمريكية على ٣٦.٩ مليار دولار بنسبة ٦٤٪ من إجمالي الأرباح مقابل ٣ مليارات دولار للشركات الفرنسية و٢.٩ مليار دولار للشركات البريطانية، أما الشركات الروسية والايطالية فقد حققت ١٧٠ مليون دولار و٨٣٠ مليون دولار على التوالي [(١)]. هذه الأرقام هي الأخرى قد لا تبين حقيقة الأرباح المتحققة من الصناعات العسكرية لأن المبيعات العسكرية لا تخضع لإجراءات العرض والطلب أو لحساب التكاليف إنما تتأثر بالعوامل السياسية والعسكرية أكثر من العوامل الاقتصادية.

يظهر مما تقدم المسار المتصاعد للإنفاق العسكري العالمي، إذ ما يولده الإنفاق العسكري المتزايد يؤثر بصورة كبير في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ويقلل من فرص مواجهة التهديدات غير العسكرية التي تتعرض لها الدول خصوصا النامية منها، فضلا عن أن هذه الزيادة لم تستطع لحد الآن من تحقيق الأمن والاستقرار في العالم.

---

(١) ايمون سوري، الشركات المائة الكبرى المنتجة للأسلحة ٢٠٠٥، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٥٥٦ ـ ٥٦٦.

ثانيا: أسباب تطور الإنفاق العسكري العالمي وزيادته

ازداد الإنفاق العسكري العالمي متأثرا بالعديد من العوامل الدولية والتي منها:

١ـ الحرب الباردة التي امتدت من عام ١٩٤٧ـ١٩٨٩ وما أحدثته من تطور وسباق للتسلح مما اثر ذلك في بلوغ الأمن والاستقرار، إذ ارتفع الإنفاق العسكري خلال الحرب الباردة بصورة غير مسبوقة فقد استخدمت موارد اقتصادية كبيرة بالقدر الذي تجاوز الاستخدام السابق لهذه الموارد في مجال تعزيز القدرات العسكرية، فضلا عن أن هذه الحرب دفعت كل دول العالم دون استثناء إلى رفع مستوى الإنفاق العسكري على أساس التحالفات السياسية والاقتصادية كذلك العسكرية لدول العالم مع قطبي الحرب الباردة (الاتحاد السوفيتي السابق والولايات المتحدة الأمريكية)[1].

٢ـ تأثرت الدول النامية هي الأخرى بالحرب الباردة مما زاد من إنفاقها العسكري، إلا أن ثمة أسباب إضافية دفعتها إلى رفع مستوى إنفاقها من أهمها نشوب النزاعات والحروب الداخلية والخارجية ضمن إطار الأقاليم، وانتشار حركات التحرر الوطنية التي اعتمدت مبدأ زيادة القدرات العسكرية والتسليحية لتحقيق الاستقرار والمحافظة

(١) ووبي اوميتوغن وآخرين، مصدر سابق، ص٤٢١.

على كيان الدولة ليكون بالإمكان تحقيق التنمية [١].

٣. ظهور وانتشار أحداث ومتغيرات عالمية أسهمت برفع مستوى الإنفاق العسكري أكثر من المستوى الطبيعي لزيادته، من أهم هذه الإحداث ما جرى في ١١ أيلول ٢٠٠١ وهي ما أدت إلى ظهور ثلاثة متغيرات أساسية زادت من التحدي على الرغم من اختلافها في القوة والأهمية بين الدول والأقاليم، أولها تراجع نمط النزاعات والحروب التقليدية بين الدول وظهور نمط الحروب الأهلية التي تعد أكثر تعقيدا من حيث الأسباب والنتائج من الحروب التقليدية، المتغير الثاني هو التركيز المتزايد على تهديد الإرهاب ضد الدول الذي أصبح خطراً مشتركاً يهدد اغلب دول العالم، وأخيرا تبني دول العالم اتجاهين أساسيين في مجال السياسية الخارجية هما الأمن العسكري وما يمثله من إنفاق وتسليح، فضلا عن التنمية وما تحتاجه من موارد مالية تنعكس نتائجها على الأمن الإنساني وتقليل مستوى المخاطر والتهديدات [٢].

---

(١) المصدر السابق، ص٤٢١.

(٢) بيورن هاغلين واليزابث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة فادي حمود وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)ص٤٤٣.

ثالثا: العبء الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العسكري العالمي

١. العبء الاقتصادي

يعد الكشف عن العبء الاقتصادي من خلال مؤشراته المختلفة الإجراء العملي لمعرفة حجم الموارد التي تسحب من الاستخدامات المدنية لتذهب للاستخدام العسكري على شكل إنفاق حكومي لهذا القطاع ثم تأثير ذلك على البرامج والخطط التنموية خصوصا في الدول النامية، المؤشرات المستخدمة لقياس العبء الاقتصادي هي نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي أو إلى الإنفاق العام، إذ استنزف هذا الإنفاق الجزء الأكبر من التخصيصات المالية ولمختلف دول العالم.

بلغت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي وخلال عقدي السبعينات والثمانينات نحو ٥.٦٪ للدول النامية مقابل ٣.٨٪ للدول المتقدمة، في حين كانت منطقة الشرق الأوسط صاحبة أعلى نسبة للإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي فبلغت ١١.٦٪ للمدة ذاتها، أما نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام للمدة ١٩٧٢ - ١٩٨٨ نحو ١٤.٣٪ للدول المتقدمة مقابل ٢٠٪ للدول النامية، أما دول الشرق الأوسط فقد بلغت نسبتها ٢٣٪ في حين بلغت النسبة لآسيا وأفريقيا ٢٧.٢٪ و١٥٪ على التوالي. يتبين من هذا أن الإنفاق

العسكري يستنزف جزءا مهما من الإنفاق العام للدول النامية[(١)].

يبين الجدول (٥) متوسط هذه النسبة التي بلغت عام ١٩٩٥ نحو ٣.٥٪ جاءت منطقة الشرق الأوسط بأعلى نسبة إنفاق عسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت ٨.٨٪ مقابل ١.٢٪ كأقل نسبة سجلت وكانت من نصيب الأمريكيتين، بعد ذلك انخفض متوسط النسب لكل مناطق العالم عند عام ٢٠٠٠ ليبلغ ٢.٩٪، مع بقاء مستوى النسب عند وضعها الطبيعي لكل مناطق العالم باستثناء أفريقيا التي سجلت زيادة في نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٣.٢٪. استمر متوسط النسبة عند المستوى نفسه لغاية عام ٢٠٠٤ لتنخفض مره أخرى إلى ٢.٦٪ بنسبة تغير سالبة بلغت ١٠.٣٪، بالرغم من أن الإنفاق العسكري العالمي قد تجاوز التريليون دولار [(٢)]، حافظ بعدها متوسط النسب على المستوى نفسه الذي كان عليه لعام ٢٠٠٥.

(١)احمد باهض تقي، اتجاه النفقات العسكرية وأثارها الاقتصادية في البلدان النامية (بلدان مختارة) رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٣، ص٧٩ ـ ٨٠.

(٢)بيتر ستالينهايم وآخرون، الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٣٧٢.

جدول (٥)

متوسط الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي على وفق المناطق الجغرافية للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٥

(نسبة مئوية)

السنوات / المناطق	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	متوسط نسب الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٥
الأمريكيتان	١.٦	١.٤	١.٥	١.٤	١.٥	١.٣	١.٤	١.٤
أوربا	٢.٢	١.٩	٢.٠	٢.٠	١.٩	١.٨	١.٨	١.٩
أسيا واقيانوس	٢.٤	٢.١	٢.٠	٢.١	٢.٤	٢.٣	٢.٣	٢.٢
أفريقيا	٢.٩	٣.٢	٢.٩	٢.٧	٢.٥	٢.٠	٢.٠	٢.٦
الشرق الأوسط	٨.٨	٥.٩	٦.٤	٦.٣	٦.٢	٥.٩	٥.٨	٦.٤
المتوسط السنوي لنسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي	٣.٥	٢.٩	٢.٩	٢.٩	٢.٩	٢.٦	٢.٦	٢.٩

المصادر:

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ٥٣٨-٥٢٧.

(٢) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ٤٨٥-٤٧٣.

أما طبيعة تأثير الإنفاق العسكري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي لكل منطقة من المناطق التي حددها الجدول للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٥ ، فقد جاءت الأمريكيتان بأقل متوسط نسب إذ بلغت ١.٤٪، في حين بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي لأوربا ١.٩٪، بالمقابل جاءت منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٦.٤٪ وهي الأعلى بين كل المناطق مع أن متوسط إنفاقها العسكري للمدة ذاتها بلغ ٥٦.٧ مليار دولار بنسبة ٥.٧٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي [1]، أما آسيا وأفريقيا فقد بلغ متوسط نسبتهما ٢.٢٪ و٢.٦٪ على التوالي.

يتبين من ذلك انه كلما حققت الدول ناتجا محليا كبيرا استطاعت أن تخفف من العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري من خلال انخفاض نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن انخفاض تأثير الإنفاق العسكري على طبيعة الإنفاق العام.

٢. العبء الاجتماعي

يمثل العبء الاجتماعي المقياس الآخر لمعرفة أثر الإنفاق

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص٤٥٨ - ٤٦٩.

العسكري على طبيعة النشاطات الاجتماعية التي تقوم بها الدولة على الرغم من إن هذا الإنفاق غايته تأمين الدفاع وتوفير الأمن للدولة والأفراد إلا أن الإنفاق الاجتماعي هو الآخر يعمل على توفير الخدمات لكل شرائح المجتمع، هذا يعني إجراء عملية إعادة توزيع الموارد فضلا عن دعم التعليم والصحة والإعانات الحكومية. إذ يعد الإنفاق على الصحة والتعليم الأكثر استخداما لتقييم حجم الإنفاق الاجتماعي خصوصا للمقارنة مع الإنفاق العسكري وذلك متأتٍ من مساهمته في توفير الاحتياجات الأساسية وتقليل حجم الأخطار والتهديدات التي قد تتعرض لها حياة الأفراد.

يبين الجدول (٦) العبء النسبي الذي يتحمله الاقتصاد من الإنفاق على القطاعات العسكرية والتعليمية والصحية، يلاحظ أن الدول ذات الدخل المرتفع والمتوسط قد أعطت الاهتمام الأكبر للإنفاق على التعليم والصحة مقابل الإنفاق العسكري، إذ خصصت الدول ذات الدخل المرتفع كنسبة متوسطة للمدة ١٩٩٩ ـ٢٠٠٣ ما مقداره ١١.٦٪ من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق الاجتماعي(الصحي والتعليمي) بالمقابل كان متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال المدة ذاتها قد بلغ ٢٪ وهي تمثل اقل من نصف نسبة الإنفاق التعليمي وثلث الإنفاق الصحي.

جدول (٦)

نسبة الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي إلى القطاعات العسكرية والتعليمية والصحية للدول المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل للمدة ١٩٩٩-٢٠٠٣

(نسبة مئوية)

السنوات / فئة الدخل والقطاع	١٩٩٩	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	متوسط المدة ١٩٩٩-٢٠٠٣
الدول مرتفعة الدخل ❖						
العسكري	٢.١	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠	٢.٠
التعليم	٥.٥	٥.٤	٥.٦	٥.٧	٥.٩	٥.٦
الصحة	٥.٨	٥.٨	٦.١	٦.٢	٦.٤	٦.٠
الدول متوسطة الدخل❖❖						
العسكري	١.٩	١.٩	٢.٠	١.٩	١.٩	١.٩
التعليم	٤.٨	٤.٥	٤.٧	٤.٦	٤.٧	٤.٧
الصحة	٣.٣	٣.٣	٣.٤	٣.٤	٣.٤	٣.٤
الدول منخفضة الدخل ❖❖❖						
العسكري	٢.٧	٢.٧	٢.٥	٢.٥	٢.٣	٢.٥

التعليم	٣.٤	٣.٥	٣.٨	٤.٠	٤.٠	٣.٨
الصحة	١.٨	٢.٠	٢.٠	٢.٢	٢.٢	٢.١

المصدر:

بيتر ستالينهايم وآخرون، الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٠٤

ملاحظة: تم تقسيم الدول على وفق مستوى الدخل لدى معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي (سيبري) وكالاتي.

❖ عددها ٣٧ دولة والتي دخلت بهذا الجدول فقط ٢٤ دولة.

❖❖ عددها ٨١ دولة والتي دخلت بهذا الجدول فقط ٤٥ دولة.

❖❖❖ عددها ٤٩ دولة والتي دخلت بهذا الجدول فقط ١٣ دولة.

الدول التي دخلت في حسابات الجدول هي الدول التي زودت المعهد المذكور بالمعلومات اللازمة.

مع أن نسبة الإنفاق التعليمي والصحي لهذه الدول قد وصل أعلى مستوى لها عام ٢٠٠٣ فبلغت ٥.٩٪ و٦.٤ ٪على التوالي مما يعكس الأهمية الكبيرة التي يحتلها الإنفاق الاجتماعي لدى الدول ذات الدخل المرتفع، إذ يعد هذا الإنفاق جزءاً مكملا للإنفاق الموجه للقطاع الاقتصادي لغرض تحقيق التطور والنمو فضلا عن الاستقرار والأمن.

أما الدول ذات الدخل المتوسط فقد خصصت كمتوسط نسبة من ناتجها المحلي الإجمالي إلى الإنفاق الاجتماعي للمدة ذاتها ٨.١٪ توزعت بين الإنفاق التعليمي بنسبة ٤.٧٪ والإنفاق الصحي بنسبة ٣.٤٪ مقابل ١.٩٪ هو متوسط نسبة ما خصصته هذه الدول من ناتجها المحلي الإجمالي للإنفاق العسكري، مما يجعلها في مسار الدول ذات الدخل المرتفع نفسه من حيث الاهتمام بالإنفاق الاجتماعي بوصفه الجزء المهم في مواجهة التهديدات والمخاطر غير المسلحة.

يلاحظ أيضا أن الدول ذات الدخل المنخفض وهي من الدول النامية قد خصصت للإنفاق الاجتماعي كمتوسط نسبة حوالي ٥.٩٪ خلال المدة ١٩٩٩ - ٢٠٠٣ وهو يشكل تقريبا نصف ما خصصته الدول ذات الدخل المرتفع لهذا الإنفاق لذات المدة، إذ جاء الإنفاق الصحي بنسبة متوسطة بلغت ٢.١٪ مقابل ٢.٥٪ هو متوسط نسبة ما أنفقته هذه الدول على القطاع العسكري من ناتجها المحلي

الإجمالي، بالمقابل أولت الدول ذات الدخل المنخفض الاهتمام للإنفاق التعليمي إذ بلغ كمتوسط أكثر من مرة ونصف من الإنفاق العسكري وهو ما يعد مؤشرا إيجابيا لهذه الدول.

يظهر مما تقدم أن للإنفاق العسكري آثاراً تزاحميه تتمثل بالعبء الاقتصادي والاجتماعي فضلا عن أن تنامي الإنفاق العسكري يولد المصاعب الاقتصادية والاجتماعية التي قد تشكل تهديدا للأمن والاستقرار، فعدم الاهتمام بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية يعني ظهور التهديدات غير المسلحة التي تعد من أهم ما يقوض الأمن والاستقرار فضلا عن إنها تعوق العملية التنموية وخصوصا في الدول النامية.

المبحث الثاني
طبيعة الإنفاق العسكري العربي وعبؤه

تعد الدول العربية وفي مقدمتها دول الخليج العربي من أكبر المجموعات الإقليمية بالنسبة للدول النامية إنفاقا عسكريا بسبب ما تعرضت أو قد تتعرض له من مخاطر وتهديدات، فضلا عن إبرامها الاتفاقيات والمعاهدات العسكرية التي من خلالها يتم تدوير الأموال العربية والنفطية على وجه الخصوص لصالح الدول المتقدمة. إن هذا الإنفاق يستنزف القدرات العربية التي لو تم توجيهها إلى المجالات الاقتصادية والاجتماعية لتحقق الكثير في مجال التنمية ثم بلوغ الأمن والاستقرار اتجاه كل المخاطر غير المسلحة المنتشرة بالعديد من الدول العربية بمستويات مختلفة.

أولا: تطور الإنفاق العسكري العربي

بعد أن تحررت الدول العربية ونالت استقلالها دأبت على تعزيز قدراتها العسكرية والتسليحية حالها في ذلك حال الدول النامية الأخرى، الهدف من ذلك كان لتحقيق الأمن والاستقرار وتهيئة الأجواء الملائمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية، مما تطلب تحديد

طبيعة ومسار الإنفاق العسكري للدول العربية.

يبين الجدول (٧) أن الإنفاق العسكري للدول العربية ارتفع من ٢.٧ مليار دولار عام ١٩٧٠ ليصل إلى ١٢.٩ مليار دولار عام ١٩٧٥ بنسبة تغير ٤٨٪، هذه الزيادة جاءت بسبب الارتفاع الأول لأسعار النفط عام ١٩٧٣ فضلا عن اندلاع حرب تشرين التي خاضها العرب ضد الكيان الصهيوني مما دفعهم إلى تعزيز القدرات العسكرية تحسبا لحروب جديدة ضد هذا الكيان.

أخذ الإنفاق العسكري العربي عام ١٩٨٠ بالارتفاع بشكل كبير إذ بلغ أكثر من ٥١ مليار دولار وهو اكبر أربع مرات من إنفاق عام ١٩٧٥ ليشكل نسبة ٦.٧٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي كان قد بلغ ٧٥٥ مليار دولار[1]، جاءت هذه الزيادة متوافقة مع الارتفاع الثاني لأسعار النفط عام ١٩٧٩ واندلاع الحرب العراقية الإيرانية، مما صعدت من حدة التوتر والتهديدات خصوصا بمنطقة الخليج العربي الأمر الذي دفع دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة الإنفاق العسكري إذ بلغت نسبة التغير لهذه الدول ٣٩٪، مع زيادة الإنفاق لكل الدول العربية الأخرى باستثناء مصر التي حققت انخفاضا بنسبة تغير سالبة بلغت ٥٪.

---

(١) *Michael P. Todaro. op.cit. P.*٦٣٤

جدول (٧)

الإنفاق العسكري للدول العربية للمدة ١٩٧٠ ـ٢٠٠٦

(مليون دولار)

السنوات / الدول	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
لسعودية	٤٦٢	٤١٢٢	١٧٨٧٥	٢٠٠٨٣	١٩٩٢٦	١٢٩٧٤	٢٠١١٢	٢١٤٢١	١٨٨٠٥	١٨٩٤٤	٢١٠٦٠	٢٥٣٧٢	٢٩٠٣٢
الكويت	١٢٥	٦٢٣	٩٣٧	١٥٣٧	١٤٣٥	٤٢٢٢	٣٠٨٢	٣٠٢٩	٣١٢٦	٣٣٦٩	٣٦٧٩	٣٩٠٩	٣٨٣٦
الإمارات	١٨	٣٤	١٢٣٢	٢٠٥٣	١٥٩٤	٢٦٩٦	٢٩٢٥	٢٨٨٢	٢٩٠٩	٢٨٥٣	٢٦٢٩	٢٥٥٩	—
عمان	٤١	٧٦١	٩٥٩	٢٣٥١	١٦٤٠	١٩٥٠	٢٠٩١	٢٤٣٩	٢٥٢٠	٢٦٦٧	٣٠١١	٢٦٥٢	٣٠٩١
البحرين	١١	١٦	١٦١	١٥٦	٢١٠	٢٦٧	٣٣٧	٣٥٦	٣٠٧	٤٩١	٤٩١	٤٨٣	٤٥٨

مصر	٦٠٥	٢٠٤٩	١٦٥٨	٢٦٤٨	٤٥٧٢	١٦٥٣	٢٤٠٤	٢٥٧٠	٢٦٨٨	٢٨١٦	٢٦٦٤	٢٦٣٢	٢٧١٠
سوريا	١٦١	٧٠٥	٣٣٤٣	٢٧٣٩	٥٤٥٣	٤٠٨٩	٥٤٧٤	٥٠٧٠	٥٠٥٣	٥٨٨٣	٧١٣٤	٦١٣٨	٥٥٢٦
الاردن	٩١	١٣٥	٣٣٢	٥٣٩	٦٨٩	١٠٠٤	٥٢٤	٥١٤	٦٢٤	٧٢٤	٦٦٩	٦٧٣	٦٥٩
لبنان	٩٤	٢١٢	١٠٢	٩٣	١٠٦	١٠٠٩	٧٤٣	٩٧٨	٩١١	٩١٤	٩٥٧	١٠٠٢	٨٩٩
الجزائر	٨٧	١٨٣	٤٨١	٨٥٣	١٤٩٩	١١١٨	٢٢٠٥	٢٢٣٤	٢٤٦١	٢٤٥٣	٢٨٠١	٢٩٢٥	٣٠١٤
ليبيا	١٩٩	٦٩٨	٣٤٤٩	٣٥٧٣	١٧٠٨	—	٣٤٢	٣٣٥	٤٣١	٣٦	٦٩٩	٧٤٩	٧٤١
المغرب	٤١	١٥٤	٤٠٤	٥٩٢	٨٤٦	١٥٥٣	٢٠١٧	٢٢٢٨	٢٢٦٩	٢٣٠٨	٢٢٩٢	٢٣١٢	٢٣١٤
تونس	١٣	٣٣	٨٧	٣٩٤	٣٨٩	٣١٤	٤٠٠	٤١٥	٤١١	٤٢٨	٤٣٦	٤٦٩	٤٩٥
دول أخرى❖	٧٦٨	٣٢٣٥	٢٠٣٢٣	٢٥٧٩٤	١٤٢٦٧	٦٠٩	١٦٣٥	١٣٥٤	١٦٥١	١٥٢١	٢٣٦٢	٤٣٢٩	٦٠٦٣
المجموع	٢٧١٦	١٢٩٦٠	٥١٣٤٣	٣٤٠٥	٥٤٣٣٤	٣٣٤٥٨	٤٤٢٩١	٤٥٨٢٥	٤٤١٦٦	٤٥٩٠٧	٥٠٨٨٤	٥٦٢٠٤	٥٨٨٣٨

المصادر:

د.عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص١٢٩ـ١٣٠.

(٢) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٥١٦ـ٥٢٦.

(٣) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٦٠ـ٤٧٢.

❖ الدول الأخرى: هي (السودان واليمن والصومال وجيبوتي والعراق)

يعود ذلك إلى انتهاء حالة التوتر والتهديدات بينها وبين الكيان الصهيوني بعد توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٧٧، أما لبنان فهي الأخرى انخفض إنفاقها العسكري ليصل إلى النصف عما كان عليه عام ١٩٧٥ السبب هو ما تعانيه من تردي أوضاعها الاقتصادية فضلا عن استمرار الحرب الأهلية فيها.

عام ١٩٨٥ مع توسع الإحداث والمخاطر التي تتعرض لها الدول العربية واستمرار الحرب بين العراق وإيران، ازداد الإنفاق العسكري العربي ليصل إلى أعلى مستوى له فتجاوز ٦٣ مليار دولار بنسبة تغير ٥.٤٪.

انخفض بعد ذلك الإنفاق العسكري العربي تدريجيا إلى ٥٤.٣ مليار دولار عام ١٩٩٠ ثم وصل إلى ٣٣.٤ مليار دولار عام ١٩٩٥، فضلا عن ذلك تحملت دول مجلس التعاون الخليجي إنفاقا عسكريا مضافا قدره ٨٢ مليار دولار كتكاليف للقوات الأجنبية التي جاءت إلى المنطقة بعد غزو النظام السابق للكويت، فقد كانت حصة دول مجلس التعاون الخليجي من أجمالي التكاليف نحو ٩٠٪، فضلا عن تكاليف التدمير والخراب التي خلفها الغزو مع ظهور مشكلتين رافقت هذه الإحداث وهي تردي العلاقات العربية ـ العربية، والعربية ـ العراقية أما المشكلة الأخرى فهي مرتبطة بالتكاليف الاقتصادية بعد توقف إنتاج النفط وتصديره في

العراق والكويت [١].

خلال عام ٢٠٠٠ وما رافقه من زيادة نشاط الحركات الإرهابية المتطرفة في المنطقة العربية والعالم، الأمر الذي دفع الدول العربية إلى زيادة إنفاقها العسكري خصوصا دول مجلس التعاون الخليجي لتعزيز وحماية الاستثمارات النفطية والتجارية الكبيرة مما جعل الإنفاق العسكري العربي يتجاوز ٤٤ مليار دولار بنسبة تغير ٤.٨٪.

أخذ بعدها الإنفاق العسكري العربي عام ٢٠٠١ يحافظ على مستوى متقارب ليتجاوز عام ٢٠٠٤ حاجز ٥٠ مليار دولار، جاء ذلك بعد الاجتياح الأمريكي للعراق عندها بلغ الإنفاق العسكري لدول مجلس التعاون الخليجي ٣٠.٨ مليار دولار مقابل ١١.٤ مليار دولار للدول المجاورة للكيان الصهيوني[❖]، التي كان إنفاقها العسكري أكثر تأثرا بالتهديدات والمخاطر الصهيونية خصوصا سوريا إذ تجاوز إنفاقها العسكري ٧ مليارات دولار عام ٢٠٠٤ فضلا عن تعرضها للتهديدات الأمريكية، أما دول المغرب العربي فكان إجمالي إنفاقها العسكري لعام ٢٠٠٤ نحو ٦.٢ مليارات دولار.

لم يختلف الحال كثيرا عام ٢٠٠٥ إذ ارتفع الإنفاق العسكري

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص١٨٢.

(❖) دول العربية المجاورة للكيان الصهيوني هي (مصر، سوريا، الأردن، لبنان)

العربي عما كان عليه عام ٢٠٠٤ بنسبة تغير ١٢.٤٪ ، عند عام ٢٠٠٦ ازداد الإنفاق العسكري ليصل إلى ٥٨.٨ مليار دولار ليشكل نسبة ٥٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي (١).

يتبين من ذلك أن الإنفاق العسكري للدول العربية قد ارتبط بالإمكانات المالية والثروات العربية فضلا عن التهديدات التي تواجهها لذلك حافظت دول مجلس التعاون الخليجي على صدارة الدول العربية من حيث حجم الإنفاق، كانت السعودية أكثر الدول العربية إنفاقا إذ تجاوزت نسبتها ٤٠٪ من إجمالي الإنفاق العسكري للدول العربية كمتوسط لكل السنوات، جاء ذلك نتيجة المخاطر التي تحيط بها من أبرزها قدرات الحرب غير التقليدية التي توافرت لدى إيران وإسرائيل، فضلا عن الإرهاب الداخلي الذي أخذ يتوسع داخل دول مجلس التعاون الخليجي وما يشكله من تهديد للاستثمارات النفطية والبنية الارتكازية الضخمة والمشاريع التجارية الواسعة، كما تولد شعور في دول مجلس التعاون الخليجي والسعودية تحديدا بضرورة بناء القدرات العسكرية والتسليحية

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ٤٧٢.

المستقلة عن الولايات المتحدة الأمريكية بعد أحداث ١١ أيلول ٢٠٠١[1]. بالمقابل كان تطور الإنفاق العسكري للدول العربية الأخرى في الغالب ضمن الإطار الطبيعي للإحداث التي تعرضت لها سواء الداخلية أم الخارجية.

تتضح طبيعة تطور الإنفاق العسكري للدول العربية بصورة كاملة بعد معرفة طبيعة الإنفاق العسكري لأهم الدول المجاورة[*] للدول العربية والكيان الصهيوني ومدى تأثير سباق التسلح على أداء المجموعتين (الدول العربية ودول الجوار العربي) بهذا المجال.

يبين الجدول (٨) إن دول الجوار العربي أخذت مسار الدول العربية نفسه في طبيعة الإنفاق العسكري وتطوره، فإنفاقها يرتفع وينخفض على وفق طبيعة الأحداث والتهديدات التي تمر بها المنطقة وما يرافق ذلك من سباق التسلح مع الدول العربية. لذلك بلغ الإنفاق العسكري لدول الجوار عام ١٩٧٠ أكثر من ٤ مليارات دولارات، ليرتفع عام ١٩٧٥ إلى ١٠.٨ مليارات دولار بنسبة تغير ٢٨٪، وهو ما جاء متوافقا مع التطور الحاصل في إنفاق الدول العربية.

---

(٢) إليزابيث سكونز، تمويل الأمن في سياق عالمي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٤٣٧.

(❖) أهم دول الجوار العربي والكيان الصهيوني هي (إيران، تركيا، الكيان الصهيوني)

جدول (٨)

الإنفاق العسكري لدول الجوار العربي

للمدة ١٩٧٠ـ ٢٠٠٦

(مليون دولار)

السنوات / الدول	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٠٠٥	٢٠٠٦
إيران	٥٦٧	٧٣٥	٣٨٢٢	٤٧٧٧	٤٩٢٤	١٩٧٦	٦٦٩٥	٧٤٠٨	٥٩٨١	٧٠١٣	٧٩٨٢	٩٠٥٧	٩٨٢٩
تركيا	١٤٤٨	٢٩٨٠	٢٢١١	٢٤٦٧	٣٤١٨	٨٩٣٩	١٥٣٢٢	١٤٠٤٦	١٣٢٦٥	١١٨٥١	١٠٧٧٨	١٠٣٠١	١١٢٩١
الكيان الصهيوني	٢٠١٦	٣١٦٠	٢٢١٨	٥٢٤٩	٣٨٠٧	٧٨٠٩	٩٥٥٣	٩٧١٢	١٠٧٣٥	١٠٠٥٠	١٠٣٣٩	١٢٥٢٢	١١٣٧٣
المجموع	٤٠٣١	١٠٨٧٥	٨٢٥١	١٢٤٩٣	١٢١٤٩	١٨٧٢٤	٣١٥٧٠	٣١١٦٦	٢٩٩٨١	٢٨٩١٤	٢٩٠٩٩	٣١٨٨٠	٣٢٤٩٣

المصادر:

(١) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠-١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص١٢٩-١٣٠

(٢) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٥١٦-٥٢٦

(٣) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي واخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٦٠-٤٧٢

عند عام١٩٨٥ بلغ مجمل إنفاق دول الجوار أكثر من ١٢.٤ مليار دولار ليمثل ١٩٪ من الإنفاق العسكري للدول العربية الذي تجاوز ٦٣ مليار دولار[١]، كانت النسبة الأعلى في الزيادة من نصيب الكيان الصهيوني إذ بلغت نسبة تغيرها ٢٤٪.

استمر بعد ذلك إنفاق دول الجوار يتصاعد بصورة تدريجية، إلا أن عام ٢٠٠٠ شهد قفزه كبير ليصل إلى أكثر من ٣١.٥ مليار دولار بزيادة ١٢.٨ مليار دولار عن عام ١٩٩٥، مع بلوغ تركيا أعلى إنفاق لها فقد تجاوز ١٥ مليار دولار بنسبة ٤٨.٥ ٪ من إجمالي إنفاق دول الجوار في حين بلغت نسبة الكيان الصهيوني ٣٠٪ مقابل ٢١٪ لإيران. السبب الرئيس في هذه الزيادة هو نشاط حركات التمرد الداخلية في تركيا وتوسع دائرة التهديدات الأمريكية لإيران

فضلا عن دور الكيان الصهيوني كحليف إستراتيجي لأمريكا وأهم من ينفذ سياستها في المنطقة. استمر بعدها الإنفاق من عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٤ دون ٣٠ مليار دولار، ليزداد عام ٢٠٠٥ إلى ٣١.٨ مليار دولار بنسبة ٢.٩٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي وبنسبة ٥٥.٥٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العربي [٢]، الأمر الذي يبين

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٤٦٠ ـ ٤٧٢.

مقدار التطور الحاصل في الإنفاق العسكري العربي الذي قد بلغ ضعف الإنفاق العسكري لدول الجوار لهذا العام.

شهد الإنفاق العسكري لدول الجوار ارتفاعا عام ٢٠٠٦ إذ حققت تركيا وإيران نسبة تغير ٩.٦٪ و٨.٥٪ على التوالي، في حين انخفض الإنفاق العسكري الصهيوني ليصل إلى ١١.٣ مليار دولار.

يتضح من ذلك أن دائرة الصراع وسباق التسلح فضلا عن طبيعة المنطقة وامتلاكها لخزين استراتيجي من الثروات الطبيعية مع احتلالها موقعا جغرافيا مهما، كل هذه جعلت من المنطقي أن يأخذ الإنفاق العسكري الجزء الأكبر والحيز الأوسع في الخطط والبرامج سواء للدول العربية أم لدول الجوار، وهو ما اثر في مختلف مؤشرات التنمية سواء الاقتصادية أم الاجتماعية مع إن هذا الإنفاق قد ساهم بشكل كبير في تعزيز حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن سواء في الدول العربية أم في دول الجوار.

ثانيا: أسباب تطور الإنفاق العسكري العربي

اتضح من خلال طبيعة الإنفاق العسكري للدول العربية وتطوره، أن هناك عوامل ومعطيات قد أثرت في زيادة حجم التخصيصات المالية الموجهة للقطاع العسكري مما أدى إلى عرقلة الخطط والبرامج التنموية للعديد من الدول العربية منها:

١ـ الارتفاع الكبير لأسعار النفط الذي حدث في عقد السبعينات من القرن الماضي فقد شهد ارتفاعين الأول عام ١٩٧٣ والمتزامن مع حرب تشرين إذ ارتفع سعر برميل النفط من ٣.٠٥ دولارات إلى ١٠.٧٣ دولارات بنسبة تغير ٢٥١٪، أما الارتفاع الثاني فكان عام ١٩٧٩ نتيجة الاضطرابات في إيران مما أدى إلى زيادة أسعار النفط إلى ١٧.٢٥ دولار بعد أن كان ١٢.٧ دولار عام ١٩٧٨، ليستمر بعدها الارتفاع بأسعار النفط لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال القرن الماضي وذلك عام ١٩٨١ إذ بلغ ٣٢.٥١ دولار[١]، هذه الزيادة أدت إلى الوفرة المالية لدى الدول العربية النفطية مما أسهم بزيادة إنفاقها العسكري.

٢ـ الأهمية الإستراتيجية للموقع الجغرافي الذي يتمتع به الوطن العربي فهو يتحكم بأهم الممرات التجارية الدولية وأنه يتحكم في مداخل البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر، فضلا عن انه قريب نسبيا من الاتحاد السوفيتي السابق كذلك أوربا والولايات المتحدة الأمريكية. هذا الموقع المهم جعل الدول العربية عرضة للاحتلال والتهديدات مما دفعها إلى زيادة الإنفاق العسكري والتسلح للمحافظة على كيانها واستقرارها [٢].

---

(١) *OPEC. Annual Stastical Bulletin.* ٢٠٠٧. *(Austria.OPEC.*٢٠٠٧*) P.*١١٧

(٢) طلعت احمد مسلم، التعاون العسكري العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠) ص١٩.

٣. الثروات الطبيعية المتعددة المتوافرة في الوطن العربي التي أصبحت الأساس في معظم الأنشطة الاقتصادية والتجارية أهمها النفط والغاز والمعادن، ودورها برفع مستوى التسلح لغرض المحافظة وحماية هذه الثروات [١].

٤. ظهور حركات التحرر الوطنية وانتشارها قد عزز من القدرات العسكرية للمحافظة على كيان الدول العربية ضد المخاطر والتهديدات الخارجية أو الداخلية، مع ما رافق ذلك من سباق للتسلح الذي جرى ويجري بين الدول العربية ودول الجوار وأهمها الكيان الصهيوني[٢].

٥. الحروب التي خاضها النظام السابق أسهمت بشكل كبير في رفع مستوى الاهتمام في القطاع العسكري خصوصا لدول مجلس التعاون الخليجي.

٦. موقف الدول المتقدمة من إيران ودورها في المنطقة بعد تطويرها لترسانة أسلحتها التقليدية فضلا عن التطور الحاصل في برنامجها النووي، مع ما رافق ذلك من دور للحركات الإرهابية المتطرفة التي جزء منها كانت الدول العربية نقطة انطلاقها، فكل هذه الإحداث تعد عوامل إضافية لزيادة الإنفاق العسكري خصوصا لدول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الإسرائيلي.

---

(١) المصدر السابق، ص٢٦.

(٢) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص١٣٠ ـ ١٣١.

ثالثا: العبء الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العسكري العربي

١. العبء الاقتصادي

يظهر العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري للدول العربية من خلال العديد من المؤشرات التي أهمها.

أ) نسبة الإنفاق العسكري للناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول (٩) احد أهم المؤشرات وأكثرها استخداما فهو يشير إلى أن متوسط هذه النسبة للدول العربية لعام ١٩٧٠ كانت ٨٪. ازدادت عام ١٩٧٥ لتصل إلى ١١.٢٪ جاءت عمان بأعلى نسبة إذ استحوذ إنفاقها العسكري على ثلث الناتج المحلي الإجمالي في حين سجلت مصر نسبة قدرها ٣٠.٤٪، سبب ذلك هو ارتفاع حدة التوتر بين العرب وإسرائيل خصوصا بعد حرب تشرين، أما متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي لدول الجوار لعام ١٩٧٥ فقد بلغت ١٥.٢٪[(١)]، وهو ما يبين مقدار وحجم التخصيصات المالية الكبيرة التي يستحوذ عليها القطاع العسكري سواء في الدول العربية أم في دول الجوار.

بقي متوسط النسب عند المستوى نفسه ليصل عام ١٩٨٠ إلى

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص١٤١.

١٠.٧٪، مع انخفاض نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي لمصر إلى ٦.٥٪ مقابل ارتفاع هذه النسبة للسعودية إلى ١٦.٦٪، كذلك الحال مع الدول الأخرى (السودان، اليمن، الصومال، جيبوتي، العراق) فقد سجلت نسبة مقدارها ٣٨.٨٪. لم يتغير الحال عام ١٩٨٥ إذ ارتفعت النسبة إلى أعلى مستوى لها لتبلغ ١٤.١٪ مع استنزاف الإنفاق العسكري لأكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للدول الأخرى مقابل بلوغ السعودية النسبة الأعلى خلال كل تاريخها لتصل إلى ٢٢.٪ الذي تزامن مع انخفاض ناتجها المحلي الإجمالي بأكثر من ١٠ مليارات دولار عن ما كان عليه عام ١٩٨٤ [١]. أخذ بعد ذلك متوسط النسب بالانخفاض ليبلغ ١٣.٧٪ عام ١٩٩٠ سجلت سوريا أعلى نسبة إذ بلغت ٣٢٪ لتحافظ على موقعها لغاية عام ٢٠٠٥ على أنها ذات النسبة الأعلى للإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بين الدول العربية، مع بقاء الإنفاق العسكري يستحوذ على أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي للدول الأخرى عند عام ١٩٩٠.

---

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٩٣)، ص٢٠٢.

جدول (٩)

الإنفاق العسكري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للمدة ١٩٧٠- ٢٠٠٥

(نسبة مئوية)

السنوات / الدول	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
السعودية	١.٨	٩.٧	١٦.٦	٢٢.٠	١٩.٠	٩.٣	١٠.٧	١١.٥	٩.٨	٨.٧	٨.٤	٨.٢	٨.٣
الكويت	٣.٩	٥.٩	٣.٠	٧.٩	٧.٨	١٥.٥	٨.١	٨.٩	٨.١	٧.٠	٦.١	٤.٨	٣.٩
الإمارات	–	٠.٤	٥.٨	٧.٦	٤.٧	٦.٢	٤.١	٤.١	٣.٨	٣.٢	٢.٤	١.٩	–
عمان	١١.٦	٣٣.٣	١٩.٧	٢١.٦	١٥.٨	١٤.٦	١٠.٦	١٢.٢	١٢.٣	١٢.١	١٢.٠	١١.٩	٩.٢
البحرين	–	١.٦	٤.٨	٤.٣	٥.٠	٤.٧	٤.٠	٤.٢	٤.٠	٤.٩	٤.٤	٣.٦	٣.١

مصر	١٦.٢	٣٠.٤	٦.٥	٥.٨	٤.٦	٣.١	٣.٢	٣.٣	٣.٤	٣.٣	٣.٠	٢.٨	٢.٧
سوريا	١١.٩	١٦.٢	١٧.٣	١٥.٦	٣٢.٠	٢٤.٦	٢٨.٩	٢٥.٠	٢٤.٤	٢٧.١	٢٩.١	٢١.٧	١٧.٦
الاردن	١٧.٨	١٩.٨	١٣.٨	١٣.٦	١٧.٠	١٥.٠	٦.٢	٥.٢	٦.٠	٦.٧	٥.٧	٥.٣	٣.٠
لبنان	٢.٨	٤.٢	٤.١	–	–	٦.٧	٤.٤	٥.٦	٤.٩	٤.٦	٤.٤	٤.٥	٤.١
الجزائر	٢.١	١.٨	٢.١	١.٧	١.٥	٢.٩	٣.٥	٣.٥	٣.٧	٣.٣	٣.٤	٢.٩	٢.٦
ليبيا	٤.١	٥.٧	١٠.٠	١٥.٢	٨.٦	–	٣.١	٢.٧	٢.٤	٢.٣	٢.٤	٢.٠	١.٣
المغرب	٢.٦	٤.٦	٦.٣	٥.٤	٤.٥	٤.٦	٤.٧	٤.٨	٤.٩	٤.٨	٤.٥	٤.٥	٣.٦
تونس	١.٦	١.٧	٢.٢	٥.٢	٣.٢	١.٩	١.٧	١.٧	١.٦	١.٦	١.٦	١.٦	١.٣
دول أخرى	١٩.٤	٢٢.٥	٣٨.٨	٥٧.٤	٥٤.٤	٨.٧	٩.٠	٨.٠	٥.٥	٣.٣	٦.٩	٦.٨	٤.٦
متوسط النسب السنوي	٨.٠	١١.٢	١٠.٧	١٤.١	١٣.٧	٩.٠	٧.٣	٧.١	٦.٧	٦.٦	٦.٧	٥.٩	٥.٠

المصادر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(١) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ١٩٩٠(بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص١٤١ـ١٧٨

(٢) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٥٢٧ـ٥٣٨

(٣) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٧٣ـ٤٨٥

(٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٥) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة١٩٩٦ـ٢٠٠٦ (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨) معلومات متاحة على الانترنيت،

www.amf.org

انخفض متوسط النسب بعدها إلى ٩ ٪ هذا الانخفاض جاء متوافقا مع انخفاض الإنفاق العسكري للدول العربية إذ بلغ ٣٣.٤ مليار دولار بعد أن كان عام ١٩٩٠ أكثر من ٥٤.٣ مليار دولار [(١)]. استمر بعد ذلك متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض التدريجي ليصل عام ٢٠٠١ إلى ٧.١٪ ثم إلى ٦.٧٪ عام ٢٠٠٢ ، بعدها بلغ متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي أدنى مستوى له فكان ٥ ٪ عام ٢٠٠٦ على الرغم من زيادة الإنفاق العسكري للدول العربية بنسبة تغير بلغت ٢.٦٪ [(٢)]، عن عام ٢٠٠٥ بعد أن رافقته زيادة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بنسبة تغير ١٨.٥ ٪ [(٣)].

يظهر من خلال الجدول أن دول مجلس التعاون الخليجي ودول الجوار الإسرائيلي والدول الأخرى هي أكثر تأثرا بتغيرات الإنفاق العسكري إلى ناتجها المحلي الإجمالي من دول المغرب العربي التي حافظت خلال مدة الجدول على أدنى مستوى من النسب خصوصا

---

(١) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٥٢٧ ـ ٥٣٨.

(٢) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٤٧٢.

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٩) ص٢٧٦.

تونس، وهذا مرتبط بالدرجة الأساسية بالإحداث والمعطيات المحلية والإقليمية التي تعيشها الدول العربية، لهذا فان العبء الاقتصادي وعلى وفق هذا المؤشر يبين إن الإنفاق العسكري قد يستنزف الكثير من القدرات والإمكانات لصالح التسلح والعسكرة من الدول العربية، لو تمت مقارنة نسبتها مع دول العالم الأخرى.

ب) نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام

يعد هذا المؤشر هو ثاني أهم الوسائل التي تبين العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري الذي يظهر من خلال الجدول (١٠) إذ بلغ متوسط هذه النسب عام ١٩٧٠ نحو٢٤.٧٪. انخفضت عام ١٩٧٥ إلى ١٩.٨٪ مع إن الإنفاق العسكري العربي ازداد حوالي خمس مرات عن ما كان عليه عام ١٩٧٠ [١]، مما يدل على الزيادة الكبيرة في الإنفاق العام للدول العربية الذي بلغ ٧٤.٢ مليار دولار[٢]، جاء ذلك متزامنا مع ارتفاع أسعار النفط فضلا عن التحسن الملحوظ في أداء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية في تلك المدة.

---

(٤) د.عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٥) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٨٢)ص٢٥٢.

جدول (١٠)

الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق العام للدول العربية للمدة ١٩٧٠-٢٠٠٦

(نسبة مئوية)

الدول / السنوات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
السعودية	٢٧.٥	٣٧.٠	٢٦.٧	٢٧.٠	٣٨.٥	٢٧.٩	٣٢.٠	٣١.٤	٣٠.٢	٢٧.٦	٢٦.٢	٢٧.٤	٢٧.٦
الكويت	٧.٦	١٧.٨	١١.٠	١٣.٦	١٩.٩	٢٩.٩	٢٣.٥	٢٩.١	٢٠.٠	٢٠.٦	١٩.٧	١٨.١	١٦.٣
الأمارات	–	١٠.٠	٤١.٤	٣٩.٤	٤٠.٧	١٦.٠	١٢.٧	١١.٠	١٢.٣	١١.٤	١٠.٠	٨.٩	–
عمان	٦٠.٢	٤٧.٩	٤٩.٦	٤٢.٣	٤١.٤	٣٢.١	٣٠.٢	٣٢.٧	٣٢.٩	٣٢.١	٣٠.٣	٣٣.٣	٢٤.٠
البحرين	–	٤.٩	١٥.٧	١٠.٧	١٣.١	١٤.٥	١٢.٥	١٢.٨	١٢.٠	١٣.٦	١٣.٨	١١.٥	٩.٣
مصر	٣٢.٤	٣٥.٥	١٥.٧	٢٢.١	١٠.٧	٩.٦	٩.٤	١٠.٦	١٠.٢	١٠.٨	١١.١	٩.٧	٧.٧

سوريا	٣٧.٦	٣٣.٩	٣٥.٨	٤٢.٠	٦٩.٨	٨٦.٧	٩٤.٩	٧٨.٤	٧٨.٨	٨١.١	٩٠.٨	٧٥.٢	٥٧.٢
الأردن	٤١.٠	٢٣.٤	٣٥.٨	٣٤.٦	٣٢.٧	٤٢.٠	١٨.٥	١٧.٢	١٩.٠	١٨.٥	١٥.١	١٣.٦	١٢.٠
لبنان	١٧.٤	١٥.٧	٢٢.٣	_	_	٢٥.٧	١٠.٢	١٦.٠	١٣.٢	١٢.٧	١٣.٣	١٤.٥	١٠.٨
الجزائر	٨.١	٦.٨	١٣.٨	٦.٣	٥.٩	٨.٤	١٤.٠	١٢.٩	١٢.٣	١٢.٣	١١.٢	٩.٨	٨.٧
ليبيا	٩.٩	٥.١	٢٦.٦	٤٠.٠	٢٩.٢	_	٣.١	٣.٥	٦.٤	١٠.٠	٥.٢	٤.٥	٤.٥
المغرب	١٢.٤	١٣.٦	٢٠.٨	٢١.٠	٢١.١	١٧.٢	١٩.١	٢١.٧	٢١.٥	١٧.٦	١٥.٥	١٢.٧	١٢.٩
تونس	٥.٤	٥.٤	١١.١	٨.٨	٧.٤	٥.٠	٦.٥	٦.٣	٥.٤	٤.٨	٤.٦	٥.٠	٣.٩
دول أخرى	٣٧.٦	٢٠.٣	٢٦.٩	٤٦.٠	١٣.٤	٢٤.٣	٣٤.٨	٢٤.٩	١٧.١	١٦.٣	١٣.٣	١٤.٨	١٤.١
متوسط النسب السنوي	٢٤.٧	١٩.٨	٢٥.٢	٢٧.٢	٢٦.٤	٢٦.١	٢٢.٩	٢٢.٠	٢٠.٨	٢٠.٦	٢٠.٠	١٨.٥	١٦.٠

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على:

(١) د.عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ١٩٩٠(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص١٢٩

(٢) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٥١٦ـ٥٢٦

(٣) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٦٠ـ٤٧٢

(٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة، صفحات متعددة

(٥) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة ١٩٩٦ـ٢٠٠٦(أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨) معلومات متاحة على الانترنيت،

www.amf.org

عام ١٩٨٠ كان متوسط النسبة قد بلغ ٢٥.٣٪ أي أن الإنفاق العسكري العربي يستنزف ربع الإنفاق العام، هذه الزيادة جاءت متأثرة باندلاع الحرب بين العراق وإيران من جهة وزيادة التوتر بين الدول العربية وإسرائيل من جهة أخرى.

استمر بعد ذلك تصاعد متوسط النسبة ليصل إلى ٢٧.٢٪ عام ١٩٨٥ حدث ذلك نتيجة انخفاض الإنفاق العام للدول العربية بنسبة تغير سالبة بلغت ٥٪ [(١)]، لتأخذ متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام بعدها بالانخفاض التدريجي إذ بلغت عام ١٩٩٠ نحو ٢٦.٤٪ ثم إلى ٢٢.٩٪ عام ٢٠٠٠، فضلا عن ارتفاع الإنفاق العام للدول العربية بنسبة تغير بلغت ١٣٪ [(٢)]، سجلت سوريا أعلى نسبة للإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام على مر السنين إذ بلغت ٩٤.٩٪ عام ٢٠٠٠ بسبب الانخفاض في مستوى إنفاقها العام الذي لم يتجاوز ٥.٧٦ مليارات دولار [(٣)].

انخفض بعد ذلك متوسط النسبة إلى ١٨.٥٪ عام ٢٠٠٥ إذ بلغ متوسط نسب الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام لدول مجلس

---

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢، مصدر سابق، ص ٢٧٩.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٥) ص٣١٢.

(٣) المصدر السابق، ص٣١٢.

التعاون الخليجي ١٩.٨٪ مقابل ٢٨.٪ لدول الجوار الإسرائيلي في حين كان متوسط نسبة دول المغرب العربي ٨٪ مع ١٤.٨٪ للدول الأخرى. عند عام ٢٠٠٦ انخفض متوسط النسبة إلى ١٦ ٪ مع أن الإنفاق العسكري ارتفع ليبلغ أكثر من ٥٨.٧ مليار دولار [(١)]. مقابل ذلك ازداد الإنفاق العام بنسبة تغير بلغت ١٥.٧٪ [(٢)].

يتضح من ذلك مقدار ما يستحوذ عليه الإنفاق العسكري من الإنفاق العام الذي يعد من المؤشرات المهمة لمعرفة العبء الاقتصادي.

ج) نصيب الفرد من الإنفاق العسكري

يمكن أن يظهر العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري أيضا من خلال نصيب الفرد من هذا الإنفاق الذي يعد احد المؤشرات الإضافية لمعرفة اثر التسلح والعسكرة في النشاط الاقتصادي، عن طريق مقارنته بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لتظهر من خلالهما الأهمية النسبية للإنفاق العسكري إلى متوسط دخل الفرد. إذ بلغ نصيب الفرد العربي من الإنفاق العسكري عند عام ١٩٩٥ نحو ١٣٤ دولاراً في حين كان نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ١٨٨٧ دولاراً

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٤٦٠ ـ ٤٧٢.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٤٣١.

ليصبح نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٧.١٪، ومع التطور والزيادة الحاصلة سواء بالإنفاق العسكري أم بالناتج المحلي الإجمالي مما جعل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري يزداد عند عام ٢٠٠٦ ليصل إلى ١٨٤ دولارًا مقابل زيادة نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي لأكثر من الضعف إذ بلغ ٣٨٩٢ دولاراً، ليكون عند ذلك نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٤.٧٪[(١)].

أما على صعيد الدول العربية فيمكن توضيح ذلك من خلال الجدول (١١) إذ يبين أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتل أعلى نصيب للفرد من الإنفاق العسكري، تأتي من بعدها دول الجوار الإسرائيلي وأخيرا دول المغرب العربي، إلا أن ذلك لا يظهر العبء الحقيقي للإنفاق العسكري فعلى سبيل المثال يبلغ معدل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري للكويت ١٤٦١ دولاراً والسعودية ٩٦٩ دولاراً خلال المدة ١٩٩٥ ـ ٢٠٠٦ ، في حين يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للمدة ذاتها حوالي ٢٢٢٥٠ دولاراً للكويت

---

(١) احتسبت القيم والنسب بالاعتماد على:

١ـ بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٤٦٠ ـ ٤٧٢.

٢ـ الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٢٨٢ ـ ٢٧٦

مقابل ١٠٧٦٥ دولاراً للسعودية [1]، مما يعني أن نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى متوسط دخله لهاتين الدولتين تكون للكويت ٦.٥٪ وللسعودية ٩٪ وهو ما يعكس العبء الحقيقي.

أما لدول الجوار الإسرائيلي فقد بلغ نصيب الفرد فيها من الإنفاق العسكري في سوريا ٣٢٤ دولاراً والأردن ١٣٥ دولاراً، في حين أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول للمدة نفسها بلغ لسوريا ١٣٤٧ دولاراً والأردن ٢٠٤٠ دولاراً[2]، بالتالي فأن نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى متوسط دخله سيكون لسوريا ٢٤٪ وللأردن ٦.٦٪.

بلغ معدل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري في دول المغرب العربي على سبيل المثال للجزائر ٧٦ دولاراً وتونس ٤١ دولاراً، مع أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان للجزائر ٢٢٧٤ دولاراً ولتونس ٢٥٦٢ دولاراً [3]، مما يجعل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى متوسط دخله في هذه الدول للجزائر ٣.٣٪ وتونس ١.٦٪.

---

(١) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة ١٩٩٦ ـ ٢٠٠٦، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨) ص ٥٧ وص ١١٣، معلومات متاحة على الانترنيت، *www.amf.org*.

(٢) المصدر السابق، ص٧٣وص١٧.

(٣) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة ١٩٩٦ ــ ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص٤١ وص٤٩.

جدول (١١)

نصيب الفرد من الإنفاق العسكري للدول العربية للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٦

(دولار)

السنوات / الدول	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	معدل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري للمدة ١٩٩٥-٢٠٠٦
السعودية	٧٢٠	١٠٠٥	١٠٢٠	٨٧٤	٨٦١	٩٣٦	١١٠٣	١٢٣٥	٩٦٩
الكويت	٢١١١	١٣٧٠	١٣٤٦	١٣٤٤	١٣٤٧	١٤٧١	١٤٢٠	١٢٧٨	١٤٦١
الأمارات	١٠٧٨	٩٧٥	٨١٣	٧٧٥	٨١٥	٧٣٠	٦٣٩	—	٨٣٣
عمان	٩٧٥	٨٧١	١٠١٦	١٠٠٨	١١٨٥	١٢٠٤	١٤٦٠	١٢٣٦	١١١٩
البحرين	٥٣٤	٥٦١	٥٩٣	٥١١	٧٠١	٧٠١	٦٩٠	٦٥٤	٦١٨
مصر	٣٠	٣٨	٣٩	٤٢	٤٢	٣٨	٣٧	٣٨	٣٨
سوريا	٢٩٢	٣٣٦	٣٠٢	٢٩٧	٣٣٦	٣٩٦	٣٣٦	٢٩٤	٣٢٤
الأردن	٢٣٦	١١٠	١٠٢	١٢٤	١٣٧	١٢٧	١٢٢	١١٩	١٣٥
لبنان	٢٨٨	١٩٨	٢٦٠	٢٣٩	٢٤٠	٢٥١	٢٥٦	٢٣٠	٢٤٥
الجزائر	٣٩	٧٣	٧٢	٧٩	٧٧	٨٧	٨٨	٩٠	٧٦

ليبيا	ــ	٦١	٥٧	٧١	٨٩	١٠٧	١١٣	١٠٨	٨٧
المغرب	٥٩	٧٠	٧٦	٧٦	٧٦	٧٥	٧٤	٧٣	٧٢
تونس	٣٥	٤٢	٤٣	٤٢	٤٣	٤٤	٤٦	٣٩	٤١
دول أخرى	٢٠	٢٧	٢٥	٣١	٢٧	٣٨	٦٣	١١٤	٤٣

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الأنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٥١٦ـ٥٢٦.

(٢) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٦٠ـ٤٧٢

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

يتضح مما سبق الأثر الحقيقي للإنفاق العسكري على النشاط الاقتصادي من خلال نصيب الفرد منه، إذ تعد سوريا صاحبة أكبر عبء عسكري يتحمله دخل الفرد فهو يستنزف ربع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من بعدها السعودية ثم الأردن والكويت فيما كانت الجزائر وتونس بأقل عبء عسكري لنصيب الفرد، لهذا تعد معرفة نصيب الفرد من الإنفاق العسكري مع متوسط دخل الفرد مقياساً للعبء الاقتصادي وأحد أدواته المهمة.

د) نسبة الاستيرادات العسكرية إلى إجمالي الاستيرادات

يقاس العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري أيضا عن طريق التجارة الخارجية وهو من المؤشرات المستخدمة لمعرفة هذا العبء، من خلال معرفة قيمة ونسبة الاستيرادات العسكرية إلى الاستيرادات الإجمالية للدول.

يبين الجدول (١٢) أن قيمة الاستيرادات العسكرية العربية لعام ٢٠٠٠ قد بلغت ٢٠٦٣ مليون دولار وهي تشكل ٤.٦٪ من إجمالي الإنفاق العسكري للدول العربية[1]، مقابل ١.٣٪ هي نسبتها من

---

(١) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٥١٦ ـ ٥٢٦.

إجمالي الاستيرادات العربية[١]، سجلت سوريا أعلى قيمة للاستيرادات العسكرية إذ بلغت ٤٢٠ مليون دولار بنسبة ٢٠٪ من إجمالي الاستيرادات العسكرية للدول العربية، في حين جاءت السعودية بأقل قيمة للاستيرادات العسكرية إذ بلغت ٦٨ مليون دولار بنسبة ٣.٢٪. ازدادت بعدها قيمة الاستيرادات العسكرية للدول العربية عام ٢٠٠١ لتبلغ ٢١٦٤ مليون دولار لتشكل نسبة ١.٣٪ من إجمالي الاستيرادات العربية [٢]، مما يعني أن نسبة الاستيرادات العسكرية للدول العربية أقل بحوالي عشر مرات من الاستيرادات الغذائية التي بلغت نسبتها إلى الاستيرادات الإجمالية ١٣.٦٪ [٣]، فضلا عن أن هذا العام قد شهد انخفاض الاستيرادات العسكرية لسوريا بنسبة تغير ٩٧٪ عما كان عليه، مقابل ذلك ازدادت الاستيرادات العسكرية لمصر لتبلغ ٨١٩ مليون دولار بنسبة تغير ٩٩٪.

---

(١) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة ١٩٩٦ ــ ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص١٦٠.

(٢) المصدر السابق.ص١٦.

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٤)، ص٥.

جدول (١٢)

قيمة استيرادات الأسلحة ونسبتها إلى الاستيرادات الإجمالية للدول العربية

للمدة ٢٠٠٠ـ ٢٠٠٦

(مليون دولار - نسبة مئوية)

السنوات والنسبة الدول	٢٠٠٠	٪	٢٠٠١	٪	٢٠٠٢	٪	٢٠٠٣	٪	٢٠٠٤	٪	٢٠٠٥	٪	٢٠٠٦	٪
السعودية	٦٨	٠.٢٢	٧٤	٠.٢٣	٥٥٨	١.٧٢	١٣٤	٠.٣٦	٨٣٨	١.٧٦	٤٧٠	٠.٧٩	١٤٨	٠.٢١
الكويت	١٢٣	١.٧	٦٧	٠.٨	١٨	٠.٢	٤٩	٠.٤٤	-	-	٥٥	٠.٣٤	١٠٧	٠.٦٧
الأمارات	٣١٢	٠.٨٩	١٧٨	٠.٤٧	٩٤	٠.٥١	٧٩١	١.٧٢	١٣٢٣	٢.٠٨	٢٣٨١	٣.١٩	٢٤٣٩	٢.٨٣
عمان	١٠٩	٢.١٢	١٦	٠.٢٦	٦٢	١.٠٣	٢١	٠.٣١	٤١	٠.٤٧	١٠٠	١.١٣	٤٠٦	٣.٧٢
البحرين	٠٨	٦.٣٧	٣١	٠.٦٤	٥٨	١.١١	—	—	—	—	٥٣	٠.٦٦	٦٠	٠.٦٧
مصر	٨.٧	٠.٠٥	٨١٩	٢.٢	٥٩٨	٤.٢٣	٥٢٠	٣.٥٤	٣٦٨	١.٧٧	٧٤٠	٢.٨	٥٢٦	١.٦٤

سوريا	٤٢٠	١٠.٧	١٣	٠.٢٨	١٣	٠.٢٧	٤٠	٠.٨٣	١٣	٠.٢	—	—	—	—
الأردن	١٣٢	٢.٨٧	١٥٥	٣.١٨	١٢٢	٢.٤	٣٠٨	٥.٣٦	١٧٤	٢.١٢	٢	٠.٣	١١٧	١.٠١
لبنان	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–	–
الجزائر	٣٧٦	٤.٣٤	٥٣١	٥.٣٦	٢٢١	١.٨٣	١٩٨	١.٤٨	٢٩٢	١.٦٢	١٥٢	٠.٧٦	١٧٣	٠.٨٣
ليبيا	—	—	١٤٥	٣.٢٧	—	—	١٤٥	١.٨٤	٧٤	٠.٧٦	—	—	—	—
المغرب	١٢٣	١.٠٦	—	—	١٦٨	١.٤١	—	—	—	—	٩٦	٠.٤٦	٤٩	٠.٢
تونس	–	—	١١	٠.١١	٤٩	٠.٤٦	—	—	—	—	١٦٨	١.٢٥	٦	٠.١
دول أخري	٨٤	٤.١	١١٩	٥.٠	٢٢١	٨.٨	٧١	٢.٢	٢١٢	٥.٦	٢٩٩	٣.٨	٢٦٠	٠.٧
المتوسط الإجمالي	١٨٧.٦	٣.١٢	١٧٩.٩	١.٨١	١٩٠	٢.٠	٢٢٧.٧	١.٨	٣٧٠	١.٨	٤١٣	١.٣	٣٩١	١.١٤

المصدر الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(١) سايمون ت. ويزمان ومارك بروملي، حجم عمليات نقل أسلحة تقليدية رئيسية وفق البلدان المتلقية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ٦٥٣-٦٥٩

(٢) سايمون ت. ويزمان وآخرون، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ٦١٧-٦٢٧

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٥) ص ٣٢٩.

(٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٩) ص ٣٥٩.

عام ٢٠٠٢ بقيت مصر والسعودية بأعلى قيمة للاستيرادات العسكرية إلى إجمالي الاستيرادات العسكرية للدول العربية إذ بلغت نسبتها ٢٦.٢٪ و٢٤.٤ ٪ على التوالي. ارتفع بعدها إجمالي الاستيرادات العسكرية للدول العربية ليبلغ ٢٢٧٧ مليون دولار عام ٢٠٠٣ ليشكل نسبة ١.١٪ من إجمالي الاستيرادات العربية التي قد بلغت ٢٠٢.٣ مليار دولار[١]. جاءت بعد ذلك الإمارات بأعلى مبلغ خصص للاستيرادات العسكرية في عام ٢٠٠٤ الذي بلغ ١٣٢٣ مليون دولار ليستحوذ على نصف إنفاقها العسكري تقريبا البالغ ٢٦٢٩ مليون دولار[٢]، مما جعل نسبتها إلى إجمالي الاستيرادات العسكرية للدول العربية تبلغ ٣٩.٦٪.

وصلت بعدها الدول العربية إلى اكبر مقدار من الاستيرادات العسكرية إذ بلغت ٤٥٢٦ مليون دولار عام ٢٠٠٥، إلا أنها شكلت نسبة ١٠٪ من قيمة استيراداتها الغذائية [٣]. عام ٢٠٠٦ انخفضت قيمة الاستيرادات العسكرية بنسبة تغير سالبة بلغت ٤.٩٪ لتشكل

---

(١) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة ١٩٩٦ ــ ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٤٧٢

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٦ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٧)، ص١٤٤

نسبة ٧.٣٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العربي [١].

يتبين من ذلك أن القيم الواردة في الجدول (١٢) قد لا تكون بالدقة المطلوبة بعد مقارنتها مع قيم الإنفاق العسكري وحجمه للدول العربية ، ومدى تأثيره في المتغيرات الاقتصادية ومؤشراتها ثم في البرامج التنموية ، والسبب يعود لعدم دقة المعلومات الواردة من الدول العربية نفسها فهي لم تفصح عن الحجم والقيمة الحقيقية للاستيرادات العسكرية من الأسلحة والمعدات، وأنها قد تقوم بإدراج الاستيرادات العسكرية ضمن إطار الاستيرادات السلعية الاعتيادية كجزء من سرية الصفقات العسكرية وسباق التسلح سواء بين بعضها مع البعض أم مع دول الجوار، وهذا ما يظهر بوضوح بالاستيرادات العسكرية للسعودية على وجه الخصوص.

٢. العبء الاجتماعي

يعد العبء الاجتماعي المؤشر الآخر لمعرفة أثر الإنفاق العسكري في طبيعة النشاطات الاجتماعية للدولة وتأثير ذلك في الحياة الاقتصادية من خلال استحواذه على الجزء المهم من التخصيصات المالية، إذ تظهر المزاحمة التي يولدها الإنفاق العسكري اتجاه

---

(١) بيتر ستالينهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٤٦٠ ـ ٤٧٢.

مؤشرات العبء الاجتماعي من خلال مايلي:

أ) نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام

يظهر من خلال الجدول (١٣) أن متوسط نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام قد أخذ مستويات متقاربة، إذ حققت الجزائر أعلى متوسط نسب للمدة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ وهو ما يعد من المؤشرات الايجابية، فقد كان متوسط نسبتها للإنفاق الصحي من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام نحو ٩.٥٪ و٢٠.٤٪ على التوالي وهو أكبر من متوسط نسبة إنفاقها العسكري للمدة ذاتها الذي كان قد بلغ ٢٪ للناتج المحلي الإجمالي و١٠.٢٪ للإنفاق العام [١]. في حين سجلت سوريا اقل متوسط نسب للإنفاق الصحي الذي بلغ ٠.٦٪ للناتج المحلي الإجمالي و١.١٪ للإنفاق العام، وهو أقل من متوسط نسبة إنفاقها العسكري للمدة نفسها الذي بلغ ١٥.١٪ للناتج المحلي الإجمالي و٣٥.٧٪ للإنفاق العام[٢].

بقي بعد ذلك متوسط نسبة الإنفاق الصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للمدة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ عند مستويات متقاربة عن ما كانت عليه للمدة السابقة، مع بعض الارتفاع والانخفاض في متوسط النسب للدول العربية، فقد احتفظت الجزائر بأعلى متوسط

---

(١) د.عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص ١٧٨.
(٢) المصدر السابق، ص١٦١.

نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على الرغم من انخفاض نسبتها بنسبة تغير سالبة بلغت ١٢.٦٪ مقابل ارتفاع نسبتها إلى الإنفاق العام بنسبة تغير بلغت ٦.٣٪. شهدت بعدها المدة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ تسجيل لبنان لأعلى متوسط نسبة للإنفاق الصحي سواء للناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ١٠٪ أم للإنفاق العام فقد بلغ ٣٥.٥٪ أي أكثر من ثلث الإنفاق العام، ويعزى ذلك إلى الاهتمام بالقطاع الصحي في لبنان خصوصا بعد انتهاء الحرب الأهلية في بداية التسعينات من القرن الماضي، ثم جاء بعدها الأردن بمتوسط نسب للإنفاق الصحي للناتج المحلي الإجمالي بلغ ٧.٩٪ أما للإنفاق العام فكان ٢٤٪.

تغيرت الأمور خلال المدة ٢٠٠١ ـ٢٠٠٤ إذ شهدت متوسطات نسبة الإنفاق الصحي للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام بصورة عامة انخفاضا ملحوظا، كانت لبنان من أكثر الدول انخفاضا في متوسط نسبتها إذ بلغت بنسبة تغير سالبة ٧٠٪ للناتج المحلي الإجمالي و٧٦.٤٪ للإنفاق العام، في حين سجلت تونس أعلى متوسط للنسب سواء للناتج المحلي الإجمالي أم للإنفاق العام الذي كان في الوقت نفسه أعلى من متوسط نسبة الإنفاق العسكري التونسي للمدة ذاتها إذ بلغ ١.٦٪ للناتج المحلي الإجمالي و٥.٢٪ للإنفاق العام[1].

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٤٦٠.

جدول (١٣)

الإنفاق الصحي كمتوسط نسب إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدول العربية للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤

(نسبة مئوية)

السنوات / الدول	متوسط الإنفاق الصحي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				متوسط الإنفاق الصحي كنسبة من الإنفاق العام			
	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٩٠ ١٩٩٧	٢٠٠١ ٢٠٠٤	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٩٠ ١٩٩٧	٢٠٠١ ٢٠٠٤
السعودية	٢.٢	٣.٠	_	٣.٠	٢.٨	٦.٩	_	٩.١
الكويت	٢.٤	٣.٦	٣.٣	٢.٧	٥.١	٧.٥	٦.١	٨.٠
عمان	٢.٣	١.٩	٢.٠	٢.٣	٣.٥	٤.١	٤.٩	٥.٩
الإمارات	٣.١	٢.٢	٤.٥	٢.٧	٧.٤	٦.٩	١٢.٧	٩.١
البحرين	٢.٤	٢.٣	٣.٦	٢.٩	٨.٥	٧.١	١٢.٣	٨.٧
مصر	١.٥	١.٣	٣.٨	٢.١	٢.٨	٢.٥	١٤.٤	٧.١
سوريا	٠.٦	٠.٥	١.٥	٢.٦	١.١	١.١	٥.٣	٨.٠
الأردن	٢.٨	٢.١	٧.٩	٣.٧	٣.٣	٤.١	٢٤.٠	٩.٩
لبنان	_	_	١٠.٠	٣.٠	_	_	٣٥.٦	٨.٤
الجزائر	٩.٥	٨.٣	٤.٦	٢.٦	٢٠.٤	٢١.٧	١٥.٢	٨.٣
ليبيا	٤.١	١.٥	١.٧	٢.١	٦.٠	٤.١	٤.٦	٦.٧
المغرب	١.٤	٠.٨	٤.٠	١.٦	٣.٧	٣.٠	١٥.٣	٦.٠
تونس	٢.٤	٢.٣	٥.٩	٣.٣	٦.٦	٦.٤	١٩.١	١٠.١
دول أخرى	٣.٥	٣.٢	٥.١	٢.٢	٩.١	٦.٩	١٧.٧	٧.٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٣) صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة ١٩٩٦-٢٠٠٦ (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨) معلومات متاحة على الانترنيت، *www.amf.org*

(٤) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص ٣٠٣ ـ ٣٢٢

ب) نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام

الجانب الآخر الذي يظهر العبء الاجتماعي يكون من خلال التخصيصات المالية الموجهة لقطاع التعليم. إذ يبين الجدول (١٤) هذا النوع من الإنفاق الاجتماعي وأن الجزائر جاءت أيضا بأعلى متوسط نسب للإنفاق التعليمي للمدة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ سواء إلى الناتج المحلي الإجمالي أم إلى الإنفاق العام، مقابل ذلك كانت الإمارات قد حققت أقل متوسط للنسب فقد بلغت ١.٣٪ للناتج المحلي الإجمالي و٣ ٪ للإنفاق العام في حين بلغ متوسط نسبة إنفاقها العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣.١٪ وللإنفاق العام ٢٥.٥٪ للمدة ذاتها [(١)]، الأمر الذي يبين حجم المزاحمة المتولدة من الإنفاق العسكري اتجاه الإنفاق التعليمي.

أستمر بعدها متوسط النسب بالمسار نفسه للمدة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ مع بعض التغير إذ بقيت الجزائر بأعلى متوسط نسب مع تقدم الإمارات وعمان لتحقق ارتفاعا كبيرا في متوسط نسبة الإنفاق التعليمي للإنفاق العام عن ما كانت عليه في المدة السابقة لتبلغ هذه النسبة نحو ١٢.٥٪ للإمارات و١٣.٧٪ لعمان. عند المدة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠

---

(١) د.عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص.١٤١

دخلت السعودية في إطار الدول ذات النسب العالية للإنفاق التعليمي فكان متوسط تخصيصاتها المالية لهذا القطاع نحو ١٤ مليار دولار[١]، لتسجل متوسط نسبة الإنفاق التعليمي إلى للناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام نحو ٨.٥٪ و٢٥.٦٪ على التوالي، في حين كانت ليبيا صاحبة أقل متوسط نسب للإنفاق التعليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام إذ بلغت نحو ٢.٥٪ و٧.٦٪ على التوالي وبتخصيص مالي مقداره ٨٠٧ ملايين دولار للإنفاق التعليمي[٢]، على الرغم من ذلك فهو اكبر من متوسط إنفاقها العسكري للمدة الذي ذاتها قد بلغ ٣٦٥ مليون دولار[٣].

لم تتغير الأوضاع عند المدة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ فحافظت كل الدول العربية على زيادة نسبة الإنفاق التعليمي إلى الناتج المحلي الإجمالي أو للإنفاق العام وهو ما يعد من المؤشرات الايجابية باتجاه زيادة الاهتمام بالجوانب الاجتماعية، باستثناء الجزائر والدول الأخرى

---

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٣) ص ٢٣٤ وص٢٩٦.

(٢) المصدر السابق، ص ٢٣٤ وص ٢٩٦

(٣) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦)، ص٥٠٩.

(السودان، اليمن، الصومال، جيبوتي، العراق) إذ انخفضت للجزائر إلى نسبة ٤.٥٪ للناتج المحلي الإجمالي و١٣.٨٪ للإنفاق العام، في حين بلغت نسبتها للدول الأخرى نحو ٣.٤٪ للناتج المحلي و٩.١٪ للإنفاق العام.

جدول (١٤)

الإنفاق التعليمي كمتوسط نسب إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للدول العربية للمدة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤

(نسبه مئوية)

السنوات / الدول	متوسط الإنفاق التعليمي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي				متوسط الإنفاق التعليمي كنسبة من الإنفاق العام			
	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٩٧ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ٢٠٠٤	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٩٧ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ٢٠٠٤
السعودية	٣.٨	٥.٦	٨.٥	٩.٠	٩.٢	١٢.٧	٢٥.٦	٢٧.٦
الكويت	٣.٣	٣.٤	٦.٠	٨.٢	٩.٦	٧.٦	١٤.٠	١٧.٤
عمان	٢.١	٣.٢	٤.٥	٦.٥	٤.٠	١٣.٧	١٦.٤	١٧.١
الإمارات	١.٣	١.٦	٥.٧	٦.٦	٣.٠	١٢.٥	١٦.٤	٢٢.٥
البحرين	٢.٩	٣.٦	٣.٨	ـ	٩.٤	١٠.٦	١٢.٠	ـ
مصر	٥.٢	٥.٢	٤.٨	٦.٤	١٢.٦	٩.٤	١٤.٩	١٦.٥
سوريا	٤.٢	٥.٠	٧.٢	٥.٥	٨.٧	١٢.٤	١٣.٦	١٦.٦
الأردن	٥.١	٧.٤	٦.٨	٧.٤	١١.٩	١٥.٧	١٩.٨	٢٠.٦
لبنان	ـ	٤.٩	٣.٠	٤.٤	١٣.٢	١٥.٠	٨.٢	١٢.٧
الجزائر	٧.٨	٧.٢	٥.١	٤.٥	٢٧.٩	٢٢.٠	١٦.٤	١٣.٨

ليبيا	٣.٩	٥.٢	٢.٥	٢.٧	١٧.٤	١٤.٨	٧.٦	٩.٠
المغرب	٤.٨	٥.٩	٥.٠	٦.٣	١٧.٥	٢٢.٥	٢٤.٩	٢٧.٨
تونس	٦.٢	٥.٨	٧.٢	٨.١	١٩.٨	١٤.٦	١٩.٩	٢٣.٥
دول أخرى	٢.٣	٣.٨	٥.٥	٣.٤	٨.٢	٨.٤	١٨.٦	٩.١

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٣) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٠٣ ـ ٣٢٢.

(٤) عماد الدين احمد المصبح، رأس المال البشري في سوريا، قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري (سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٥)، ص٣٠.

يتضح مما تقدم أن اهتمام الدول العربية بالجوانب الاجتماعية قد تفاوت من دولة إلى أخرى، ويظهر ذلك من التذبذب الحاصل في متوسطات النسب التي تعكس مستوى التخصيصات المالية للإنفاق سواء الصحي أم التعليمي، الذي ارتبط بدرجة كبيرة بمستوى الزيادة والتطور الحاصلة للناتج المحلي الإجمالي ثم بالإنفاق العام للدول العربية ، فضلا عن درجة اهتمام الدولة بالقطاع العسكري.

يظهر أثر الإنفاق العسكري في المؤشرات الاجتماعية بصورة كاملة من خلال مقارنة نسب الإنفاق العسكري بالإنفاق التعليمي والصحي، يتبين ذلك من الجدول (١٥) الذي يظهر أن متوسط نسبة الإنفاق العسكري للمدة ١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ ازدادت مرتين عن متوسط نسبة الإنفاق التعليمي وأكثر من ثلاث مرات عن الإنفاق الصحي، جاء ذلك متوافقا مع ما توافر من ظروف وأحداث أسهمت بهذه الزيادة منها ارتفاع أسعار النفط والحرب التي خاضها العرب ضد إسرائيل فضلا عن سباق التسلح الذي حصل بين الدول العربية ودول الجوار ، مما جعل مجموع متوسط نسبة الإنفاق التعليمي والصحي للمدة ذاتها ٧.٥٪ إلى إجمالي الناتج المحلي مقابل ٩.٣٪ للإنفاق العسكري.

شهدت بعدها المدة ١٩٨٠ ـ ١٩٩٠ ارتفاعا بمتوسط نسبة الإنفاق العسكري مع تغير متوسط نسبة الإنفاق التعليمي والصحي ارتفاعا وانخفاضا ، إذ حقق الإنفاق العسكري نسبة مقدارها ١٢.١٪ مقابل

ارتفاع نسبة الإنفاق التعليمي لتصل إلى ٤.٨٪ على الرغم من هذا الارتفاع البسيط في نسبة الإنفاق التعليمي، إلا أن المؤشرات التعليمية للدول العربية ارتفعت إذ ازداد معدل القيد للتعليم الابتدائي والثانوي والتعليم العالي من ٥٩٪ و٢٢٪ و٥٪ على التوالي خلال حقبة السبعينات لتصل في الثمانينات إلى ٧٦٪ هي نسبة القيد للتعليم الابتدائي و٤١٪ للتعليم الثانوي مقابل ٨٪ للتعليم العالي [١]، أما الإنفاق الصحي فعلى الرغم من انخفاض نسبته إلى٢.٥ ٪ إلا أن ذلك لم يمنع من حدوث بعض التحسن في الوضع الصحي الذي يعد قليلا بالمقارنة مع الإمكانات المتوافرة لدى الدول العربية إذ بلغت نسبة السكان الذين يحصلون على. المياه المأمونة نحو ٨١٪ خلال حقبة الثمانينات بعد أن كانت نسبتهم ٧٤٪ في السبعينات[٢]، فضلا عن أن معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة قد انخفض إلى ٩١ حالة وفاة لكل ١٠٠٠ ولادة خلال حقبة الثمانينات بعد أن كانت ١١٣ حالة وفاة في السبعينات [٣].

---

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٢)، ص٥٣.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٢) ص.١٣٤.

(٣) منظمة الصحة العالمية، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٨٤(نيويورك، الأمم المتحد ة، ١٩٨٤)، ص١٢٣.

جدول (١٥)

متوسط نسب الإنفاق التعليمي والصحي والعسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٤

(نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٩٠ ١٩٩٧	٢٠٠١ ٢٠٠٤
الإنفاق التعليمي ٪	٤.٠	٤.٨	—	٦.٠
الإنفاق الصحي ٪	٢.٩	٢.٥	٤.٤	٢.٦
الإنفاق العسكري ٪	٩.٣	١٢.١	٩.٩	٥.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٣) إليزابيث سكونز وآخرون، النفقات العسكرية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، ملاكز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٥٣٠ ـ ٥٣٨.

(٤) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٠٣ ـ ٣٢٢.

أما المدة ١٩٩٠ - ١٩٩٧ فقد تضمنت انخفاض متوسط نسبة الإنفاق العسكري بحوالي ربع ما كان عليه في المدة السابقة لتبلغ ٩.٩٪ وهذا الانخفاض تزامن مع انخفاض مستوى التهديدات التي تتعرض لها الدول العربية بالتحديد من قبل العراق وإيران كذلك الكيان الصهيوني إلا أن الإنفاق العسكري كمتوسط للمدة قد بلغ أكثر من ٥١.٩ مليار دولار وهو ما يعد كبيرا بالمقارنة مع ما يخصص للإنفاق الاجتماعي[١]. استمر بعد ذلك متوسط النسب للإنفاق العسكري بالانخفاض ليصل إلى ٥.٢ ٪ للمدة ٢٠٠١ - ٢٠٠٤ الذي جاء متوافقا مع الانخفاض في حجم الإنفاق العسكري للدول العربية إذ بلغ نحو ٤٦.٦ مليار دولار[٢]، بالمقارنة مع المدة السابقة فضلا عن ارتفاع متوسط نسب الإنفاق التعليمي لتبلغ ٦.٠٪ في حين انخفض الإنفاق الصحي ليصل إلى ٢.٦٪. الأمر الذي يبين تدني مستوى التخصيصات للقطاع الصحي لدى الدول العربية على العكس من الاهتمام الذي يحظى به هذان القطاعان عند الدول

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٥٣٠ ـ ٥٣٨.

(٢) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٥١٦ ـ ٥٢٦

المتقدمة إذ بلغت نسبة إنفاقها التعليمي والصحي للناتج المحلي الإجمالي لذات المدة نحو ٥.٨٪ و٦.٤٪ على التوالي، مع الأخذ بنظر الاعتبار كبر حجم ومقدار الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بالمقارنة مع الدول العربية [(١)].

يوضح الجدول (١٦) العبء الاجتماعي للإنفاق العسكري وآثاره التزاحمية، من خلال مقارنة متوسط نسبته مع متوسط نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الإنفاق العام، قد لا تختلف الأسباب التي أدت إلى التغير الحاصل في متوسط النسب سواء للإنفاق العسكري أم التعليمي أم الصحي عن ما جرى من أسباب ومعطيات أدت إلى التغير بمتوسط النسب لهذه الأنواع من الإنفاق في الجدول السابق. إذ أن زيادة الإنفاق العسكري مقابل الإنفاق التعليمي والصحي للمدة ١٩٧٠ - ١٩٨٠ يظهر من خلال متوسط النسب المتحققة إذ بلغت للأنفاق العسكري ٢١.٩٪ وهي اكبر من مجموع متوسط النسب للإنفاق التعليمي والصحي البالغة ١٢.٣ ٪ و٦.١٪ على التوالي للمدة ذاتها. شهدت بعد ذلك المدة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ زيادة في حجم التخصيصات المالية للإنفاق العسكري لتصل إلى أكثر من ربع

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، ص ٢٤٨، معلومات متاحة على الانترنيت *www.undp.org*.

الإنفاق العام الذي بلغ كمتوسط للمدة ٥٦.٣ مليار دولار [١]، مما جعل متوسط نسب الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام تزداد لتصل إلى ٢٦.٣٪ عن المدة السابقة، مما يعني أن الإنفاق العسكري كنسبة إلى الإنفاق العام يزداد بمقدار الضعف تقريبا عن الإنفاق التعليمي ويزداد عن الإنفاق الصحي بأكثر من أربع مرات. مقابل ذلك ازداد متوسط نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الإنفاق العام إذ بلغت هذه النسب للإنفاق التعليمي ١٣.٧٪ وللإنفاق الصحي ٦.٣٪، مع هذا الارتفاع البسيط إلا انه حقق بعض النتائج الايجابية في المؤشرات التعليمية والصحية فقد ازداد معدل الإلمام بالقراءة والكتابة عند الكبار من ٢٧٪ عام ١٩٧٠ ليصل إلى ٥٨٪ عام ١٩٩٠ [٢]، فضلا عن زيادة معدل توقع الحياة عند الولادة من ٥٣٪ خلال حقبة السبعينات إلى ٦٥٪ خلال الثمانينات [٣].

---

(١) د. عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص ١٢٩ ـ ١٣٠.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، مصدر سابق، ص١٤٦ ـ ١٤٧

(٣) منظمة الصحة العالمية، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٨٤، مصدر ساق، ص١٢٣

جدول (١٦)

متوسط نسب الإنفاق التعليمي والصحي والعسكري إلى الإنفاق العام للدول العربية

للمدة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤

(نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠ ١٩٨٠	١٩٨٠ ١٩٩٠	١٩٩٧ ٢٠٠٠	٢٠٠١ ٢٠٠٤
الإنفاق التعليمي٪	١٢.٣	١٣.٧	١٦.٣	١٨.٠
الإنفاق الصحي٪	٦.١	٦.٣	ــــ	٨.٠
الإنفاق العسكري٪	٢١.٩	٢٦.٣	١٩.٥	٢٠.٨

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٣) إليزابيث سكونز وآخرون، النفقات العسكرية، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٥٣٠ ـ ٥٣٨.

(٤) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ ـ ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣)، ص ٣٠٣ ـ ٣٢٢.

ارتفع بعدها متوسط النسب للإنفاق التعليمي إلى الإنفاق العام عند المدة ١٩٩٧ ـ ٢٠٠٠ مقابل انخفاض متوسط نسبة الإنفاق العسكري إلى ١٩.٥٪، الذي جاء متوافقا مع الانخفاض الحاصل للإنفاق العسكري إذ بلغ كمتوسط للمدة أكثر من ٣٥.٩ مليار دولار[١]، في حين أن متوسط الإنفاق العام للمدة ذاتها كان قد بلغ أكثر من ١٨٣.٦ مليار دولار [٢].

تضمنت بعد ذلك المدة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٤ ارتفاعا بمتوسط نسبة الإنفاق التعليمي لتبلغ ٢١.٣ ٪ مع بقاء متوسط نسبة الإنفاق الصحي عند ٨ ٪، مما اظهر بعض التحسن في المؤشرات التعليمية والصحية إذ انخفاض نسبة الأمية في الدول العربية لتبلغ ٢٣.٤٪ عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت ٤٠.٥٪ عام ١٩٩٠ [٣]، أي أن معدل الأمية انخفض إلى النصف. أما التحسن بالمؤشرات الصحية فيظهر من خلال زيادة نسبة السكان الذين يحصلون على الصرف الصحي إذ ازدادت نسبتهم من ٧٠٪ عام ١٩٩٠ لتصل إلى ٧٨٪ عام ٢٠٠٤ ، في حين ازدادت نسبة

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ٥١٦ ـ ٥٢٦.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٢٩٦.

(٣) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٧ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٨)، ص٢٨٨.

السكان الذين بإمكانهم الحصول على المياه المأمونة من ٧٦٪ عام١٩٩٠ إلى ٨٥٪ عام ٢٠٠٤ [١]، فضلا عن انخفاض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ١٥٩ لكل١٠٠٠ طفل عام ١٩٧٠ إلى ٣٤ حالة لكل ١٠٠٠ طفل عام ٢٠٠٤.[٢]

يتضح من ذلك إن الإنفاق العسكري قد أثر بشكل كبير في الإنفاق التعليمي والصحي والظاهر من خلال العبء الاجتماعي، فبالرغم من التحسن الحاصل في هذين القطاعين إلا انه لا يوازي القدرات والإمكانات العربية، فقد استحوذ القطاع العسكري على الجزء الأكبر من التخصيصات المالية للدول العربية بالمقارنة مع ما خصص للتعليم والصحة.

يتبين مما تقدم أن زيادة الإنفاق العسكري وتطوره للدول العربية أسهمت به دوافع اقتصادية فضلا عن الدوافع والأحداث السياسية والجغرافية، فقد كانت الرؤية العامة لزيادة الإنفاق العسكري قائمة على أساس المحافظة على القدرات الاقتصادية المتزايدة لدى

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨) ص٢٤٠ ــ ٢٤١ معلومات متاحة على الانترنيت، *www.undp.org*.

(٢) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص ٣١٨.

أغلب الدول العربية والنفطية منها على وجه التحديد، فهذه الزيادة في الإنفاق العسكري ستؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار ثم تهيئة الأجواء الملائمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية، إلا أن الواقع أظهر أن الإنفاق العسكري استنزف الكثير من الإمكانات والقدرات العربية مما أدى إلى عرقلة التطور الاقتصادي والاجتماعي، مع زيادة حجم ومستوى التهديدات غير المسلحة الموجهة ضد الدول العربية خصوصا تلك التي لا تتمتع بالإمكانات المالية الكبيرة.

المبحث الثالث
واقع الإنفاق العسكري العراقي

اهتم العراق بصورة عامة بالمؤسسة العسكرية التي تعد أول مؤسسة حكومية عراقية تم إنشاؤها ويعود ذلك إلى عام ١٩٢١ مما جعلها تأخذ المكانة المتميزة في كل الحكومات العراقية المتعاقبة سواء في الفترة الملكية أم الجمهورية، فضلا عن أن اغلب رؤساء الحكومات أو رؤساء الدولة هم من القادة العسكريين.

يعد العراق من أهم الدول العربية وأكثرها اهتماما بالإنفاق العسكري ليس فقط من حيث الحجم أو القيمة بل من خلال التعاطي مع الإجراءات التسليحية والعسكرية، وهذا متأتٍ من الثورات والانتفاضات الداخلية فضلا عن الحروب التي خاضها العراق وبالتحديد بعد تسلم النظام السابق الحكم فيه.

أولا: تطور الإنفاق العسكري للعراق

تطور الإنفاق العسكري للعراق متأثرا بالعديد من العوامل والمعطيات الداخلية والخارجية مما جعلته عبئاً ثقيلا على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية خصوصا الخطط والبرامج التنموية، فضلا

عن انه قد أسهم بانتشار العنف وجعل حالة اللجوء إلى السلاح أمرا طبيعيا سواء في حالات الفرح أم الحزن بين أبناء المجتمع، وهو ما يعد نتيجة طبيعية لعسكرة المجتمع من خلال الحروب وطبيعة تعامل النظام السابق مما عزز من حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن.

يبين الجدول (١٧) التطور في الإنفاق العسكري العراقي فبعد أن كان عام ١٩٧٠نحو ٧٠٠ مليون دولار ارتفع عام ١٩٧٥ ليصل إلى ٣.١ مليارات دولار بنسبة تغير ٤٥٪، جاءت هذه الزيادة نتيجة لارتفاع أسعار النفط من جانب وزيادة مستوى التوتر والتهديدات بين العرب وإسرائيل التي نتجت عنها حرب تشرين عام ١٩٧٣، فضلا عن زيادة نشاط الحركة الكردية في شمال العراق من جانب آخر.

ازداد بعد ذلك الإنفاق العسكري العراقي عام ١٩٨٠ بأكثر من ست مرات عن ما كان عليه عام ١٩٧٥ وهو ما جاء متوافقا مع اندلاع الحرب ضد إيران ليشكل نسبة ٣٨.٥٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العربي و٢.٦٪ من الإنفاق العسكري العالمي.

جدول (١٧)

الإنفاق العسكري العراقي ونسبته إلى الإنفاق العسكري العربي والعالمي

للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإنفاق العسكري مليار دولار	٠.٧	٣.١	١٩.٨	٢٥.١	٢٥.٩	١١.٦	١٢.٩	١٢.٥	١.٥	٣.٢٥	٦.٠	٧.٢٥
نسبته إلى الإنفاق العسكري	٢٥.٧	٢٣.٩	٣٨.٥	–	٤٢.٨	٢٠.٧	–	٢٣.٠	٢.٩	٥.٦	١٠.٢	٩.١
نسبته إلى الإنفاق العسكري	٠.١	٠.٤	٢.٦	–	٢.٨	١.٢	١.٠	١.١	٠.١	٠.٢	٠.٥	٠.٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠ - ٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥) ص١٢٧.

(٢) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ - ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص١٢٩.

(٣) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنات العامة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، صفحات متعددة.

(٤) بيتر ستالنهايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص٤٥٨ - ٤٦٩

(٥) بيتر ستالينايم وآخرون، جداول الإنفاق العسكري، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص٤٦٠-٤٧٢

(٦) معهد سيبري، الإنفاق العسكري العالمي، الكتاب السنوي ٢٠٠٨، معلومات متاحة على الانترنيت، *www. sipri.org*

(٧) *Michael P.Todaro. Economic Development sixth edition (London.Longman.*١٩٩٧) *p.*٦٣٤

استمر الإنفاق العسكري بالارتفاع عند عام ١٩٨٤ محققا أعلى مستوى له خلال كل تاريخ العراق إذ بلغ ٢٥.٩ مليار دولار بنسبة ٤٢.٨٪ من الإنفاق العسكري العربي و٢.٨٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي الذي كان قد بلغ ٩٠٥ مليار دولار [١]. السبب في ذلك هو الاتجاهات الجديدة للحرب إذ أخذت مسار التدمير الاقتصادي وهدم البني الارتكازية بضرب المنشآت النفطية والصناعية والمدن السكانية، مما دفع العراق إلى استيراد المزيد من الأسلحة المتطورة في مجال الطائرات فضلا عن تطويره لبعض الصناعات العسكرية وتحديدا في مجال الصواريخ بعيدة المدى[٢].

أخذ الإنفاق العسكري للعراق بعدها بالانخفاض عام ١٩٨٦ الذي جاء متزامنا مع انخفاض أسعار النفط إذ انخفض سعر برميل النفط من ٢٧.٠١ دولاراً عام ١٩٨٥ ليصل إلى ١٣.٥٣ دولاراً عام ١٩٨٦[٣]، مع دخول الحرب مرحلة الاستنزاف مما جعل الإنفاق العسكري ينخفض إلى أكثر من النصف إذ بلغ ١١.٦ مليار دولار ليبلغ نسبة ٢٠.٧٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العربي، السنة الأخيرة للحرب أي في عام ١٩٨٨ كان الإنفاق العسكري قد ارتفع

---

(١) *Michael P. Todaro.op.cit. P.* ٦٣٤

(٢) د.عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص١٤٩

(٣) *OPEC. op. cit. p.*١١٧

ليصل إلى ١٢.٩ مليار دولار بنسبة تغير ١١.٢٪ ليشكل نسبة ١ ٪من الإنفاق العسكري العالمي الذي كان قد بلغ ١١٩٥ مليار دولار [(١)].

من المؤشرات المهمة التي مكنت العراق من الاستمرار بهذا المستوى المرتفع من الإنفاق العسكري، هو أن دول مجلس التعاون الخليجي بالذات السعودية والكويت أسهمت بشكل كبير بتقديم الدعم للعراق، سواء عن طريق المساعدات الفورية أم عن طريق إنتاج حوالي ١.٣ مليون برميل نفط يوميا من المنطقة المحايدة وتسويقها لصالح العراق، مع قيام السعودية بتعزيز الجدارة الاقتراضية أو إسناد محاولات العراق في الحصول على القروض من أسواق المال العالمية [(٢)].

عند عام ١٩٩٠على الرغم من انتهاء الحرب وما خلفته من آثار اقتصادية واجتماعية في العراق إلا أن ظهور بوادر الأزمة مع الكويت جعلت الإنفاق العسكري يستمرعند معدلاته نفسها للسنوات الأخيرة للحرب ليبلغ ١٢.٥ مليار دولار ليشكل ربع الإنفاق العسكري العربي تقريبا.

ازدادت الأمور سوءا بعد اجتياح العراق للكويت واندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وما خلفته من عقوبات اقتصادية استمرت

---

(١) معهد سيبري، الإنفاق العسكري العالمي، الكتاب السنوي ٢٠٠٨، معلومات متاحة على الانترنيت، *www. sipri.org*.

(٢) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠ ـ ٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥)، ص ١١٦.

إلى عام ٢٠٠٣، إذ تغير نظام الحكم في العراق بعد ذلك من قبل قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم تعيين الحاكم المدني بول بريمر الذي أصدر أمراً بحل الجيش العراقي مع ما يرتبط به من مؤسسات كذلك حل الأجهزة الأمنية. مما أدى إلى تدهور الوضع الأمني وانتشار الفوضى ودخول الإرهاب للعراق، فضلا عن انتشار المجموعات المسلحة الأمر الذي دفع إلى إعادة تشكيل جيش عراقي جديد بإنفاق عسكري غير منسجم مع طبيعة المرحلة إذ بلغ ١.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٤.

ارتفع بعد ذلك الإنفاق العسكري إلى ٣.٢٥ مليارات دولار عام ٢٠٠٥ بنسبة تغير ١١٦٪ ليشكل نسبة ٥.٦٪ من الإنفاق العسكري العربي مقابل ٠.٢٪ من إجمالي الإنفاق العسكري العالمي. مع قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتخصيص المبالغ الكبيرة لتعزيز وتطوير القدرات القتالية والتسليحية للجيش العراق، فقد بلغت هذه التخصيصات ٤٦ مليار دولار لعام ٢٠٠٣ و٦٨ مليار دولار عام ٢٠٠٤ و٥٣ مليار دولار عام ٢٠٠٥ مع مبلغ ١٤ مليار دولار لتطوير القوات الأمنية المحلية للمدة ٢٠٠٣-٢٠٠٥ [١].

واصل بعدها الإنفاق العسكري العراقي الارتفاع ليبلغ ٦ مليارات دولار عام ٢٠٠٦ ليشكل ضعف الإنفاق العسكري عن العام الذي

---

(١) بيتر ستالنهايم وآخرون، الإنفاق العسكري، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص٤١٢.

سبقه تقريبا، مع تخصيصات مالية إضافية من الولايات المتحدة بلغت ٩٣ مليار دولار وهي أكبر من الإنفاق العسكري العراقي بخمس عشرة مرة [(١)]. أما عام ٢٠٠٧ فقد ارتفع الإنفاق العسكري إلى ٧.٢٥ مليارات دولار إلا أن نسبته إلى الإنفاق العسكري العربي قد انخفضت بنسبة تغير سالبة بلغت ١٠.٧٪ مع محافظته على المستوى نفسه بالمقارنة مع الإنفاق العسكري العالمي إذ بلغت نسبته ٠.٥٪.

يتبين مما تقدم أن الاهتمام بالإنفاق العسكري في العراق أصبح حالة مسيطرة على طبيعة الحياة سواء السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية، نتيجة الأوضاع والعوامل الداخلية والخارجية التي أسهمت بتعزيز الفكر العسكري والتسلح داخل المجتمع العراقي.

ثانيا: أسباب تطور الإنفاق العسكري للعراق

لا يختلف العراق كثيرا عن بقية الدول العربية من حيث أسباب تطور وزيادة الإنفاق العسكري، إلا انه خلال حقبة النظام السابق قد دخل في مواجهات مسلحة وحروب على المستوى الفردي كدولة أكثر من كل الدول العربية، لهذا يمكن تحديد أسباب زيادة وتطور الأنفاق العسكري للعراق بوصول النظام السابق للحكم مع ما يحمله من أفكار تدعو للتسلح معسكرة المجتمع، فضلا عن

---

(١) المصدر السابق، ص٤١٢.

الانتفاضات والثورات الداخلية خصوصا ما حدث عامي ١٩٧٤ - ١٩٧٥ من قبل الحركة الكردية ثم اندلاع الحرب ضد إيران التي استمرت ثماني سنوات وما تلاها من غزو الكويت وحرب الخليج الثانية علم ١٩٩٠-١٩٩١. كذلك ما جرى من ارتفاع لأسعار النفط خلال عقد السبعينات من القرن الماضي مما زاد من الوفرة المالية إذ ارتفعت قيمة الواردات النفطية من ١.٠٩ مليار دولار عام ١٩٧٠ إلى ٨.٢ مليارات دولار عام ١٩٧٥ لتبلغ هذه الإيرادات عام ١٩٨٠ نحو ٢٦.٤ مليار دولار[١]، وهو ما حفز العراق لزيادة الإنفاق العسكري، فضلا عن سباق التسلح بين العراق والدول العربية من جهة والعراق ودول الجوار خصوصا إيران وإسرائيل من جهة أخرى، مع الأخذ بنظر الاعتبار التهديدات الأمريكية للعراق وعده عاملاً مهماً في عدم الاستقرار والأمن في المنطقة بالتحديد بعد حرب الخليج الثانية.

ثالثا: العبء الاقتصادي والاجتماعي للإنفاق العسكري العراقي

١. العبء الاقتصادي

يظهر عبء الإنفاق العسكري في الحياة الاقتصادية من خلال درجة تأثيره بالمؤشرات الاقتصادية سواء للدولة أم للإفراد التي تتبين

---

(١) منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٩٨٤ (الكويت، اوابك، ١٩٨٥) ص١٦٥

عن طريق مايلي:

أ) نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام

استحوذ الإنفاق العسكري في العراق على الجزء الكبير من حجم التخصيصات المالية، مما انعكس على نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام، يظهر ذلك بوضوح من خلال الجدول (١٨) الذي يشير إلى أن نسبة الإنفاق العسكري عام ١٩٧٠ بلغت ١٩.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي فضلا عن انه استنزف ثلث الإنفاق العام، مع زيادة الإنفاق العسكري عام١٩٧٥ ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لتبلغ ٢٢.٥٪ بنسبة تغير ٣.٧٪، على الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي لعام ١٩٧٥ قد ازداد بأكثر من ١٠ مليارات دولار عن عام ١٩٧٠[١]، مقابل ذلك ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري إلى نحو نصف الإنفاق العام لتبلغ نحو ٤٩.٨٪. عند عام ١٩٨٠ مع اندلاع الحرب ازدادت التخصيصات المالية للقطاع العسكري مما جعل نسبة الإنفاق العسكري تستحوذ على ثلث الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ص ١٢٧.

جدول (١٨)

نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام للعراق للمدة ١٩٧٠- ٢٠٠٧

(نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نسبته إلى الناتج المحلي٪	١٩.٤	٢٢.٥	٣٦.٩	٥٧.٤	٥٤.٤	٢٤.٢	٢٠.٠	١٦.٢	٤.٥	٧.٤	٨.٧	٨.٢
نسبته إلى الإنفاق العام ٪	٣٧.٦	٤٩.٨	٦٥.٧	٦٧.٢	٧٣.٠	٣٨.٦	٤٦.٦	٢٦.٦	١١.١	١٧.١	٢٠.٠	٢٢.٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠ ـ٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥) ص١٢٧

(٢) د.عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ ١٩٩٠(بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص١٢٩

(٣) وزارة المالية، الموازنات العامة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، صفحات متعددة.

(٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة

(٥) حسين جواد كاظم، واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص ١٥٨ـ١٦٣.

أما نسبته للإنفاق العام فقد بلغت الثلثين تقريبا بالرغم من أن الإنفاق العام قد تجاوز ٣٠ مليار دولار [١]. استمرت بعدها نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام تزداد كنتيجة طبيعية لاستمرار الحرب لتصل التخصيصات التي استحوذ عليها لعام ١٩٨٢ ما نسبته ٥٧.٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي و٦٧.٢٪ من الإنفاق العام. بعدها وصل العراق إلى أعلى مستوى من الإنفاق العسكري بحلول عام ١٩٨٤ إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت بنسبة تغير سالبة بلغت ٥.٢٪، جاء ذلك متوافقا مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ ٤٧.٥ مليار دولار بعد أن كان ٤٠.١ مليار دولار عام ١٩٨٢[٢]، مقابل ذلك ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري ليستحوذ على ثلاثة أرباع الإنفاق العام تقريبا محققا أعلى نسبة للإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧.

عام ١٩٨٦ نتيجة دخول الحرب مرحلة الاستنزاف للقدرات سواء المادية أم المالية التي انعكست على حجم التخصيصات العسكرية التي انخفضت إلى النصف، مما أدى إلى انخفاض نسبة الإنفاق

---

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٢ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٨٣) ص ١٩٢.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٧ (بغداد وزارة التخطيط، ١٩٨٧) ص١٢٠.

العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام بنسب تغير سالبة بلغت ٥٥.٥٪ و٤٧.١٪ على التوالي. عند السنة الأخيرة للحرب أي عام ١٩٨٨ على الرغم من زيادة الإنفاق العسكري إلا أن نسبته للناتج المحلي الإجمالي استمرت بالانخفاض مقابل ارتفاع نسبته إلى الإنفاق العام. مع نهاية الحرب وما خلفته من خسائر اقتصادية كبيرة والمقدرة بأكثر من ٤٥٢ مليار دولار الناجمة عن تراجع الناتج المحلي الإجمالي والخسائر المتراكمة بسبب تدهور القطاع النفطي وقطاع الطاقة والمواصلات وكذلك القطاع الصحي، فضلا عن انخفاض الإيرادات النفطية وفقدان الاحتياطي من النقد الأجنبي [(١)]. انخفضت بعد ذلك نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام لتصل إلى أدنى مستوى لها خلال حقبة النظام السابق عند عام ١٩٩٠ لتبلغ ١٦.٢٪ للناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٦.٦٪ للإنفاق العام.

بعد التغيير الذي حصل في العراق انخفض الإنفاق العسكري عام ٢٠٠٤ مما جعله يشكل نسبة ٤.٥٪ إلى الناتج المحلي الإجمالي و١١.١٪ إلى الإنفاق العام. لترتفع هذه النسب كنتيجة طبيعية للزيادة الحاصلة في حجم التخصيصات المالية للقطاع العسكري عند عام

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ص١٣٤.

٢٠٠٥، إذ ازدادت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تغير ٦٤.٤٪ مقابل زيادة نسبته إلى الإنفاق العام بنسبة تغير ٥٤٪، على الرغم من مضاعفة حجم الإنفاق العسكري عام ٢٠٠٦ تقريبا إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير كثيرا فيما ارتفعت نسبته إلى الإنفاق العام لتبلغ ٢٠ ٪. عند عام ٢٠٠٧ بالرغم من بلوغ الإنفاق العسكري ٧.٢٥ مليارات دولار [(١)]، إلا أن نسبته من الناتج المحلي انخفضت نتيجة زيادة قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي تجاوز ٨٨ مليار دولار بعد أن كان ٦٨.٥ مليار دولار عام ٢٠٠٦ [(٢)]، مقابل ذلك ارتفعت نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام تصل إلى ٢٢٪.

يظهر مما تقدم أن الإنفاق العسكري شكل عبئاً كبيرا على مجمل جوانب الحياة التي زادت من عبئه الاقتصادي المتمثل باستحواذه على الجزء المهم من الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام خصوصا في حقبة النظام السابق.

---

(١) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨، ص٢٨.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧ (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠٧) ص٣٧١.

ب) نصيب الفرد من الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي

المؤشر الآخر لقياس العبء الاقتصادي للإنفاق العسكري يتمثل بنصيب الفرد من هذا الإنفاق فضلا عن نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي ثم إيجاد الأهمية النسبية للإنفاق العسكري. يتبين ذلك من خلال الجدول (١٩) إذ بلغ نصيب الفرد العراقي من الأنفاق العسكري عام ١٩٧٠ نحو ٧.٥ دولارات في حين نصيبه من الناتج المحلي بلغ ٣٧٨ دولاراً لتكون الأهمية النسبية للإنفاق العسكري إلى متوسط دخل الفرد حوالي ٢٪، مع زيادة الاهتمام بالقطاع العسكري والتسلح منتصف السبعينات مما جعل نصيب الفرد من الإنفاق العسكري يزداد بنسبة تغير ١٤٧٪ مقابل زيادة نصيبه من الناتج المحلي بنسبة تغير ٣٤٪.

عند بداية الحرب ضد إيران كان من الطبيعي أن يزداد نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إذ ازداد خمس مرات عن عام ١٩٧٥، لتكون الأهمية النسبية للإنفاق العسكري إلى متوسط دخل الفرد العراقي حوالي ٣٧٪. لترتفع بعد ذلك الأهمية النسبية للإنفاق العسكري إلى متوسط دخل الفرد إلى أعلى مستوى لها عام ١٩٨٢ لتبلغ ٥٧.٤٪ فضلا عن انخفاض نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تغير سالبة ٢٢.٨٪.

تغيرت الأمور عام ١٩٨٤ إذ انخفض نصيب الفرد من الإنفاق العسكري بنسبة تغير سالبة بلغت ٣.٧٪ مقابل زيادة نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تغير ١.٦٪، لينعكس ذلك على نسبة نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى متوسط دخل الفرد إذ انخفضت إلى ٥٤.٪. بعدها بسبب ما جرى من أحداث سواء في مسار وطبيعة الحرب أم من انخفاض لأسعار النفط عند عام ١٩٨٦ ليؤدي ذلك إلى انخفاض الإنفاق العسكري وبشكل كبير مع انخفاض الناتج المحلي الإجمالي ليبلغ ٤٤.٧ مليار دولار [(١)]، مما جعل كل المؤشرات تنخفض سواء نصيب الفرد من الإنفاق العسكري أم من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٧، مصدر سابق، ص ١٢٠.

جدول (١٩)

نصيب الفرد من الإنفاق العسكري والناتج المحلي الإجمالي للعراق

للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧

(دولار - نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
نصيب الفرد من الإنفاق العسكري دولار	٧.٥	٢٨١	١٤٩٤	١٧٩٣	١٧٢٦	٧٢٥	٧٤٧	٦٩٤	٥٥.٥	١١٦	٢٠٨	٢٤٥
نصيب الفرد من الناتج المحلي دولار	٣٧٨	١٢٥٤	٤٠٤٥	٣١٢١	٣١٧٣	٢٩٩٣	٣٢٤٠	٣٤٧٢	١٢١٤	١٥٥٥	٢٣٧٨	٢٩٧٢
أهمية الإنفاق العسكري إلى متوسط نصيب الفرد ٪	٢.٠	٢٢.٤	٣٦.٩	٥٧.٤	٥٤.٣	٢٤.٢	٢٣.٠	٢٠.٠	٤.٥	٧.٤	٨.٧	٨.٢

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠ ـ٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥) ص١٢٧.

(٢) د. عبد الرزاق الفارس، السلاح والخبز الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣) ص١٢٩.

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٤) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، صفحات مختلفة.

لم تتغير الأوضاع كثيرا بعد ذلك إلا عام ١٩٩٠ إذ بلغ نصيب الفرد العراقي من الناتج المحلي الإجمالي أعلى مستوى له بعد عام ١٩٨٠، مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية للإنفاق العسكري إلى متوسط دخل الفرد لتبلغ ٢٠ ٪ وبنصيب ٦٩٤ دولاراً للفرد من الإنفاق العسكري.

بعد إعادة بناء مؤسسات الدولة العراقية من جديد ومنها المؤسسة العسكرية وتحديدا عند عام ٢٠٠٤ على الرغم من تواضع حجم الإنفاق العسكري إلا أن نصيب الفرد من الإنفاق العسكري بلغ ٥٥.٥ دولاراً، مقابل ١٢١٤ دولاراً كنصيب من الناتج المحلي الإجمالي الذي قد بلغ ٣٢.٩ مليار دولار[١]. نتيجة استمرار عدم الاستقرار وضياع الأمن كانت المحصلة الطبيعية ارتفاع الإنفاق العسكري عام ٢٠٠٥، الذي انعكس على زيادة نصيب الفرد من الإنفاق العسكري بنسبة تغير ١٠٩٪ مقابل زيادة نصيبه من الناتج المحلي وبنسبة تغير ٢٨٪.

سجلت بعدها كل المؤشرات ارتفاعا عند عام ٢٠٠٦ ليبلغ نصيب الفرد من الإنفاق العسكري ٢٠٨ دولارات فضلا عن ٢٣٧٨ دولاراً كنصيب من الناتج المحلي، لتبلغ الأهمية النسبية للإنفاق العسكري

---

(١) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص ٣٧١.

إلى متوسط دخل الفرد ٨.٧٪. إلا أن هذه النسبة انخفضت إلى ٨.٢٪ عام ٢٠٠٧ بعد أن ازداد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من اثنتا عشرة مرة عن نصيبه من الإنفاق العسكري.

يتضح مما سبق تأثير الإنفاق العسكري في مستوى دخول الأفراد أو نصيبهم من الناتج المحلي الإجمالي، فهو يستنزف الجزء الأكبر الذي قد بلغ في بعض السنوات أكثر من النصف، عند تغيير النظام وإعادة ترتيب الأوضاع ولأن الإنفاق العسكري العراقي تتحمل جزأه الأكبر قوات التحالف الأمر الذي جعله يظهر بنسب إنفاق منخفضة إلا أنها ذات تأثير في الإفراد بسبب تدني وانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ج) نسبة الاستيرادات العسكرية إلى الاستيرادات الإجمالية

يظهر تأثير الإنفاق العسكري ومعرفة عبئه الاقتصادي عن طريق استخدام مؤشر التجارة الخارجية. يبين الجدول (٢٠) أن قيمة الاستيرادات العسكرية في العراق تمثل ٢٠٪ من إجمالي الاستيرادات لعام ١٩٧٠ التي بلغت ١٠٠ مليون دولار، لتزداد بعد ذلك خمس مرات عن ما كانت عليه لتبلغ نصف مليار دولار عام ١٩٧٥ بنسبة ١١.٩٪ من الاستيرادات الإجمالية. مع اندلاع الحرب عام ١٩٨٠ بلغت قيمة الاستيرادات العسكرية ٢.٤ مليار دولار بنسبة ١٢.١٪ من

إجمالي الإنفاق العسكري[١]، فضلا عن أنها بلغت أكثر من مرتين ونصف من قيمة الاستيرادات الغذائية التي كانت قيمتها نحو ٩٠٠ مليون دولار[٢]، ليستمر بعدها مسار الارتفاع لقيم الاستيرادات العسكرية إذ بلغت ثلث الاستيرادات الإجمالية عام ١٩٨٢. ارتفعت بعدها نسبة الاستيرادات العسكرية لتصل إلى أعلى مستوى لها عام ١٩٨٤ لتبلغ نسبة ٨٢.٩٪ من إجمالي الاستيرادات في حين أن نسبة الاستيرادات الغذائية لم تتجاوز نسبة ١٢.٦٪ بمبلغ ١.٤ مليار دولار[٣]، مما يعني أن القطاع العسكري يستحوذ على الجزء الأكبر والاهم من حجم الاستيرادات الإجمالية التي تعد من الروافد المهمة لتأمين المستلزمات الضرورية للتنمية خصوصا لدولة مثل العراق.

شكل عام ١٩٨٦ نقطة تحول سواء في مسار الحرب أم في إنفاقها، مما جعل كل المؤشرات في الجدول تنخفض بقيم مختلفة إذ انخفضت قيمة الاستيرادات العسكرية بمقدار ٣.٥ مليار دولار تقريبا، مقابل انخفاض الاستيرادات الإجمالية بمقدار ٢.٤ مليار

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ١٢٧.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨١ (بغداد وزارة التخطيط، ١٩٨١)ص١٦٤.

(٣) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٥ (بغداد وزارة التخطيط، ١٩٨٥)ص١٦٧.

دولار لتصبح النسبة ٦٥.٥٪، ليستمر الانخفاض في قيم الاستيرادات العسكرية إلى الاستيرادات الإجمالية للعراق وهو ما كان متوافقا مع الانخفاض الحاصل في الإنفاق العسكري للمدة ذاتها.

عام ٢٠٠٤ جاءت قيم الاستيرادات العسكرية بشكل منخفض جدا إذ بلغت ٥٣٠ مليون دولار وهذا لا يتوافق مع ما يمر به العراق من عدم استقرار، إلا أن ذلك قد يكون مرتبطاً بمستوى الإنفاق العسكري المنخفض نسبيا بالمقارنة مع ما كان ينفقه العراق على القطاع العسكري خصوصا في حقبة النظام السابق.

حافظت نسبة الاستيرادات العسكرية بعدها على الانخفاض بالتحديد عام ٢٠٠٥ فكانت نسبة تغيرها سالبة بلغت ٤٥.٢٪ وهو ما جاء مخالفا لطبيعة الأحداث التي يمر بها العراق، مقابل ارتفاع قيمة الاستيرادات الإجمالية ليصل إلى ٢٢ مليار دولار بنسبة تغير ١٠.٥٪، السبب في ذلك هو زيادة عدم الاستقرار وغياب الأمن الذي أدى إلى التوقف شبه الكامل لكل القطاعات الاقتصادية سواء الصناعية أم الزراعية أم الخدمية، مما دفع إلى تعويض النقص الحاصل خلال الاستيراد سواء من قبل القطاع العام أم الخاص الأمر الذي زاد من تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. لم تتغير الأمور كثيرا عام ٢٠٠٦ إذ استمرت قيم الاستيرادات الإجمالية بالارتفاع لتصل إلى ٢٦.٢ مليار دولار مقابل انخفاض قيم الاستيرادات العسكرية إلى

٢٠٠ مليون دولار، هذا الانخفاض في قيم الاستيرادات العسكرية للعراق قائم على أساس أن اغلب التجهيزات المخصصة للقطاعات الأمنية بصورة عامة والقطاع العسكري بصورة خاصة وما يرافقه من عمليات التدريب والتسليح يتم تأمينها من قبل قوات التحالف والدول المانحة.

جدول (٢٠)

قيم الاستيرادات العسكرية والاستيرادات الإجمالية للعراق

للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٦

(مليار دولار - نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٢	١٩٨٤	١٩٨٦	١٩٨٨	١٩٨٩	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦
قيمة الاستيراد العسكري دولار	٠.١	٠.٥	٢.٤	٧.١	٩.٢	٥.٧	٤.٦	٤.٩	٠.٥٣	٠.٢٩	٠.٢
قيمة الاستيراد الإجمالي دولار	٠.٥	٤.٢	١٣.٨	٢١.٥	١١.١	٨.٧	١٠.٦	١٣.٤	١٩.٩	٢٢.٠	٢٦.٢
نسبة الاستيراد العسكري للإجمالي ٪	٢٠.٠	١١.٩	١٧.٤	٣٣.٠	٨٢.٩	٦٥.٥	٤٣.٣	٣٦.٥	٢.٦٦	١.٣١	٠.٧٦

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) عباس النصراوي، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠-٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥) ص ١٢٩.

(٢) بيورن هاغلين وآخرين، حجم عمليات نقل أسلحة تقليدية رئيسة وفقا للبلدان المتلقية والبلدان الموردة ٢٠٠١-٢٠٠٥، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦) ص٧٠٧

(٣) سامون ت. ويومان وآخرين، عمليات نقل الأسلحة على الصعيد الدولي، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص ٦١٩.

(٤) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرين، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

يظهر من ذلك أن قيم الاستيرادات العسكرية تعد من المؤشرات التي تبين العبء الاقتصادي لما تنفقه الدولة عمليا للقطاع العسكري والتسليح، فهو يستنزف جزءاً مهما من القدرات والإمكانات تجلى ذلك خلال حقبة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، إذ استحوذت الاستيرادات العسكرية في العراق على المبالغ الكبيرة التي لو تم توجيهها إلى البرامج والخطط التنموية، من خلال رفد القطاعات المختلفة بهذه الإمكانات سواء المالية أم المادية فضلا عن الإمكانات البشرية، لتحقق التطور والنمو ثم التنمية مما يؤدي إلى الأمن والاستقرار.

٢. العبء الاجتماعي

تظهر الآثار الاجتماعية للإنفاق العسكري من خلال مؤشرات تتعلق بطبيعة المزاحمة الناتجة عن هذا الإنفاق اتجاه النفقات الاجتماعية ويتبين ذلك عن طريق:

أ) نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي

يبين الجدول (٢١) أن نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق قد بلغت ٦٪ و١.٤٪ على التوالي عام ١٩٧٠، لتنخفض عام ١٩٧٥ بنسبة تغير سالبة بلغت ٧.٩٪ للإنفاق

التعليمي و١٩٪ للإنفاق الصحي، في حين أن نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي حققت ارتفاعا بنسبة تغير بلغت ١٦٪ عند عام ١٩٧٥ [(١)].

استمر بعدها الانخفاض سواء للإنفاق التعليمي أم الإنفاق الصحي بالتحديد عام ١٩٨٠ إذ ابتدأت الحرب التي أدت إلى تدهور مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية في العراق واستنزاف القدرات المالية والمادية والبشرية، على الرغم من زيادة الناتج المحلي الإجمالي الذي قد بلغ ٥١.٥ مليار دولار محققا ارتفاعا بنسبة تغير ٤٠.٣٪ [(٢)].

عام ١٩٨٥ ونتيجة استمرار الحرب إلا أن التخصيصات المالية لقطاعي التعليم والصحة أخذت بالارتفاع كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت ٤٪ للقطاع التعليمي و٢.٨٪ للقطاع الصحي، هذا الارتفاع جاء متوافقا مع الانخفاض الحاصل في حجم الإنفاق العسكري إذ انخفض من ٢٥.٩ مليار دولار عام ١٩٨٤ إلى ١٩ مليار دولار عام ١٩٨٥[(٣)].

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ١٢٧

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٣(بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٨٣)، ص١١٧.

(٣) عباس النصراوي، مصدر سابق، ص١٢٧.

جدول (٢١)

نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العراق

للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧

(نسبة مئوية)

السنوات المتغيرات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإنفاق التعليمي ٪	٦.٠	٤.٣	٣.٠	٤.٠	٤.٢	٢.٨	٢.٠	٢.٨	٣.٨
الإنفاق الصحي٪	١.٤	٠.٦	ـ	٢.٨	٣.٠	٣.٨	٣.٦	٢.٠	٢.٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات مختلفة.

(٣) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنات العامة للأعوام، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، صفحات مختلفة.

حافظت نسب الإنفاق التعليمي والصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي على ارتفاعها عند عام ١٩٩٠ إذ بلغت ٤.٢٪ لقطاع التعليم مقابل ٣٪ للقطاع الصحي، في حين انخفضت نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٦.٢٪ بعد أن كانت ٢٧.٥٪ عام ١٩٨٥[(١)].

مع تغيير الأوضاع في العراق بحلول عام ٢٠٠٤ وعلى العكس مما كان متوقعا استمرت نسبة الإنفاق التعليمي والصحي عند مستويات منخفضة فكانت ٢.٨٪ للقطاع التعليمي و٣.٨٪ هي نسبة القطاع الصحي، في حين حافظ الإنفاق العسكري على النسبة الأعلى إذ بلغت ٤.٥٪ [(٢)]. التي قد تكون منخفضة بعض الشيء مع طبيعة الأحداث حينذاك لتنخفض بعدها نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٥ بنسبة تغير سالبة بلغت ٢٨.٥٪ للقطاع التعليمي و٧.١٪ للقطاع الصحي.

شهد عام ٢٠٠٦ ارتفاع الإنفاق التعليمي إذ بلغت تخصيصاته المالية ١.٤٦ مليار دولار بعد أن كان ٦٧٠ مليون دولار، مقابل انخفاض المبالغ المخصصة للقطاع الصحي لتبلغ ١.٠٦ مليار دولار بعد

---

(١) د.عبد الرزاق الفارس، مصدر سابق، ص١٤١.

(٢) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥، ص ١٦.

أن كانت ١.١٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، في حين ازداد الإنفاق العسكري للمدة نفسها بحوالي ٢.٧٥ مليار دولار[1]. بعدها ونتيجة تحسن الأوضاع الأمنية وظهور الاستقرار النسبي الذي حصل عام ٢٠٠٧ مما أدى إلى زيادة نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تغير ٤٢.٨٪ للتعليم و٣٣.٣٪ للصحة، مقابل انخفاض نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تغير سالبة بلغت ٥.٧٪ [2].

ب) نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الإنفاق العام

يتضح ذلك من خلال الجدول (٢٢) إذ احتلت هذه القطاعات ما نسبته ١٢٪ للإنفاق التعليمي و٢.٨٪ للإنفاق الصحي إلى الإنفاق العام في العراق عند عام ١٩٧٠. انخفضت بعدها نسبة الإنفاق التعليمي والصحي عام ١٩٧٥ بنسبة تغير سالبة بلغت ٦.٤٪ و١٧.٤٪ على التوالي، إلا أن هذا الانخفاض لم يكن متوافقا مع زيادة الإنفاق العام الذي ازداد بنسبة تغير بلغت ٣٦.٢٪، السبب في عدم التوافق هذا يعود إلى زيادة الإنفاق العسكري ليستحوذ على نصف الإنفاق

---

(١) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧، ص٩.

(٢) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٢٨.

العام بنسبة ٤٩.٨٪ [١].

استمرت نسب الإنفاق التعليمي والصحي إلى الإنفاق العام في العراق بالانخفاض نتيجة اندلاع الحرب عام ١٩٨٠ في حين أن الإنفاق العام ازداد خمس مرات تقريبا عن عام ١٩٧٥ ليبلغ ٣٠.١ مليار دولار [٢]، الأمر الذي يبين حجم المزاحمة التي يولدها الإنفاق العسكري اتجاه النفقات الاجتماعية. وعلى الرغم من استمرار الحرب إلا أن بعض التحسن قد طرأ على الإنفاق التعليمي والصحي عام ١٩٨٥ إذ بلغت نسبتهما ٦.٥٪ و٤.٥٪ على التوالي، وهو ما جاء متماشيا مع انخفاض نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام لتبلغ٥٨٪ بعد أن كانت ٧٣٪ عام١٩٨٥ [٣].

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ص١٢٧.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٤ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٨٥) ص ٢٥٩.

(٣) عباس النصراوي. مصدر سابق.ص١٢٧

جدول (٢٢)

نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الإنفاق العام في العراق

للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧

(نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإنفاق التعليمي ٪	١٢.٠	٩.٥	٥.٣	٦.٥	٦.٨	٥.٣	٣.٥	٤.٨	٨.١
الإنفاق الصحي ٪	٢.٨	١.٤	ـ	٤.٥	٥.٠	٧.٣	٦.٠	٣.٥	٥.٥

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٣) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنات العامة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، صفحات مختلفة.

(٤) جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التنمية البشرية واثر الحصار الاقتصادي، دراسة رقم ١٢ (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠١)، ص٢٢.

(٥) حسين جواد كاظم، واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص ١٦٣.

أخذت بعد ذلك التخصيصات المالية لقطاعي التعليم والصحة تزداد وبالتحديد عام ١٩٩٠ إذ ارتفعت نسبتاهما إلى الإنفاق العام بنسبة تغير ١.١٪ للإنفاق التعليمي مقابل ٢.٦٪ للإنفاق الصحي.

نتيجة ما جرى من أحداث والتغيير الذي حصل عند عام ٢٠٠٤ بلغت نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الإنفاق العام ٥.٣٪ و٧.٣٪ على التوالي، فضلا عن أن الإنفاق العام كان قد بلغ ١٣ مليار دولار[١]. انخفضت عام ٢٠٠٥ نسبة الإنفاق التعليمي والصحي إلى الحد الذي بلغ فيه مجموع النسبتين حوالي نصف نسبة الإنفاق العسكري إلى الإنفاق العام التي كانت قد بلغت ١٧.١٪ [٢]، بحلول عام ٢٠٠٦ اختلفت طبيعة نسب الإنفاق التعليمي والصحي إذ شهد الإنفاق التعليمي ارتفاعا بنسبة تغير بلغت ٣٧٪ مقابل انخفاض نسبة الإنفاق الصحي بنسبة تغير سالبة بلغت ٧.٨٪، ليشهد عام ٢٠٠٧ ارتفاعا في نسب الإنفاق التعليمي والصحي كذلك العسكري إلى الإنفاق العام الذي توافق مع التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية فكانت نسبة التغير للقطاع التعليمي قد بلغت ٦٨٪ في حين بلغت نسبة التغير للقطاع الصحي ٥٧٪ مقابل ١٠٪ هي نسبة التغير للقطاع العسكري [٣].

---

(١) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص١٦.

(٢) المصدر السابق.

(٣) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ٢٨.

يتبين مما تقدم أن الاهتمام بالإنفاق العسكري يؤثر في طبيعة الإنفاق الاجتماعي وتطوره المتمثل بالإنفاق التعليمي والصحي اللذين يعدان من ضرورات الحياة فدورهما لا يقل أهمية عن الإنفاق العسكري في تحقيق وبلوغ الأمن والاستقرار، ومساهمتهما في الحد من التهديدات والمخاطر غير المسلحة التي تعرض لها العراق ومازال هو تحت وطأة هذه التهديدات، خصوصا في مجال الأمية والأمراض والتشرد مع ما يعانيه من الاختلالات البيئية والفساد، فضلا عن دور الإنفاق التعليمي والصحي في تهيئة الأجواء الملائمة لبلوغ التطور ثم التنمية فتحسين المستوى التعليمي والأوضاع الصحية من المؤشرات الأساسية لتحسين الأحوال المعيشية وتعزيز الرقي الإنساني الذي يعد أهم أداة لتحقيق الأمن ومن بعدها التنمية.

الفصل الثالث

الآثار المتبادلة بين الأمن والتنمية في العراق

- المبحث الأول: الآثار الاقتصادية المتبادلة بين الأمن والتنمية في العراق.
- المبحث الثاني: الآثار الاجتماعية المتبادلة بين الأمن والتنمية في العراق.

التمهيد

الأمن والتنمية في العراق سارا باتجاهين مختلفين منذ بداية ثمانينات القرن الماضي ولحد الآن على الرغم من الذي حصل في أثناء عام ٢٠٠٣ من تغيير للنظام السياسي والاقتصادي. الأمر الذي جعل أحدهما يتفاعل مع الآخر، فالتنمية بعد أن خطط لها لتسير بالاتجاه الصحيح عن طريق زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتفعيل وزيادة حجم الاستثمارات ثم تنشيط التجارة الخارجية وتحسين المستوى المعاشي، فضلا عن تعزيز الاهتمام بمؤشرات التنمية البشرية خصوصا التعليم والصحة لدورهما بالمحافظة على الطاقات البشرية وزيادتها على أن يتم كل ذلك ضمن إطار بيئة نظيفة وآمنة، إلا أن الأمن ونتيجة متطلباته المتزايدة جعل التنمية تتهاوى وتتحدر كإجراءات وأهداف.

الأمن هو الآخر تهالك بسبب ما تعرض له من تهديدات مسلحة وغير مسلحة، الأولى تمثلت بالحروب وما تخللها من عقوبات اقتصادية دولية، أما الثانية وهي ما جاءت كرد فعل طبيعي لضعف التنمية إذ ازدادت مستويات الفقر والبطالة وانحدار مستوى التنمية البشرية من خلال تردي خدمات التعليم والصحة، فضلا عن الهجرة

وهروب الكثير من الطاقات والكفاءات العلمية والقدرات المالية (رؤوس أموال).

يبين هذا الفصل طبيعة التأثير الذي جرى ويجري بين الأمن والتنمية من خلال المبحثين الآتيين:

المبحث الأول
الآثار الاقتصادية المتبادلة بين الأمن والتنمية في العراق

يؤدي الأمن دورا ايجابيا في إطار تحقيق التنمية من خلال تهيئة الأجواء الملائمة لبلوغ أهدافها كذلك يعمل على تهديم ركائزها وعرقلة خطواتها في حال عدم توافره بالقدر والشكل المطلوبين، فضلا عن أن التنمية هي الأخرى تعمل على تحقيق الأمن من خلال توفير الإمكانات المالية والمادية التي يحتاجها، ففي حالة عدم توفيرها لهذا الدعم فان التدهور وضياع الأمن هو النتيجة الطبيعية. يظهر هذا التأثير المتبادل بوضوح عن طريق المتغيرات والظواهر الاقتصادية التي تعد المجسات الفعلية لتحقيق الأمن والتنمية، من أهمها:

أولا: النمو الاقتصادي

جوهر النمو الاقتصادي هو في كيفية تعبئة الموارد المالية والمادية والبشرية وتوجيهها للاستثمارات الإنتاجية من أجل تحقيق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي، لذلك يعد من أول المتغيرات الاقتصادية التي تبين تأثير الأمن بالتنمية وبالعكس، فإذا ما توفر الأمن عن طريق

تهيئة الأجواء الملائمة للقيام بمختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية يكون ذلك من المسلمات الأساسية لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة، لذلك فان تحقيقها سيؤدي إلى تحسين المستوى المعاشي ليولد فيما بعد الاستقرار النفسي والاجتماعي لدى الأفراد ثم بلوغ الأمن والاستقرار.

تأكيدا لذلك أشارت الدراسات بأن مستوى التهديدات وضياع الأمن من جهة وإمكان تحقيق التنمية من جهة أخرى يرتبطان بعلاقة وثيقة من خلال معدل النمو الاقتصادي، فالدولة التي تحقق معدلات النمو العالية في الغالب هي التي تتمتع بحالة من الاستقرار والأمن، فضلا عن أنها تكون أكثر قدرة لتحقيق التنمية، أما الدول التي تعاني من الاختلال الأمني وعدم الاستقرار تكون معدلات النمو لديها دون المستوى المطلوب بعد أن انخفضت قدرتها في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية [١].

يتبين التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية باستخدام مؤشر النمو الاقتصادي في العراق من خلال الجدول (٢٣) إذ يظهر الاستقرار الأمني والسياسي الذي تمتعت به حقبة السبعينات مع توافر

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص٢٥٣.

الإمكانات اللازمة لتنفيذ النسبة الأكبر من الخطط التنموية انعكس على معدلات النمو التي بلغت كمعدل للمدة١٩٧٠ ـ ١٩٨٠ نحو ١٣.٤ ٪ هذه الزيادة بالناتج المحلي الإجمالي توافقت مع زيادة معدل النمو للقطاعات المختلفة في تكوين هذا الناتج، إذ ازدادت معدلات النمو لقطاع الصناعات الاستخراجية بنسبة ٤١.١٪ وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة ١٥.١٪ أما قطاع النقل فقد حقق معدل نمو قدره ١٤٪ للمدة ذاتها [(١)].

أعقب ذلك حقبة الثمانينات التي بدأت باندلاع الحرب ضد إيران ولأنها من عوامل تقويض الأمن فضلا عن أنها بداية الانهيار للخطط والبرامج التنموية الذي تجلى بحجم التدمير والأضرار التي لحقت بالقطاع النفطي مما أدى إلى انخفاض مستوى الصادرات النفطية، إذا ما علمنا أن هذا القطاع يعد الممول الأساسي لتلك الخطط والبرامج الأمر الذي دفع إلى استنزاف مختلف الطاقات والإمكانات سواء المالية أم المادية أم البشرية، ليظهر نتيجة ذلك العديد من المشكلات الاقتصادية من أبرزها التضخم والتفكك الجزئي للمشاريع الحكومية وتحويل جزءا منها للقطاع العسكري كذلك انخفاض المستوى المعاشي المتزامن مع انخفاض العوائد النفطية مما

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ص ٩٠ ـ ١٠٤.

أضعف من قدرات الدولة لإعادة تأهيل وإدامة البنية التحتية والمشاريع الارتكازية سواء الاقتصادية أم الاجتماعية [1]، كل ذلك جعل معدل النمو الاقتصادي ينخفض عن ما كان عليه خلال حقبة السبعينات ليبلغ مقدارا سالبا وصل إلى ٢.٨٪ عام ١٩٨٥. استمرت الأمور بالتراجع والانحدار خصوصا بعد انخفاض أسعار النفط إلى نحو ١٣ دولاراً عام ١٩٨٦ بعد أن كانت ٢٧.٥ دولاراً عام ١٩٨٥ [2]، لتزداد الأمور سوءا عند عام ١٩٩٠ ومع اجتياح الكويت لينخفض معدل النمو الاقتصادي بمقدار سالب اقترب من ٣٥٪، هذا الانخفاض جاء متزامناً مع طبيعة الأوضاع العسكرية والاقتصادية التي مر بها العراق إذ توقف الكثير من المشاريع والأنشطة الاقتصادية سواء الإنتاجية أم الخدمية، فضلا عن وجود قوات عسكرية لأكثر من ٣٣ دولة مهيأة لمواجهة العراق من خلال حرب الخليج الثانية لاحقا.

(١) اونر اوزلو، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للأبحاث (الطبعة الأولى، بغداد، مركز العراق للأبحاث، ٢٠٠٦) ص٤٠.

(١) *OPEC. Annual Stastical Bulletin.* ٢٠٠٧. *(Austria.OPEC.*٢٠٠٧*) P.*١١٧

جدول (٢٣)

الناتج المحلي الإجمالي للعراق للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧

وبالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٨

(مليار دولار ـ نسبة مئوية)

السنة / المتغيرات	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الناتج المحلي الاجمالي	١٩.٤	٦٠.٩	٥٤.٣	٩.٨	٦.١	١٣.٢	١٣.٩	٢٨.٦	٢٩.٥	٣٤.٣	٣٩.٢
معدل النمو الاقتصادي	–	١٣.٤	٢.٨ـ	٣٤.٨ـ	١١.١ـ	٢١.٢	٢.٦	١٠٥.٧	٣.١	١٦.٢	١٤.٢

المصدر:

وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي للمدة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٧، جداول رقم ٥، ٦ (بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٩) ص ١٧ ـ ١٩.

بعد ذلك ونتيجة تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي تعد الشكل الثاني لعوامل تقويض الأمن وفي الوقت ذاته لتدمير التنمية والتي تمثلت بشكل واضح وأساسي بإيقاف الصادرات والواردات ولاسيما النفطية منها من العراق واليه مما أدى إلى التوقف شبه التام لمختلف الأنشطة سواء الاقتصادية أم الاجتماعية وليواصل معدل النمو الاقتصادي انخفاضه إذ بلغ مقداراً سالبا هو ١١.١٪ عام ١٩٩٥. شهد بعدها الاقتصاد العراقي من خلال تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء عام ١٩٩٧ بعض التحسن في أداء الأنشطة الاقتصادية مما جعل معدل النمو يرتفع عام ٢٠٠٠ ليبلغ ٢١.٢٪.

عام ٢٠٠٣ ونتيجة للتغيير الذي حصل سواء في طبيعة النظام السياسي أم الاقتصادي حيث التحول إلى آلية السوق وما رافق ذلك من غياب للأمن والاستقرار وتفشي الفساد الإداري والمالي، الأمر الذي زاد من أعباء التنمية والواضح من خلال التدني الحاصل بمعدل النمو ليبلغ ٢.٦٪ الذي جاء متوافقا مع تحديد قدرات الدولة وتقييدها في تبني المعالجات الاقتصادية الهادفة إلى تحقيق معدلات النمو خصوصا في مجال زيادة الإنفاق الحكومي، إذ أثبتت الدراسات أهمية الإنفاق الحكومي بزيادة معدلات النمو الاقتصادي بالتحديد في الدول النامية عن طريق تفعيل الاستثمارات الإنتاجية والخدمية وتعزيزها على أن

يرافق ذلك تقليل الإنفاق الحكومي بالاتجاه الاستهلاكي [١].

حقق معدل النمو خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧ ارتفاعا متباينا بعد أن أعيد بناء مؤسسات الدولة المختلفة وإعادة الحياة ولو بشكل نسبي للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية مع بقاء دور الدولة مغيبا في إطار تقديم الدعم الحكومي لمختلف القطاعات، إذا ما علمنا أن هذا الدعم خصوصا خلال المرحلة الأولى للتحول يعد ضروريا ولو بشروط وصيغ جديدة عن طريق تبني الدولة لنشاطات اقتصادية تؤدي إلى تحقيق المنفعة المباشرة من الإيرادات النفطية، لأنها المصدر الأساسي في تمويل الإنفاق الحكومي مع التوسع بالبنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وتهيئة الظروف الملائمة لكي يتمكن القطاع الخاص من استلام زمام الأمور لقيادة النشاط الاقتصادي وتحقيق عملية التحول والإصلاح الاقتصادي [٢].

فضلا عن ذلك فإن من أسباب التذبذب الحاصل بمعدلات النمو

---

(١) *Weadad saad & Chawiki Elmoussawi,The impact of military expenditure on economic frowth in developing countries. MENA.Case.ganrrl of development and economic policies.the Arab Planning Iinstitute. Kuwait.volume* ٩*.no* ٢.٢٠٠٧*.p*٣١

(٢) صبري زاير السعدي، رؤية تحليلية في آفاق التطور الاقتصادي في العراق، في د. احمد الكواز وآخرين، تصورات حول واقع ومستقبل الاقتصاد العراقي (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤) ص١٩.

استمرار الاختلالات الأمنية التي أثرت في القدرات الاقتصادية مع ما رافق ذلك من غياب وتدهور للبنية التحتية للمشاريع الصناعية والتجارية، الأمر الذي يجعل من الضروري أن تتبنى الدولة فكرة إنشاء المناطق المحمية التي تعد من أفضل الحلول في الوقت الحاضر في ظل غياب الأمن والاستقرار، فهذه المناطق ستزيد من الاستثمارات الواردة مما يساعد على توفير فرص العمل وتحريك النشاطات الاقتصادية المكملة والخدمية لهذه الاستثمارات والمشاريع، فضلا عن زيادة الاهتمام بالقطاع الزراعي ومشاريع الري الإستراتيجية وتقديم الدعم اللازم بالذات في مجال أسعار المنتجات الزراعية التي تعد أساسية في توفير المواد الغذائية وتحقيق الأمن الغذائي، مع ما يوفره هذا القطاع من مواد أولية للصناعات الصغيرة والغذائية منها على وجه التحديد لتزداد بذلك مساهمة القطاعات المختلفة وفي مقدمتها القطاع الزارعي بتكوين الناتج المحلي الإجمالي [(١)].

مما تقدم يتبين أن التغير في النمو الاقتصادي اظهر مستوى التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية فعندما يتحقق الأمن تتحسن مؤشرات التنمية، هذا التطور في المؤشرات يؤدي في الوقت ذاته إلى تعزيز الدعم المالي والمادي والبشري اللازم لاستمرار الأمن والاستقرار.

---

(١) د. كمال البصري، الموازنة الفدرالية لعام ٢٠٠٧ مالها وما عليها، ص٥ معلومات متاحة على الانترنيت .*www. Iraqstudent.net*

ثانيا: الإستثمار

يؤثر الأمن في التنمية من خلال الاستثمار عن طريق توقف العديد من المشاريع الإنتاجية والخدمية بسبب تردي الأوضاع الأمنية، مقابل ذلك تؤثر التنمية في الأمن عن طريق الاستثمار أيضا بعد أن تغيب الخطط والبرامج التنموية السليمة ليزداد التلكؤ الحاصل في المشاريع المختلفة، لتظهر بعدها المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وفي مقدمتها انخفاض المستوى المعاشي مع ما يرافقه من توسع في البطالة وانتشار الفقر لتزداد بذلك التهديدات غير المسلحة اتجاه الأمن.

ضمن إطار الحالة العراقية ولأن الاستثمارات سواء المحلية أم الأجنبية وبشقيها المباشر وغير المباشر لم تأخذ مداها الحقيقي في النشاطات الاقتصادية والاجتماعية خلال حقبة النظام السابق مما اثر في تحقيق الأمن والتنمية ويعود ذلك لأسباب سياسية واقتصادية وأمنية.

الجانب السياسي يتبين من خلال هاجس النظام السابق حيال الاستثمارات الأجنبية بأنها نوع من أنواع التدخل التي تهدد الاستقلال الاقتصادي، مع أن هذه الفكرة قد تبنتها أغلب الدول النامية مما انعكس على نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية لهذه الدول إذ بلغت نحو ٥.٣٪ من إجمالي التدفقات العالمية عام ١٩٨٠، بعدها حدث التغيير في مواقف هذه الدول اتجاه الاستثمارات مما جعل نسبة

تدفقها للدول النامية تزداد لتصل إلى ٣٠.٥٪ عام ٢٠٠٥ [(١)]، في حين بقي العراق وعلى الرغم مما يمتلكه من عوامل جذب للاستثمارات حيث وفرة الموارد الطبيعية والموقع الجغرافي فضلا عن الطاقات البشرية من دون استثمارات أجنبية تذكر.

الجانب الاقتصادي يبين أن تدنى حجم الاستثمارات يعود لطبيعة السياسة الاقتصادية للحكومة القائمة على تعزيز الإنفاق الاستهلاكي وزيادة دعم القطاع العسكري بالرغم من الانخفاض الحاصل في العوائد النفطية، بسبب تدني مستوى الإنتاج أو تقلبات الأسعار خلال فترات الحروب والعقوبات الاقتصادية وأن ما شجع الحكومة في البقاء على نهجها هذا خصوصا في السنوات الأولى للحرب ضد إيران هو حصولها على المساعدات المالية، كذلك توسعها بعمليات الاقتراض الداخلي والخارجي، فضلا عن قيام السياسة الاقتصادية على تهميش القطاع الخاص والحد من دوره في الاستثمارات على الرغم مما ظهر من بوادر لتحسين أداء هذا القطاع وزيادة مساهمته بالاستثمارات خصوصا عام ٢٠٠٠ بعد أن استحدث صندوق التنمية لتقديم الدعم للقطاع الخاص بالعملات الأجنبية، إلا أن ذلك واجه صعوبات عديدة من أهمها الإجراءات الإدارية المعقدة

---

(١) د. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨) ص ١٠٧.

فقد كان قرار منح القروض يستغرق شهورا أو سنوات، الأمر الذي جعل القطاع الخاص ينحصر وينزوي نتيجة السياسة الاقتصادية للنظام السابق [١].

أما الجانب الأمني فكان لغياب الاستقرار في العراق بالتحديد بعد عام ١٩٨٠ وما تلاها من أحداث قللت من مواصفات مناخه الاستثماري مما اضعف من فاعلية الاستثمارات المحلية ووضع قيود جديدة على تدفقات الاستثمار الأجنبي. السبب في ذلك أن هذه الاستثمارات لن تتواجد في مناطق التهديدات والتوترات فضلا عن تعرضها لعمليات منافسة بين الدول لجذبها الأمر الذي أدى إلى تراجع إمكانات العراق في تحقيق الأمن والتنمية، بعد غياب جزء مهم من التعزيزات المالية وهي إذا ما توافرت ستكون عاملا مساعدا لتطوير وتحسين أداء النشاط الاقتصادي والاجتماعي مع ما توفره من فوائد جانبية متمثلة بجذب الخبرات والتكنولوجيا وزيادة التبادل التجاري وتوفير فرص العمل [٢].

---

(١) د.هناء عبد الغفار السامرائي، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق، في د. تقي عبد سالم وآخرين، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (الطبعة الثالثة، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧) ص٨٧ ـ ٩٠.

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، تقرير آثار السلم والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا، مصدر سابق، ص٨.

بعد التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ سواء في الواقع السياسي أم الاقتصادي أصبح العراق بحاجة كبيرة للاستثمارات المحلية والأجنبية التي تعد من ضرورات تحقيق التطور والنهوض ثم بلوغ الأهداف التنموية. تأكيدا لذلك ومنذ السنة الأولى لدخول قوات التحالف إلى العراق اتخذ الحاكم المدني بول بريمر القرار ذا الرقم ٣٩ لعام ٢٠٠٣ الذي مثل الإطار القانوني أمام الاستثمارات الأجنبية وكخطوة أولى لتهيئة الأجواء المناسبة لقدومها إلى العراق [١]. ثم جاء بعد ذلك قانون الاستثمار الأجنبي المباشر ذو الرقم ١٣ لعام ٢٠٠٦ المتضمن للعديد من الإجراءات الإيجابية الضامنة والمحسوبة لصالح الاستثمارات الأجنبية المباشرة، منها ما يتعلق بتيسير الإجراءات الحكومية عن طريق استخدام أسلوب النافذة الواحدة (*shop one shop*)، كذلك الإعفاءات والسماحات الممنوحة للمستثمرين فقد وصلت الإعفاءات الضريبية إلى ١٥ سنة إذا ما تم إشراك المستثمرين العراقيين والى ١٠ سنوات في حال عدم إشراك المستثمرين العراقيين في المشاريع، فضلا عن توفر المجال لاستثمار الأراضي اللازمة للمشروع أو المساطحة لمدة تصل إلى ٥٠ سنة، وقد حدد هذا القانون الاستثناء الوحيد المتمثل بعدم دخول الاستثمارات الأجنبية للقطاع النفطي في مجال الاستخراج

---

(١) اونر اوزلو، مصدر سابق، ص ٥٣.

للنفط والغاز كذلك قطاع المصارف والتامين [١].

الوضع العام للعراق بعد عام ٢٠٠٣ وعلى الرغم من حاجته للإطار القانوني وأهميته في تسيير وتوجيه عمل هذه الاستثمارات، إلا أن غياب الأمن يعد القيد الأهم والمحدد الأكثر تأثيرا في عملية الجذب مع الأخذ بنظر الاعتبار الحوافز الاقتصادية فيما بعد، فالواقع يشير إلى عزوف الشركات الكبرى من الدخول والمساهمة بالمشاريع العراقية التي تطول فيها مدة استرداد رأس المال بعد أن غاب الاستقرار والأمن عن هذه المشاريع [٢].

تؤكد ذلك نتائج العديد من المؤشرات المستخدمة لبيان مدى الضرر الذي أصاب القدرات العراقية لجذب الاستثمارات بسبب العامل الأمني وغياب الخطط والبرامج التنموية السليمة، إذ أشار المؤشر المركب للمخاطر القطرية (يقسم هذا المؤشر الدول إلى خمس مستويات) إلى أن العراق قد احتل المرتبة الخامسة والأخيرة إلى جانب الصومال من بين ١٨ دولة عربية، بعد أن جمع ٤٠.٨ كدرجة تقييم

---

(١) د. عبد الحسين جليل ألغالبي، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد ٨، السنة٢٠٠٧، ص ٢٢.

(٢) عاطف لافي مرزوك، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق، (الطبعة الأولى، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧)ص٩٥.

عند عام ٢٠٠٤ مقابل ٨٦ درجة للكويت التي جاءت بالمرتبة الأولى كأفضل دولة عربية على وفق هذا المؤشر [(١)]، عام ٢٠٠٧ لم تتغير الأمور إذ بقي العراق عند المرتبة نفسها وبدرجة ٤٠.٩ [(٢)]، مما يعكس المستوى المتدني للاستقرار الأمني وهو ما أثر في عملية جذب الاستثمارات المتنوعة. مؤشر سهولة إدارة الإعمال هو الآخر يبين المكانة التي يحتلها العراق ضمن إطار المؤشرات العالمية التي تقيس مستوى الاستقرار ومقدار الأمن المتحقق فيه إذ جاء العراق بالمركز ١٤٤ من بين ١٥٥ دولة في العالم عند عام ٢٠٠٥، أما عام ٢٠٠٦ فقد احتل العراق المرتبة ١٤٥ من بين ١٧٥ دولة هذا المؤشر يوضح أيضا حالة عدم الاستقرار وضياع الأمن وهو ما يعاني منه العراق [(٣)].

بعدها يظهر مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب الذي يبين إدارة الحكم الصالح مع اهتمامه بكل الإجراءات والتطورات التي تهدد الأمن والاستقرار، منها التوترات الأثنية

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٤) ص ١٩٨ معلومات متاحة على الانترنيت *www.iaigc.org*.

(٢) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ (الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٧) ص ٢٠٦ معلومات متاحة على الانترنيت *www.iaigc.org*.

(٣) البنك الدولي، تقرير أنشطة ممارسة إدارة الأعمال (نيويورك، مؤسسة التمويل الدولي، ٢٠٠٦) ص.١٥٠

والنزاعات المسلحة والقلاقل الاجتماعية والتهديدات الإرهابية والصراع الداخلي فضلا عن الخلافات الحاصلة في الطبقة السياسية والدستور وأخيرا الانقلابات العسكرية، قيم هذا المؤشر تتراوح بين -٢.٥ و+ ٢.٥ القيمة الأعلى هنا هي الأفضل والأحسن [١].

احتل العراق مرتبة متأخرة ضمن مؤشر الاستقرار السياسي الذي يظهر من خلال الجدول (٢٤) إذ إن تردي الوضع الأمني قد أثر في إمكان جذب الاستثمارات الأجنبية فضلا عن الاستثمارات المحلية. تظهر قيم المؤشر كلها في الجدول سالبة ودون المستوى المطلوب فبعد أن حقق العراق قيمة - ٢.٣٦ عام ٢٠٠٣ وباستثمارات أجنبية بلغت ٣٢ مليون دولار، ازدادت قيم المؤشر سوءا إذ انخفضت قيمتها بنسبة تغير بلغت ٣٠٪ عام ٢٠٠٤ وهو ما جاء متوافقاً مع زيادة حدة التوتر والتهديدات إلا أن حجم الاستثمارات ازداد بنسبة تغير بلغت ٨٣٧٪ والسبب في ذلك هو بيع تراخيص شركات الهاتف النقال في العراق.

---

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم الصالح في الدول العربية، إحصاءات ومؤشرات (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩)ص١ معلومات متاحة على الانترنيت *www. undp.org*.

جدول (٢٤)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى العراق وقيم مؤشر الاستقرار السياسي وانتفاء العنف والإرهاب للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧

السنوات المتغيرات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الاستثمار الأجنبي المباشر مليون دولار	٣٢	٣٠٠	٥١٥	٣٨٣	٤٤٨
قيم مؤشر الاستقرار السياسي للعراق	-٢.٣٦	-٣.٠٧	-٢.٨٢	-٢.٩١	-٢.٨٢

المصدر:

(١) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم الصالح في الدول العربية، إحصاءات ومؤشرات (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩) معلومات متاحة على الانترنيت .www. undp.org

(٢) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨، معلومات متاحة على الانترنيت .www. Unctad.org

ثم ازدادت قيم المؤشر عام ٢٠٠٥ نتيجة التحسن النسبي في الأمن والاستقرار إذ بلغت نسبة التغير ٨٪ مع زيادة حجم الأموال والاستثمارات الأجنبية الواردة للعراق لتصل إلى أعلى مستوى لها فكانت نحو ٥١٥ مليون دولار، بحلول عام ٢٠٠٦ ومع انتشار العنف والإرهاب ليزداد حجم التهديدات والتوترات مما جعل قيمة المؤشر تنخفض مرة أخرى لتصل إلى ٢.٩١- وهو متوافق مع انخفاض الاستثمارات الواردة للعراق التي بلغت نسبة تغيرها مقدارا سالبا وصلت إلى ٢٥.٦٪، إلا أنه مع التحسن الذي طرأ عام ٢٠٠٧ من خلال توسع وزيادة سيطرة الحكومة على الجانب الأمني ارتفعت قيم المؤشر مقابل زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية التي ازدادت بنحو ٦٥ مليون دولار عن ما كانت عليه عام ٢٠٠٦.

النتائج التي أظهرتها قيم المؤشرات المختلفة تبين كم هو الغياب الحاصل لعوامل الجذب في المناخ الاستثماري التي من أهمها الاستقرار السياسي والأمني فعدم الاستقرار وغياب الأمن قد شكل العقبة الأهم بوجه تدفقات الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى العراق، فغياب الاستقرار يزيد من تكاليف الأمن والحماية للمشاريع الاستثمارية ويرفع من تكاليف النقل ويعمل على تجزئة الأسواق، وعلى الرغم من أن مناطق العراق الجنوبية والشمالية تتمتع بقدر معقول من الأمن والاستقرار إلا أن الأمر يتطلب أكثر من ذلك أي

ضرورة توفير الأمن لكل مناطق العراق لأن قرارات الاستثمار المباشر هي قرارات بعيدة المدى، أي أنها ذات أجل طويل مما يجعل اهتمام المستثمرين ولاسيما الأجانب منهم بالوضع السياسي والأمني للعراق بصورة عامة وليس كجزء منه وهذا ما يستدعي اتخاذ التدابير والمعالجات الجادة لإرساء وتحقيق الأمن والاستقرار في العراق، يمكن للعراق أن يتبنى حلاً آنيا مرحليا عن طريق تطبيق صيغة مناطق الاستثمار الآمنة في كل المحافظات وأين ما أمكن على أن تقوم الدولة بتوفير الحماية للمشاريع المقامة ضمن إطار هذه المناطق مع توفير مستلزمات البنية التحتية من كهرباء وماء وطرق واتصالات وغيرها [(١)].

الجانب الآخر الذي يبين طبيعة التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية وبالعكس ضمن إطار التجربة العراقية يكون عن طريق حجم التخصيصات الاستثمارية ونسبتها إلى الإنفاق العام. الجدول (٢٥) يبين أن حجم التخصيصات الاستثمارية قد بلغت نحو ثلث الإنفاق العام عند عام١٩٧٠ حيث الاستقرار والأمن وبداية السير بالاتجاه التنموي الواسع، ازدادت هذه التخصيصات عام ١٩٨٠ لأكثر من ٨ مرات عن ما كانت عليه بعد أن ازداد الإنفاق العام هو الأخر لأكثر

---

(١) د.نبيل جعفر عبد الرضا، مصدر سابق، ص ١١٦.

من ١٣ مرة، هذه الزيادة جاءت متوافقة مع طبيعة السياسة الاقتصادية آنذاك في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية حتى السنوات الأولى من الحرب ضد إيران مع استمرار الحرب وزيادة التدهور الأمني وما رافق ذلك من تلكؤ في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، الأمر الذي جعل التخصيصات الاستثمارية تنخفض لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٥ فهي لم تتجاوز ٦٪ من إجمالي الإنفاق العام، السبب في ذلك هو الآثار المزدوجة للحرب والعقوبات إذ تدهور أداء الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية. شهد الإنفاق الاستثماري التحسن بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ليبلغ عام ٢٠٠٠ نحو ٢٩٪ من إجمالي الإنفاق العام.

جدول (٢٥)
الإنفاق العام والإنفاق الاستثماري للعراق
للمدة ١٩٧٠ ـ٢٠٠٧
(مليار دولار ـ نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	١٩٧٠	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإنفاق العام / مليار دولار	١.٨	٢٤.١	٢٣.٩	٤٥.٣	٢.٠	٣.٧	١٣.٠	١٩.٠	٣٠.٠	٣٣.٠
الإنفاق الاستثماري/ مليار دولار	٠.٦٤	٥.٥	١٠.٣	٩.٠	٠.٣	١.١	١.٢	١.٦	٦.٢٥	١٠
نسبةالانفاق الاستثماري للإنفاق العام ٪	٣٥.٥	٢٢.٨	٤٣.٠	١٩.٩	٦.٠	٢٩.٠	٩.٢	٨.٤	٢٠.٠	٣٠.٠

المصدر:

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، المجموعات الإحصائية، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) وزارة المالية، الموازنات العامة للأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، صفحات متعددة.

(٣) وزارة المالية، دائرة الموازنات (بغداد، وزارة المالية، ٢٠٠٢) ص١١.

بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة ما حصل سواء على المستوى السياسي أم الاقتصادي فضلا عن غياب الأمن والاستقرار وضياع التنمية وهو ما انعكس على مختلف المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ومنها التخصيصات الاستثمارية، إذ بلغت عام ٢٠٠٤ نحو ٩٪ على الرغم من أن قيمتها المطلقة هي أكبر من التخصيصات الاستثمارية لعام ٢٠٠٠ إلا أن نسبتها إلى حجم النفقات العامة تعد منخفضة مقارنة مع حجم النفقات الاستثمارية لعام ٢٠٠٠.

بعدها ومع إعادة بناء مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية أخذت التخصيصات تزداد إذ بلغت نسبة تغير الإنفاق الاستثماري لعام ٢٠٠٥ نحو ٣٣٪ إلا أن نسبة هذا الإنفاق إلى الإنفاق العام استمرت بالانخفاض لتصل إلى ٨.٤٪.

بحلول عام ٢٠٠٦ ازدادت التخصيصات المالية للإنفاق الاستثماري حوالي أربع مرات عن ما كان عليه عام ٢٠٠٥ مما أدى إلى ارتفاع نسبة الإنفاق الاستثماري إلى الإنفاق العام لتبلغ ٢٠٪، مع ذلك ولأن طبيعة الأحداث من عنف وإرهاب وفساد وعدم استقرار عاقت تنفيذ البرامج والخطط الاستثمارات، إذ بلغت نسبة الإنجاز للمشاريع الاستثمارية عام ٢٠٠٦ نحو ٢٧.٦٪ للمناطق التي تقع خارج نطاق إقليم كردستان في حين أن نسبة الإنجاز في إقليم كردستان

الذي يتمتع باستقرار أمني كبير بلغت ١٠٠٪ [(١)].

عند عام ٢٠٠٧ بلغ حجم الإنفاق الاستثماري ثلث الإنفاق العام ومع ما رافق ذلك من استقرار ونتيجة التحسن النسبي في الأوضاع الأمنية الأمر الذي جعل نسبة تنفيذ وانجاز الاستثمارات للمناطق الواقعة خارج نطاق إقليم كردستان ترتفع إلى ٣٤.٤٪ مع بقاء نسبة الإنجاز لإقليم كردستان عند ١٠٠٪ [(٢)].

يتبين مما تقدم أن الاستقرار الأمني يؤثر في التنمية من خلال تعطيل وتقويض الاستثمار وهو ما يعد الأداة الفاعلة لتحقيق النمو الاقتصادي من ثم بلوغ الأهداف التنموية، أما تأثير التنمية في الأمن ومن خلال الاستثمار فيظهر بعد أن تزداد وتتوسع المشاريع مما يزيد من فرص العمل وتحسين المستوى المعاشي وهو ما يسهم بتعزيز الأمن والاستقرار والعكس صحيح.

ثالثا: التجارة الخارجية

تعد التجارة الخارجية من المتغيرات الاقتصادية التي تبين التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية لأنها تتعاطى مع العالم الخارجي لغرض

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الإنفاق الاستثماري، حجم التخصيصات السنوية والمصروف الفعلي ونسبة التنفيذ على مستوى القطاعات الاقتصادية للمدة ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٨ (بغداد، وزارة المالية، ٢٠٠٩) ص١٩

(٢)المصدر السابق، ص١٩.

تحقيق التوازن للنشاط الاقتصادي والاجتماعي باستخدام الصادرات والواردات من اجل الوصل إلى الأمن والتنمية.

يتضح هذا التأثير في العراق من خلال ما قدمه الأمن من عوامل وإجراءات تمثلت بالحروب والعقوبات التي عرقلت مسار التجارة الخارجية وتأثير ذلك بالتنمية فعندما كان العراق يتمتع بالاستقرار والأمن خلال حقبة السبعينات حققت التجارة الخارجية عن طريق مؤشراتها معدلات للنمو قدرت بنحو ٤.٤٪ للصادرات و٢٢.٥٪ للواردات، هذه الزيادة لصالح الواردات تعود للرغبة والحاجة الكبيرة في تحقيق التطور السريع والواسع لمختلف القطاعات سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم الخدمية خلال تلك الحقبة، أما نسبة التغير في الصادرات فأنها جاءت متوافقة مع اعتماد العراق على الصادرات النفطية بالدرجة الأساسية، في حين أن نسبة الواردات العسكرية وعلى الرغم من أنها تعد جزءاً مهما لتعزيز الأمن فقد بلغت نحو ٢٠٪ من إجمالي الواردات للمدة ذاتها [١]. تغيرت الأمور عام ١٩٨٠ إذ بدأت مرحلة فقدان الأمن والاستقرار من خلال الحرب التي أثرت بكل القطاعات الإنتاجية والخدمية في مقدمتها القطاع النفطي، مع ما رافق ذلك من زيادة الاهتمام بالقطاع العسكري مما

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ص ١٣٧وص ١٢٩

جعل معدلات التغير للصادرات والواردات تنخفض للمدة ١٩٨٠ - ١٩٨٩ بنسب سالبة بلغت نحو ٤.٩٪ للصادرات و٥.٥٪ للواردات، مقابل ذلك ازدادت الواردات العسكرية لتبلغ كمتوسط للمدة نحو ٥٠.٣٪ من إجمالي الواردات إذ بلغت نسبتها في بعض السنوات وكمثال على ذلك عام ١٩٨٤ نحو ٨٢٪ من إجمالي الواردات [1].

يضاف للزيادة الحاصلة في نسبة الواردات العسكرية مقابل الانخفاض في نسبة الواردات غير العسكرية زيادة التكاليف الاقتصادية للتجارة الخارجية بعد أن تغير مسار الصادرات والواردات للعراق نتيجة الحرب، فقد كان العراق يصدر ويستورد من خلال منافذه الطبيعية من موانئ ومطارات إلا انه بسبب الحرب صار يصدر ويستورد من خلال موانئ دول الجوار، وبالتحديد ميناء العقبة الأردني ليزيد ذلك من الأعباء المالية على التنمية والمتولد عن الاختلالات الأمنية.

عام ١٩٩٠ ومع بداية أزمة الكويت ازدادت الأمور سوءاً إذ أعقبتها حرب الخليج الثانية ثم العقوبات الاقتصادية الدولية فكانت النتيجة التدهور الشامل لكل مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، ولأن التجارة الخارجية جزءاً من الحياة

---

(١) المصدر السابق، ص ١٣٧وص ١٢٩.

الاقتصادية مما جعل مؤشراتها تنخفض بشكل كبير جدا إذ بلغت نسبة التغير مقداراً سالبا للمدة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ نحو ٦١٪ للصادرات و٥١٪ للواردات، ومن الدلائل على ذلك هو مؤشر الانكشاف التجاري[1] الذي بلغ كمتوسط للمدة ١٩٩٠ - ١٩٩٥ نحو ٢٣.٧٪، عند تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ظهر التحسن النسبي في مجال التجارة الخارجية إذ عاد العراق إلى تصدير النفط وزيادة وارداته من المواد الغذائية والأدوية مع بعض المواد اللأزمة ضمن إطار البرنامج الموقع لتزداد نسبة التغير للصادرات والواردات للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٣ إذ بلغت ١٧٠٪ و٧٩٪ على التوالي مما أظهر التحسن على مؤشر الانكشاف التجاري إذ بلغ كمتوسط للمدة نحو ٣٤.١٪ [2].

مع دخول قوات التحالف للعراق عام ٢٠٠٣ ونتيجة للتدمير الذي حصل وما رافقه من غياب للأمن وتراجع الأداء في القطاعات الإنتاجية والخدمية، الأمر الذي دفع الحكومة ومن قبلها سلطة الائتلاف إلى تعويض النقص الحاصل في مجال توفير الخدمات والحاجات

---

(١) الصادرات + الواردات
مؤشر الانكشاف التجاري تم حسابه على وفق المعادلة التالية = -------- ---------------------- × ١٠٠.
الناتج المحلي الإجمالي

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨ (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠٩) ص ٢١٥.

الأساسية عن طريق الواردات مع سعيها لزيادة حجم الصادرات النفطية ومحاولة تجاوز الآثار السلبية لغياب الأمن، فضلا عن ما تطلبته سياسة الإصلاح الاقتصادي من عملية الانفتاح وزيادة حجم التجارة الخارجية ودورها في تحقيق النمو الاقتصادي، إذ أثبتت الدراسات أن الدول التي تنفتح على العالم تحقق معدلات نمو أكبر بمقدار ٢٪ من الدول المنغلقة على نفسها، يتم هذا التأثير من خلال زيادة الإنتاج إذ تسهم وفرة الواردات بأداء دور مهم في هذه الزيادة على أن ترافق ذلك زيادة الاهتمام بالمتغيرات الاقتصادية الأخرى لتدعيم الزيادة وتعزيزها في معدلات النمو التي من أهمها الاستثمار(١).

ارتفعت مؤشرات التجارة الخارجية عام ٢٠٠٤ بنسبة تغير بلغت ٣٣٪ للصادرات و١١٤٪ للواردات، عند عام ٢٠٠٦ ونتيجة زيادة العمليات المسلحة والإرهاب فضلا عن انتشار العنف انخفضت نسبة التغير في التجارة الخارجية لتصل إلى أدنى مستوى لها إذ بلغت ٤٪ للصادرات و ١٩٪ للواردات، عام ٢٠٠٧ بعد أن تمكنت الدولة في الحد من العمليات الإرهابية وتحجيم قدرات المجموعات المسلحة الأمر الذي انعكس بالتحسن وزيادة نسبة التغير للتجارة الخارجية

---

(١) التجارة الخارجية والنمو الاقتصادي، مجلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٧٣، السنة ٢٠٠٨، ص٧.

فكانت ١٩٪ للصادرات و١٠٪ للواردات [(١)].

يتبين أن التجارة الخارجية من المعايير التي توضح التأثير الحاصل بين الأمن والتنمية، فعندما تنشط التجارة الخارجية يعني ذلك إمكان توفير مختلف المواد والحاجات بصورة كبيرة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار ثم انعكاس ذلك على تحسن المستوى المعاشي وزيادة الرفاهية ليتحقق عندها الأمن والاستقرار، أما في حالة اختلال التجارة الخارجية فهذا يعني إمكان حدوث شحه في المواد الواردة فضلا عن تباطؤ الصادرات عندها ستزداد الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية وهو ما يؤدي إلى انعدام الاستقرار بعد أن يغيب الأمن.

رابعا: المديونية

تعد المديونية من ضمن المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لمعرفة طبيعة التجاذب الحاصل بين الأمن والتنمية خصوصا لدولة مثل العراق، الذي يمتلك القدرات الكبيرة من الموارد الطبيعية المختلفة فضلا عن الطاقات البشرية التي تجعله في غنى عن التعاطي مع موضوعة الاقتراض سواء الداخلي أم الخارجي، إلا أن التفكير

---

(١) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٣٥٩.

بالأمن على وفق منطق زيادة القدرات العسكرية والتسلح ثم الاندفاع وراء الحروب جعله يدخل ميدان المديونية لتدمر التنمية فيما بعد.

الجدول (٢٦) يبين أن العراق خلال حقبة السبعينات ونتيجة لتوافر الأمن والاستقرار فضلا عن وجود المسار الصحيح للتنمية استطاع أن يؤمن الإمكانات المالية التي تحافظ على استمرارية الأمن والتنمية في الوقت ذاته، وهو ما ينعكس من خلال المستوى المتدني للمديونية إذ بلغت لعام ١٩٧٠ نحو ١٠١ مليون دولار ازدادت عام ١٩٧٥ بنحو ٢٦ مليون دولار فقط بنسبة تغير بلغت ٥.٨٪.

جدول (٢٦)

حجم المديونية العراقية ونسبة تغيرها

للمدة ١٩٧٠ ـ ٢٠٠٤

(مليار دولار ـ نسبة مئوية)

المتغيرات السنوات	المديونية	نسبة التغير
١٩٧٠	٠.١٠١	—
١٩٧٥	٠.١٢٧	٥.٨
١٩٨٠	٢.٤٩١	١١٠.٤
١٩٨١	٣.٠٤٣	٢٢.١
١٩٨٢	٢.١٨٨	٢٨.٠ـ
١٩٨٣	٦.٥٩٠	٢٠١.١
١٩٨٤	٨.٢١٦	٢٤.٦
١٩٨٥	١١.٥٣٤	٤٠.٣
١٩٨٦	١٢.٨٩٤	١١.٧
١٩٨٧	١٥.٨١٧	٢٢.٦
١٩٨٨	٢٠.١٠٩	٢٧.١
١٩٨٩	٢٢.٧٧٧	١٣.٢
١٩٩٠	٢٢.٨٤٦	٠.٣

١٩٩١	٤٦.٤١١	١٠٣.١
١٩٩٢	٥٠.١٢٤	٨.٠
١٩٩٣	٥٤.١٣٤	٨.٠
١٩٩٤	٥٨.٤٦٥	٨.٠
١٩٩٥	٦٣.١٤٢	٨.٠
١٩٩٦	٦٨.١٩٤	٨.٠
١٩٩٧	٧٣.٦٤٩	٨.٠
١٩٩٨	٧٩.٥٤١	٨.٠
١٩٩٩	٨٥.٩٠٥	٨.٠
٢٠٠٠	٩٢.٧٧٧	٨.٠
٢٠٠١	١٠٠.١٩٩	٨.٠
٢٠٠٢	١٠٨.٢١٥	٨.٠
٢٠٠٣	١١٦.٨٧٤	٨.٠
٢٠٠٤	١٢٦.٢٢٣	٨.٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

د. احمد الكواز، الديون الخارجية القروض والتعويضات حالة العراق، في احمد الكواز وآخرين، تصورات حول مستقبل الاقتصاد العراقي (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤) ص١٥١-١٥٦.

أوضاع العراق لم تبق على ما كنت عليه وخصوصا بعد عام ١٩٨٠ حيث اندلاع الحرب ضد إيران ولأن الحرب وبكل المقاييس سواء للدولة المنتصرة أم المهزومة تعد من مقوضات الأمن والاستقرار وتكبد أطرافها الخسائر، مما يدفع الدول المتحاربة للقيام بعمليات الاقتراض الداخلي أو الخارجي بهدف تعزيز القدرات العسكرية المتزايدة والمتزامنة مع إطالة أمد الحرب، فضلا عن ضرورة توفير الدعم اللازم للجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمحافظة على ديمومة الحياة وبالتحديد للمدنيين منهم.

الأمر الذي جعل العراق يدخل ضمن إطار المديونية إذ بلغت عند عام ١٩٨٠ أكثر من ٢.٤ مليار دولار أي إنها ازدادت بنحو عشرين مرة عن ما كانت عليه عام ١٩٧٥ ، يرافق ذلك تبني العراق لسياسية (البندقية والزبده) حيث الاستمرار بتعزيز الإنفاق العسكري مع المحافظة على مستوى الإنفاق الاقتصادي والاجتماعي نفسه بالذات في السنوات الأولى للحرب، يظهر ذلك بوضوح من خلال التخصيصات المالية المرصودة للإنفاق التنموي إذ ازدادت من ٢.٨ مليار دولار عام ١٩٧٨ ليبلغ ٥.٢ مليار دولار عام ١٩٨٠ ثم ازدادت إلى ٧.٧ مليارات دولار عام ١٩٨٢ ، تحقق ذلك من خلال استخدام العراق لاحتياطياته من النقد الأجنبي التي كانت قد بلغت نحو ٤٠ مليار

دولار عند إعلان الحرب ضد إيران، فضلا عن حصوله على المساعدات والمنح والقروض من الدول العربية والأجنبية كذلك من المؤسسات المالية الدولية [١].

بعدها ولأن الحرب أخذت مسار الاستنزاف للقدرات المالية والمادية والبشرية مع ما رافقه من تدني في حجم الإنتاج ولمختلف القطاعات الاقتصادية ومن أهمها القطاع النفطي، اضطر العراق حينها للتوسع بعملية الاقتراض لتتجاوز مديونيته حاجز ٢٢.٨ مليار دولار عام ١٩٩٠ بنسبة تغير بلغت ٢٧.٥ ٪ عن عام ١٩٨٠. عام ١٩٩١ وبعد غزو الكويت واندلاع حرب الخليج الثانية التي أسهمت بشكل كبير بتدهور الاستقرار والأمن في الوقت ذاته جعلت المديونية العراقية تزداد لأكثر من الضعف عن ما كانت عليه عام ١٩٩٠، إذ بلغت أكثر من ٤٦.٤ مليار دولار عام ١٩٩١ بنسبة تغير ١٠٣.١٪ ولتكون دليلاً واضحاً على حجم التدهور الذي أصاب العملية التنموية حينها.

استمرت بعدها زيادة حجم المديونية بنسبة تغير ثابتة بلغت ٨٪ والقائمة على أساس تراكم خدمة الدين نتيجة توقف العراق عن تسديد ما بذمته من ديون بعد فرض العقوبات الاقتصادية لتبلغ نحو

---

(١) عباس النصراوي، مصدر سابق، ص١١١ ـ ١١٧.

١٢٦.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٤. فضلا عن مبلغ ٥٧.٢ مليار دولار كمبالغ لعقود معلقة وهي عقود كان النظام السابق قد أبرمها مع الشركات الأجنبية والعربية إذ توزعت قيمة هذه

العقود على أساس عقود الشركات الروسية التي بلغت نحو ٩٠٪ من القيمة الإجمالية للعقود مقابل ٦٪ هي نسبة الشركات الهولندية في حين أن الشركات الفرنسية والصينية والمصرية والإماراتية قد بلغت نسبة كلا منها مقداراً متساوياً هو ١٪ [١].

أما التعويضات فجاءت عن طريق الدعاوي المرفوعة من قبل أفراد وشركات ضد الحكومة العراقية كخسائر لحقت بهم في أثناء غزو الكويت وبعده، قيمة هذه التعويضات قدرت بنحو ٥٢.٥ مليار دولار، استطاع العراق تسديد مبلغ ١٩.٢ مليار دولار عن طريق خصم نسبة ٢٥٪ من عائدات تصدير النفط خلال مدة تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٥٪ بعد عام ٢٠٠٣[٢].

بعد التغيير الذي حصل في السياسة الاقتصادية للعراق الذي

---

(١) د. احمد الكواز، الديون الخارجية القروض والتعويضات حالة العراق، في احمد الكواز وآخرين، تصورات حول مستقبل الاقتصاد العراقي (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤) ص١٥٩.

(٢) اونر اوزلو، مصدر سابق، ص ٤١ وص١٠٦.

تزامن مع تغيير النظام السياسي عام ٢٠٠٣ ومن أجل إيجاد الحلول المناسبة للمشكلات الاقتصادية التي يعاني منها وأهمها مشكلة المديونية، على الرغم من أن هذه الديون تم تحديدها دون أن يكون هناك ممثل عن الجانب العراقي وعدم الرجوع أو الاعتماد على سجلات ووثائق الحكومة العراقية، الأمر الذي جعل الواقع الجديد يفرض على النظام الحالي أن يتحمل وزر وأعباء ديون النظام السابق، فضلا عن أن هذه الديون قد أضيفت إليها مبالغ أكبر من قيمتها الحقيقية نتيجة تراكم خدمة الدين لتصبح عقوبة إضافية لعقوبات سابقة مما جعلها إشكالية تتصل بالقانون الدولي، جزء من هذه المسؤولية يتحملها مجلس الأمن الدولي الذي كان قد أصدر قرار العقوبات الاقتصادية عام ١٩٩٠ [(١)]. لذلك فأن المديونية أصبحت أداة للتأثير في الاقتصاد العراقي سواء كتكاليف أم كسياسات فضلا عن عوامل أخرى مما جعله يتبنى سياسات الإصلاح الاقتصادي على وفق رؤية صندوق النقد الدولي.

مما تقدم يتبين أن غياب الأمن المتمثل بالحروب والعقوبات الدولية قد عرقل التنمية وإمكان بلوغ أهدافها، بالمقابل فان تهالك

---

(١) د. همام الشماع، المشروعات السياسية والقانونية لديون وتعويضات العراق، في د. تقي عبد السلام وآخرين، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (الطبعة الثالثة، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧) ص١٩.

التنمية قلل من الدعم المتوافر لمواجهة التهديدات المسلحة وغير المسلحة بعد أن أثقل كاهل الاقتصاد العراقي بمديونية كبيرة جدا لتكون فيما بعد أحد الأسباب الرئيسة لتغير طبيعة السياسة الاقتصادية بعد أن تغير النظام السياسي فيه.

خامسا: الفقر

التفكير بالأمن ولاسيما بالتهديدات المسلحة من قبل النظام السابق قد عبر عنها بزيادة الإنفاق الموجه للقطاع العسكري سواء في مجال الاستيرادات العسكرية أم التصنيع العسكري فيما بعد، مما أدى إلى انتشار التهديدات غير المسلحة وفي مقدمتها الفقر الذي يعد من مقوضات الأمن مع أنه من عوامل تدمير التنمية، عن طريق استنزافه للقدرات المالية والمادية المتوافرة التي كان بالإمكان توجيهها للنشاطات الإنتاجية والخدمية لتزيد من معدلات النمو المتحقق، فضلا عن ذلك فأن انتشار هذه التهديدات ومنها الفقر قد أسهمت بإبعاد شريحة واسعة من أبناء المجتمع من المشاركة وأخذ فرصتهم في تحقيق الأمن والتنمية. ذلك لأن الفقر يولد الفقر فالشخص الفقير والعائلة الفقيرة لديهما احتمال متزايد في عدم مساهمتهم بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، ومحدودية الخدمات التعليمية والصحية التي من الممكن أن يحصلوا عليها الأمر الذي

يجعل من الصعب اندماجهم في المؤسسات المهمة داخل المجتمع [(١)].

ظهر الفقر وانتشر في العراق متزامنا مع زيادة الاختلالات الأمنية وتوسعها التي بدورها دفعت إلى حدوث الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية مما زاد وعمق من التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية، فقد انتشر الفقر وبدأ بالظهور خلال حقبة الثمانينات بعد اندلاع الحرب مما يدل على ذلك نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع والمطلق، إذ بلغ عدد السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع وهو ما يعني عدم إمكان الفرد من توفير الحاجات الأساسية من المواد الغذائية عام ١٩٨٨ نحو ٣٪ لسكان الحضر و٨٪ لسكان الريف ازدادت هذه النسبة بعد دخول العراق مرحلة العقوبات الاقتصادية وهي من أفضل المراحل التي انتعشت وتوسعت بها التهديدات غير المسلحة لتبلغ نسبة الفقر نحو ٢٠٪ لسكان الحضر و٢٢.٣٪ لسكان الريف عام ١٩٩٣، أما السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق الذي يعني عدم إمكان توفير الحاجات الأساسية من غير المواد الغذائية إذ بلغت عام ١٩٨٨ نحو ٢٥٪ لسكان الحضر و٣٤٪ لسكان الريف لتزداد عام ١٩٩٣ ولتبلغ

---

(١) د. عدنان ياسين مصطفى، مصدر سابق، ص ١٧٠.

٧٢٪ لسكان الحضر و٧١.٦٪ لسكان الريف [(١)].

هذه الزيادة بنسبة الفقر وسرعة انتشاره جاءت نتيجة طبيعية لضعف قدرة الدولة والقطاع الخاص في خلق فرص العمل وتوليدها بعد أن استنزفت الحروب والعقوبات أغلب الموارد المالية والمادية فضلا عن مساهمتها في تدني الطاقات والقدرات البشرية، نتيجة هذا الانحدار بقيم المؤشرات التي تبين حجم الفقر ومع وجود النزعة الاستهلاكية لدى العائلة العراقية، الأمر الذي جعلها تزيد نسبة إنفاقها اتجاه السلع الغذائية إلى حوالي ثلثي دخلها مقابل انخفاض نسبة إنفاقها على السلع الكمالية، وتأكيدا لذلك أشارت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة عام ١٩٩٥ إلى أن ثلثي سكان العراق انخفض مستواهم المعاشي إلى ٣٠٪ عن ما كانوا عليه عام ١٩٨٨ [(٢)]. استمر الفقر عند المستويات نفسها عام ٢٠٠٢ إذ بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع نحو ٤٤.٦٪ مقابل ٦٥.٣٪ هي نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق [(٣)].

---

(١) د.نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد ١٩، السنة٢٠٠٧، ص٦.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٤٢.

(٣) ندوة هلال جودة، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠ ـ ٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص ١٣٤.

بعد التغيير الحاصل عام ٢٠٠٣ وما جرى من انفلات للأمن وتدهور الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي حيث التوقف شبه التام لمختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية، مما جعل الفقر ينتشر ويتوسع ويبقى ضمن المستويات العالية ليزيد من الأعباء الملقاة على التنمية، فبعد أن كانت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المدقع نحو ٢٥.٨٪ عام ٢٠٠٣ ازدادت النسبة إلى ٣١٪ عام ٢٠٠٥ أي حوالي ثلث سكان العراق يعيشون تحت خط الفقر المدقع، أما نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر المطلق فقد ارتفعت من ٥٧٪ عام ٢٠٠٣ إلى ٦٠٪ عام ٢٠٠٥ [1]، مما يعني أن أكثر من نصف سكان العراق ليس بإمكانهم توفير حاجاتهم الأساسية من غير المواد الغذائية.

عند عام ٢٠٠٧ أخذت نسبة الفقر بالانخفاض إذ بلغت ٢٢.٩٪ مع أن انتشاره بين الريف والحضر كان بنسب مختلفة، ففي الريف بلغ نحو ٣٩.٣٪ مقابل ١٦.١٪ هي نسبة الفقر في الحضر [2]. تأكيدا لكل ذلك جاءت مؤشرات تحقيق أمن الإنسان لتظهر حجم ومقدار

---

(١) المصدر سابق، ص ١٣٦ ـ ١٣٩.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق (بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٩) ص٩ ـ ١١.

تأثير الفقر في الأمن ومنه في التنمية، فمؤشر دليل آثار فقدان أمن الإنسان قد بين أن تدني مستوى دخل الأسرة يسهم بنسبة ٧١.٣٪ في فقدان أمن الإنسان في العراق، في حين مؤشر دليل تحقيق امن الإنسان قد أشار إلى أن تامين دخول مناسبة للأفراد يسهم بتحقيق الأمن بنسبة ٩٨.١٪ [(١)].

يظهر مما تقدم أن الفقر هو أحد العوامل الأساسية التي تبين طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية فكلما زادت التوترات الأمنية تطلب الأمر استنزاف القدرات المالية والمادية لمواجهة هذه الاختلالات، ليسهم ذلك بظهور المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي من أهمها انخفاض المستوى المعاشي وتدني مستوى الإنتاج مع ارتفاع معدل البطالة والفقر، بعد توقف المشاريع الإنتاجية والخدمية وليرافق ذلك انخفاض معدلات النمو الاقتصادي وهو ما يدل على تلكؤ العملية التنموية، بالمقابل فان ضعف القدرات التنموية خصوصا الدعم الحكومي في معالجة مشكلة الفقر سيزيد من انتشاره مما يعني زيادة التهديدات غير المسلحة للأمن.

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٩٠ ـ ١٩٣.

سادسا: الطاقة (النفط والكهرباء)

الطاقة هي عصب الحياة ومصدر استمراريتها إذ ارتبطت بها كل الأنشطة التي تمارس من قبل الإنسان ومن أهم أوجهها التي تتمتع بقوة تأثير هي النفط والكهرباء. واقع تجربة العراق في موضوعة التأثير الحاصل بين الأمن والتنمية عن طريق الطاقة وبالتحديد النفط والكهرباء تعد من التجارب النادرة التي ليس لها مثيل، فقد أسهمت هذه المصادر على الرغم من وفرتها في تعطيل الخطط والبرامج التنموية نتيجة للتداعيات ألتي أصابت الأمن والاستقرار، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

١. النفط

يعد العراق ثالث أكبر دولة بعد السعودية وإيران من حيث الاحتياطي النفطي المؤكد إذ قدرت كمية النفط فيه بنحو ١١٥ مليار برميل ليشكل نسبة ١١٪ من الاحتياطي العالمي المؤكد، في حين هنالك دراسات وتقديرات تشير إلى أن الاحتياطي النفطي المحتمل في العراق أكثر من ذلك قد يصل إلى مستوى الاحتياطي السعودي البالغ ٢٥٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي، هذه التقديرات قائمة على أساس أن عمليات التنقيب عن النفط في العراق توقفت منذ عام ١٩٨٠ حين لاحت بوادر تقويض الأمن من خلال اندلاع الحرب

ضد إيران، فضلا عن إن هناك نحو ٥٠٪ من الحقول النفطية لم يجر تقويمها بعد خصوصا في المنطقة الشمالية والغربية التي يعتقد أنها تحتوي على ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطي النفطي[١].

الظروف والإحداث التي مر بها العراق المتمثلة بالحروب والنزاعات والعقوبات الاقتصادية هي من أهم ما قوض الأمن فضلا عن أنها غيبت التنمية. لقد أثرت الاختلالات الأمنية في القطاع النفطي إذ التقلبات في كمية الإنتاج والصادرات.

خلال حقبة السبعينات ولان العراق تمتع بالأمن والاستقرار النسبي ازداد الإنتاج ليصل إلى أعلى مستوياته عام ١٩٧٩ إذ بلغ نحو ٣.٥ ملايين برميل يوميا في حين كانت كمية الصادرات قد بلغت نحو ٣.٢ ملايين برميل يوميا [٢]، وعلى الرغم من اندلاع الحرب في أب ١٩٨٠ إلا أن إنتاج النفط للعراق قد تجاوز ٢.٦ مليون برميل يوميا، لتزداد معه الصادرات إذ تجاوزت ٢.٤ مليون برميل يوميا، كما يظهر ذلك الجدول (٢٧) فمع استمرار الحروب والنزاعات ثم العقوبات بدأت مرحلة غياب الأمن التي ألقت بظلالها على مؤشرات

---

(١) د. نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مصدر سابق، ص٧.

(٢) *OPEC. Annual Stastical Bulletin.* ٢٠٠٧. *(Austria.OPEC.*٢٠٠٧*).summary tables and basic indicators.p*٤ *&p*١٣

الإنتاج النفطي وصادراته إذ انخفض الإنتاج عام ١٩٨٤ ليبلغ مقدارا أقل مما كان علية عام ١٩٧٠ بنحو ٣٢٧ ألف برميل يوميا ، في حين انخفضت الصادرات عند عام ١٩٨٤ بسبب الحرب لتبلغ ٩٧٠ ألف برميل يوميا ، أي أن نسبة تغير الصادرات عن عام ١٩٨٠ بلغ مقدارا سالبا وصل إلى ٢٦.٤٪.

جدول (٢٧)

تطور الإنتاج والصادرات النفطية للعراق

للمدة ١٩٧٠ - ٢٠٠٧

(مليون برميل/ يوم ـ نسبة مئوية)

السنوات	الإنتاج	نسبة التغير ٪	الصادرات	نسبة التغير ٪
١٩٧٠	١.٥٤٨	ـ	١.٤٩٨	ـ
١٩٧٢	١.٤٦٥	٥.٣	١.٤٣٦	٤.١ـ
١٩٧٤	١.٩٧٠	٣٤.٤	١.٩٢٥	٣٤.٠
١٩٧٦	٢.٤١٥	٢٢.٥	٢.٢٤١	١٦.٤
١٩٧٨	٢.٥٦٢	٦.٠	٢.٣٨٤	٦.٣
١٩٨٠	٢.٦٤٦	٣.٢	٢.٤٨٢	٤.١
١٩٨٢	١.٠٧٨	٥٩.٢ـ	٠.٨٤٦	٦٥.٩ـ
١٩٨٤	١.٢٢١	١٣.٢	٠.٩٧٠	٨٨.٥ـ
١٩٨٦	١.٨٧٦	٥٣.٦	١.٦٢٥	١٥٧٥.٥

١٩٨٨	٢.٧٤٤	٤٦.٢	٢.٤٨٣	٥٢.٨
١٩٩٠	٢.١١٢	٢٣.٠	١.٧٣٧	٣٠.٠-
١٩٩٢	٠.٥٢٦	٧٥.٠-	٠.٠٦٠	٩٩.٦-
١٩٩٤	٠.٧٤٨	٤٢.٢	٠.٢٦٧	٤٣٥.٠
١٩٩٦	٠.٧٤٠	١.٠-	٠.٢٤٩	٦.٧
١٩٩٨	٢.١٨١	١٩٤.٧	١.٧٠٠	٥٨٢.٧
٢٠٠٠	٢.٨١٠	٢٨.٨	٢.٣٢٩	٣٧.٠
٢٠٠٢	٢.١٢٦	٢٤.٣-	١.٦٢٥	٣٠.٢-
٢٠٠٣	١.٣٧٧	٣٥.٢-	٠.٨٦٦	٤٦.٧-
٢٠٠٤	٢.١٠٧	٥٣.٠	١.٣٦٩	٥٨.٠
٢٠٠٥	١.٨٥٣	١٢.٠-	١.٢٨٧	٥.٩-
٢٠٠٦	١.٩٥٧	٥.٦	١.٣٧٧	٦.٩
٢٠٠٧	٢.١٨٣	١١.٥	١.٦٢٥	١٨.٠

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على.

OPEC. Annual Stastical Bulletin. ٢٠٠٧. (Austria.OPEC. ٢٠٠٧). summary tables and basic indicators. p٤ &p ١٣

استمر الانخفاض في الطاقات الإنتاجية والتصديرية لتصل إلى أدنى مستوى لها عام ١٩٩٢ فكانت نسبة تغيرها عن عام ١٩٩٠ مقدارا سالبا بلغ ٧٥٪ للإنتاج و٩٩.٦٪ للصادرات وان هذا الانحدار في الإنتاج والصادرات سببه حرب الخليج الثانية والعقوبات

الاقتصادية التي جعلت القطاع النفطي يتدهور بعد أن انخفض حجم الاستثمارات الموجه لهذا القطاع التي تعد ضرورية من أجل تحسين وتطوير الحلقات الإنتاجية والتصديرية فيه.

نتيجة توقيع اتفاقية النفط مقابل الغذاء والدواء تحسن أداء القطاع النفطي من حيث الإنتاج والصادرات وهو ما ظهر من خلال مقدار الزيادة المتحققة عام ١٩٩٨ عن عام ١٩٩٢ إذ بلغت أكثر من ١.٦ مليون برميل يوميا للإنتاج والصادرات، حقق بعدها العراق ارتفاعا في الإنتاج والصادرات عام ٢٠٠٠ إذ تجاوز ٢.٨ مليون برميل يوميا للإنتاج و٢.٣ مليون برميل يوميا للصادرات.

عند عام ٢٠٠٣ ونتيجة للتغيير الحاصل ومع انتشار العنف والإرهاب والمجموعات المسلحة، انخفض إنتاج النفط بنسبة تغير سالبة بلغت ٣٥.٢٪، لتأخذ بعد ذلك مؤشرات القطاع النفطي بالتحسن على الرغم من التذبذب الحاصل في الإنتاج والتصدير بسبب الاختلال الأمني ليبلغ الإنتاج أفضل مستوى له عام ٢٠٠٧ إذ بلغ نحو ٢.٢ مليون برميل يوميا في حين بلغت الصادرات النفطية أكثر من ١.٨ مليون برميل يوميا، هذا التحسن الذي طرأ على القطاع النفطي ناتج عن الاهتمام الذي يحظى به لدوره الكبير في تكوين الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت مساهمته

بأكثر من ٦٥٪ عام ٢٠٠٤ [1]. فضلا عن دوره في توفير العملات الأجنبية ومساهمته في تكوين الإيرادات العامة فقد بلغت نسبة مساهمته عام ٢٠٠٧ بنحو ٨٥٪ [2]. نتيجة ذلك أصبح القطاع النفطي أحد أهم الأهداف للمسلحين والإرهابيين فضلا عن رجال العصابات المتخصصين بسرقة النفط وتهريبه، من هنا أشارت التقارير إلى أن مفاصل القطاع النفطي قد استهدفت وبالتحديد شبكة خطوط أنابيب النفط التي تعد أسهل الحلقات استهدافا إذ تعرضت لنحو ٧٥٪ من إجمالي الهجمات المنفذة على القطاع النفطي عام ٢٠٠٣ والبالغة ٤٠ هجوما، في حين بلغ إجمالي الهجمات التي استهدفت شبكة خطوط أنابيب النفط للمدة ٢٠٠٣ - ٢٠٠٧ كانت ٢٨٠ هجوما وعملا تخريبيا لتشكل نسبة ٧٠٪ من إجمالي ما تعرض له قطاع النفط من هجمات وأعمال تخريبية التي بلغت ٤٠٠ هجوم للمدة ذاتها[3].

تشير إحصاءات وزارة النفط إلى إن مجموع الأعمال التي تعرضت لها شبكة خطوط الأنابيب للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ وصلت إلى ٥٠٦

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص١٧.

(٢) وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٤٤.

(٣) مصطفى إلهيتي ونيكول ستراكة، هجمات المتمردين على قطاع النفط العراقي، مجلة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد ٦، السنة٢٠٠٧، ص٣٩ ـ ٤٠.

هجمات، كان منها ٢٥٦ هجوماً على خطوط الأنابيب النفطية و٢٠٢ على أنابيب شركة نفط الشمال، مقابل ٤٨ هجوما هو ما تعرضت له أنابيب شركة نفط الجنوب [١]، الانخفاض في عدد الهجمات على شركة نفط الجنوب متأتٍ من أن المنطقة الجنوبية تعد أكثر أمناً واستقرارا بعد إقليم كردستان من بقية مناطق العراق، هذه الأحداث جعلت إنتاج النفط يتأرجح متأثرا بمقدار ما متوافر من أمن.

الجانب الأخر الذي يبين تأثير غياب الأمن في القطاع النفطي ومنه في التنمية هو الآبار النفطية وما تعرضت له من هجمات وأعمال تخريبية التي أخذت أشكالا متعددة منها [٢]:

أ) الاعتداء المباشر على منظومة رأس البئر *well head*

ب) وضع المتفجرات في مواقع الآبار لتعوق عمليات الحفر والاستصلاح.

ج) تخريب الأنابيب الناقلة للنفط الخام من رأس البئر إلى محطات عزل الغاز.

---

(١) سرمد عباس جواد، اثر العمليات الإرهابية على القطاع النفطي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٧، ص٩.

(٢) وزارة النفط، دائرة المفتش العام، تقرير الشفافية الثالث عام ٢٠٠٦ (بغداد، وزارة النفط، ٢٠٠٧) ص٤٨.

د) تخريب منظومة الماء الصناعي المنتشرة في الحقول المنتجة أو المراد تطويرها مما يسهم بتأخير عمليات الحفر والإصلاح ومن ثم إكمال هذه الحقول.

هـ) تدخل المجموعات المسلحة والعصابات بالاعتداء على الكوادر الإدارية والفنية للحقول.

كل هذه الأعمال والاعتداءات جعلت عمليات الإنتاج والتصدير تتوقف لفترات طويلة، إذ بلغ عدد الأيام التي توقف فيها تصدير النفط من المنفذ الشمالي فقط ومنذ عام ٢٠٠٤ إلى النصف الأول من ٢٠٠٦ نحو ٦٥١ يوما من أصل ٩١٢ يوماً أي أن نسبة التوقف قد بلغت ٧١.٣٪ [١]، مما جعل الخسائر المالية للقطاع النفطي كبيرة ومؤثرة ليؤدي ذلك فيما بعد إلى تدني القدرات المالية للدولة.

الاستثمارات الموجهة للمشاريع النفطية هي الأخرى واجهت المصير نفسه إذ إن الأعمال الإرهابية والمجاميع المسلحة قللت من إمكان تنفيذ هذه الاستثمارات إذ بلغت نسبة الانجاز السنوي للاستثمارات في المشاريع النفطية عام ٢٠٠٥ نحو ٣٦٪ للاستثمارات المحلية و٥٥٪ للاستثمارات الأجنبية، انخفضت بعدها نسبة الانجاز عام ٢٠٠٦ نتيجة انتشار العنف المسلح لتبلغ نحو ١٧٪ للاستثمارات المحلية و٦.٩٪

---

(١) المصدر سابق، ص ٤٨.

للاستثمارات الأجنبية بنسبة تغير سالبة بلغت ٥٢٪ و٨٧.٤٪ على التوالي[١].

يتبين مما سبق إن غياب الأمن عن طريق الأعمال الإرهابية والتخريبية التي طالت القطاع النفطي قد انعكست نتائجها سلبا على مجمل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية العاملة باتجاه تحقيق التنمية، بعد أن استنزفت عملية إعادة الأعمار والتأهيل للمشاريع النفطية المتضررة الكثير من الأموال التي من المفترض أن توجه للمشاريع التنموية الأخرى، فضلا عن أن تعرض الأنابيب الناقلة للنفط من الآبار إلى مصانع التكرير أسهم بانخفاض المعروض من المشتقات النفطية مقابل ارتفاع الطلب، مما دفع الحكومة إلى تأمين العجز عن طريق الاستيرادات ليشكل ذلك عبئاً إضافياً على قدرات الحكومة في تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية [٢].

مما تقدم يظهر إن توفير الأمن للقطاع النفطي يسهم بشكل كبير في إيجاد الحلول المناسبة للعديد من المشكلات ذات الإبعاد الاقتصادية والاجتماعية، من أهمها توفير فرص العمل وزيادة الدخول وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وتوفير السلع

---

(١) وزارة النفط، دائرة المفتش العام، تقرير الشفافية الثالث عام ٢٠٠٦، مصدر سابق، ص ٤٥.

(٢) سرمد عباس جواد، مصدر سابق، ص ١١ ـ ١٢.

والحاجات الضرورية ورفع المستوى المعاشي ليتحقق النمو ومن ثم التنمية، بالمقابل أن زيادة اهتمام الخطط التنموية بتوسيع القطاع النفطي وتحديثه سيعزز من فرص التطور والتقدم لمختلف القطاعات، نتيجة اعتماد الدولة على هذا القطاع في توفير الجزء الأكبر من احتياجاتها المالية مما ينعكس إيجابيا على تحسن المستوى المعاشي الذي يقلل من تهديدات الأمن غير المسلحة الممكن انتشارها داخل فئات المجتمع.

٢. الكهرباء

تأثر قطاع الكهرباء هو الأخر بالعامل الأمني من خلال ما تعرضت له بنيته التحتية المنتشرة على مساحات واسعة، إذ أن شبكات نقلها مترامية الأطراف ومحطاتها التوليدية توجد في مختلف المناطق لتنوعها من حيث مصادر التشغيل، الأمر الذي جعل هذا القطاع هدفا سهلا ومناسبا للأعمال المسلحة وليعرقل عملية التنمية بعد أن توقفت أغلب المشاريع الإنتاجية والخدمية العاملة ضمن إطار الخطط والبرامج التنموية.

تعرض قطاع الكهرباء في العراق إلى الكثير من المشكلات التي جاءت ضمن تأثير العامل الأمني عن طريق الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية ومن بعدها الأحداث التي أعقبت عام ٢٠٠٣.

خلال حقبة النظام السابق وبالذات في إثناء حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فقد شهد قطاع الكهرباء تدهورا كبيرا إذ تعرضت بنيته التحتية للخراب والتدمير سواء في محطات التوليد أم في الشبكات الناقلة للطاقة الكهربائية، فقد أصيبت نحو ٧٧ محطة تحويل ثانوية و١٨١٠ محولة توزيع في حين بلغت الأضرار بخطوط النقل نحو ٤٠٦ كم للخطوط ذات سعة ٣٣ كيلو فولت و١١٢٨كم للخطوط ذات سعة ١١ كيلو فولت، فضلا عن ما تعرضت له محطات التوليد نفسها مما أدى إلى انخفاض الطاقات الإنتاجية من ٩٨٠١ ميكا واط قبل الحرب إلى ٧٧٠ ميكا واط في نيسان عام ١٩٩١ أي أن هذا الانخفاض حدث خلال ثلاثة أشهر فقط [(١)].

هذا التدهور في قطاع الكهرباء انعكس فيما بعد على القدرات التوليدية لمختلف المحطات العاملة ضمن إطار هذا القطاع لينخفض إنتاجها الفعلي من الكهرباء أمام الطلب المتزايد عليها، إذ يبين الجدول (٢٩) إن العجز الحاصل في الكهرباء ولعام ١٩٩٥ قد بلغ نحو ١٥٣٦ ميكا واط لتمثل نسبة ٣٢٪ من إجمالي الطلب، مع

---

(١) جعفر ضياء جعفر ونعمان ألنعيمي، أعمار العراق التجربة والتطلعات في جعفر ضياء جعفر وآخرين، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥) ص ١٠٢ ـ ١٠٤.

استمرار مرحلة العقوبات الاقتصادية وزيادة الطلب على الكهرباء سواء لغرض الاستهلاك العائلي أم للأغراض الإنتاجية مما أدى إلى ارتفاع نسبة العجز لتصل عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦.٨٪.

الأمور لم تتغير في أثناء عام ٢٠٠٣ وبعده وما رافقها من أحداث حيث التدمير ثم السلب والنهب المتزامن مع انتشار الفساد الإداري والمالي الذي أهدر الكثير من الأموال المخصصة لتقويم وإعادة إعمار مختلف المشاريع ومنها مشاريع الكهرباء، الأمر الذي جعل الإنتاج المتحقق من الطاقة الكهربائية ينخفض ولتكون نسبة العجز عام ٢٠٠٣ عند أعلى مستوياتها إذ بلغت نحو ٥٤٪، ثم أخذت بعدها نسبة العجز في الطاقة الكهربائية المتوافرة أمام الطلب بالانخفاض والاستقرار عند مستويات متقاربة إذ لم تتجاوز ٥٠٪ ولم تنخفض عن ٤٠٪ لغاية عام ٢٠٠٧.

إذا ما علمنا أن احد أهم الأسباب التي أسهمت بزيادة تدهور قطاع الكهرباء وفضلا عن ما ذكر الإعمال التخريبية والإرهابية وكذلك الأعمال المسلحة ولاسيما الموجه ضد شبكات نقل الطاقة الكهربائية إذ بلغت خلال المدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٦ نحو ٣٧٧ عملاً تخريبياً ضد شبكات النقل ذات السعة٤٠٠ كيلو فولت و١٨٢٤

عملا لشبكات ذات السعة ١٣٢ كيلو فولت، ليبلغ مجموع الأعمال التي استهدفت قطاع الكهرباء نحو ٢٢٠١ عملا [1].

---

(١) وزارة الكهرباء، الخطة المركزية للمنظومة الكهربائية للمدة ٢٠٠٦ ـ ٢٠١٥ (بغداد، وزارة الكهرباء، ٢٠٠٦) ص ٣١.

جدول (٢٨)

كمية الإنتاج المتحقق والمطلوب من الطاقة الكهربائية ونسبة العجز للمدة ١٩٩٥ - ٢٠٠٧

المتغيرات / السنوات	الطاقة المنتجة فعلا ميكا واط	الطلب الفعلي ميكا واط	نسبة العجز٪
١٩٩٥	٣٢٦٤	٤٨٠٠	٣٢.٠
١٩٩٨	٣٢٩١	٥٢٠٠	٣٦.٧
٢٠٠٠	٢٨٤٤	٥٣٥٠	٤٦.٨
٢٠٠٣	٢٥١٧	٥٤٦٠	٥٣.٩
٢٠٠٤	٢٧٦٠	٥٤٧٨	٤٩.٦
٢٠٠٥	٣٠٧٣	٥٥١٠	٤٤.٢
٢٠٠٦	٥٠٠٠	٩٦٠٠	٤٧.٩
٢٠٠٧	٦١٢٨	١٠٩٠٠	٤٣.٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على:

(١) وزارة الكهرباء، الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية، المنطقة الوسطى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة.

(٢) حسين علي احمد، واقع وإنتاج الطاقة الكهربائية في مدينة البصرة وآفاقه المستقبلية، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد ٤، السنة ٢٠٠٨، ص ٢٠٩.

(٣) وزارة الكهرباء، الخطة المركزية للمنظومة الكهربائية للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥ (بغداد، وزارة الكهرباء، ٢٠٠٦) ص ٢٣.

الجانب الأخر الذي يبين تأثير الخطط والبرامج التنموية في الأمن عن طريق الكهرباء يظهر من خلال عجزها في توفير المبالغ اللازمة لقطاع الكهرباء لإتمام عملية الصيانة وإنشاء المحطات الجديدة التي قدرتها وزارة الكهرباء لغاية عام ٢٠١٥ بنحو ٢٧.٣٥٨ مليار دولار [(١)].

مما يعني إمكان تحقيق التشغيل لكل المشاريع وهو ما يؤدي إلى تحسن ظروف الحياة بعد أن تنخفض البطالة وينحسر الفقر ويتحقق الاستقرار الاجتماعي ثم الأمن.

أظهر قطاع الكهرباء عن طريق ما يقدمه من طاقة تشغيلية للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة فضلا عن مساهمته في تهيئة الأجواء الملائمة لحياة المواطنين طبيعة العلاقة والتأثير المتبادل بين الأمن والتنمية، فقصور الأمن يدهور قطاع الكهرباء ومن خلاله التنمية في حين قصور التنمية يؤدي إلى تدني قدرات هذا القطاع ليزداد مع ذلك التهديد الموجه للأمن والاستقرار.

سابعا: هروب رؤوس الأموال

تعد ظاهرة هروب رؤوس الأموال على الرغم من أنها نتاج طبيعي لعملية الهجرة والتهجير من العوامل المساعدة لتقويض الأمن وإنها

---

(١) المصدر السابق، ص٣٦.

تسهم في تعطيل الخطط والبرامج التنموية، يتضح ذلك من خلال المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الناجمة من تزايد هروب الأموال، مما يقلل من حجم التمويل الداخلي للمشاريع الإنتاجية والخدمية الذي بدوره يؤدي إلى ارتفاع أو زيادة احتمالات عدم بقاء الأمن والاستقرار عند الوضع الطبيعي، من هذه المشكلات [(١)]:

أ) يؤدي هروب رؤوس الأموال إلى انخفاض معدلات النمو الاقتصادي من خلال تدني مستوى الاستثمارات المحلية وحجمها مع ما يرافق ذلك من تعطيل للموارد الاقتصادية فالكثير من المشاريع ذات الاستثمارات المحلية تعتمد بالدرجة الأساسية على المواد الأولية المنتجة محليا.

ب) رحيل الأموال إلى الخارج تستنزف الاحتياطي المحلي من النقد الأجنبي، عن طريق زيادة الطلب على العملات الأجنبية الموجود في الداخل، فضلا عن أن ذلك يسهم بانخفاض القيمة النقدية للعملة المحلية.

ج) يتأثر الجانب الاجتماعي بهروب رؤوس الأموال عن طريق ارتفاع نسبة البطالة بعد توقف المشاريع الإنتاجية والخدمية وإغلاقها ليتم تسريح العاملين ثم يزداد عدد الذين ينضوون ضمن إطار الفقر

---

(١) د. عبد الطيف عبد الله، هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج الأسباب والآثار ووسائل المعالجة، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ٢٠٠٧) ص١٢ ـ ١٤.

والحرمان لتأخذ التهديدات غير المسلحة للأمن بالتوسع والازدياد.

تأثير هروب رؤوس الأموال في العراق يتضح من خلال الدور الذي أدته هذه الظاهرة ومساهمتها في تعميق المشكلات الاقتصادية والاجتماعية داخل المجتمع، إذ جاءت نتائجها عن طريق توسع الفقر وانتشاره وارتفاع نسبة البطالة والفساد مع تدني مؤشرات التنمية البشرية إذ توقفت أو أغلقت العديد من المشاريع المختلفة منذ حقبة النظام السابق، الذي قد أضاف بعدا آخرا أسهم بهروب رؤوس الأموال تمثل بسياسة التهميش المتعمدة للقطاع الخاص وعدم منحه الفرص الكافية لأداء دوره في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.

فضلا عن كل ذلك يظهر تأثير هروب رؤوس الأموال عن طريق مقدار الزيادة الحاصلة بها التي لم تحدد بصورة دقيقة لعدم وجود الإحصاءات الكاملة عنها، إلا انه من الممكن الاستدلال عن قيمتها من خلال معرفة مقدار ونسبة الأموال العراقية المستثمرة في الخارج لاسيما لدى الدول العربية التي هي أكثر استقبالا للعراقيين ولأموالهم، والأخذ بنظر الاعتبار إن هذه الأموال العاملة في الخارج قد تشكل نسبة قليلة من قيمة الأموال المهربة فعلا، فهناك العديد من الأموال التي تدخل إلى الاستثمارات غير المباشرة وبأسماء مستعارة مع وجود أموال عراقية تعمل في العديد من الدول العربية تحت أسماء وعناوين لمستثمرين من تلك الدول، وربما تأخذ الأموال

المهربة شكل مقتنيات أو مجوهرات ثمينة يتم الاحتفاظ بها في المصارف الموجودة في الدول المضيفة.

لذلك وحسب التقارير المتوافرة فأن حجم الأموال العراقية المستثمرة في الدول العربية فقط لغاية عام ٢٠٠٣ والمعلن عنها بصورة رسمية بلغت ٢٣ مليون دولار، كانت الأردن صاحبة الحصة الأكبر إذ بلغت الاستثمارات العراقية فيها نحو ١٦.٣ مليون دولار لتشكل نسبة ٧٠٪ من مجموع الأموال العراقية في الخارج [١].

بعد ما حدث من تدمير للبنية التحتية واختلال الهيكل الاقتصادي والاجتماعي وما رافق ذلك من سلب ونهب وعنف مسلح عام ٢٠٠٣، مما أدى إلى زيادة نسبة رؤوس الأموال المهربة، ليضعف ذلك قدرات التمويل الداخلي وانخفاض المشاركة الفعلية للقطاع الخاص الذي هو بالأساس ذو قدرات محدودة في مجال مساهمته بالاستثمارات [٢].

مقابل ذلك ازدادت الأموال العراقية المتوجهة للعمل في الخارج لتبلغ عام ٢٠٠٧ نحو ٤٢٠ مليون دولار بنسبة تغير ١٠٦٪ عن عام

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي ٢٠٠٣ (الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٤) ص١١٩ ــ ١٢٠ معلومات متاحة على الانترنيت. *www.amf.org*

(٢) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاسكوا ٢٠٠٧ ـ ٢٠٠٨ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨) ص ١٠.

٢٠٠٣ ، إذ تضاعفت كمية الأموال العراقية في الأردن أكثر من ١١ مرة لتبلغ ١٨٢ مليون دولار ، أما الإمارات فقد بلغت الاستثمارات فيها نحو ٣٩ مليون دولار لتشكل نسبة ٩٪ من إجمالي الاستثمارات العراقية لدى الدول العربية ، في حين كانت حصة سوريا من الأموال العراقية نحو ٣٣ مليون دولار ، المغرب ولبنان والسعودية لا يوجد فيها استثمار عراقي قبل عام ٢٠٠٣، إلا انه في عام ٢٠٠٧ بلغت الاستثمارات العراقية في هذه الدول نحو ٤٣ مليون دولار و٢٧ مليون دولار و٥.٤ مليون دولار على التوالي [١].

يتبين مما تقدم أن هجرة وهروب رؤوس الأموال لبلد يمر بظروف العراق قد أسهمت بتفعيل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية وهي ما زادت من احتمالات تهديد الأمن، وقد أوضح ذلك مؤشر تحقيق أمن الإنسان في العراق، إذ بلغت نسبة مساهمة إيقاف الهجرة والتهجير ألقسري وما يرافقها من هروب لرؤوس الأموال نحو ٩٩.١٪ لتحقيق أمن الإنسان في العراق[٢]، مقابل ذلك بينت تجربة اختلال الأمن الضرر الذي أصاب التنمية نتيجة هروب رؤوس الأموال من العراق.

---

(١) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي ٢٠٠٧، مصدر سابق، ص١٩٠ ـ ١٩١.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٩٦.

ثامنا: البطالة

تعد البطالة من المتغيرات والظواهر التي تبين التأثير الحاصل بين الأمن والتنمية، فغياب الأمن يزيد من معدل البطالة ليرافق ذلك ظهور أعباء على التنمية من جراء معالجتها لهذه المشكلة، في ذات الوقت فشل التنمية يعني توقف العديد من المشاريع وما يرافق ذلك من ظهور وانتشار البطالة لتتزامن معها انتشار الإعمال غير المشروعة والجريمة وهي من مقوضات الأمن.

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة سببية مباشرة وغير مباشرة بين البطالة من جهة وعدم الاستقرار وغياب الأمن من جهة أخرى، فالعلاقة المباشرة تتضح عن طريق الأفراد الذين لم يحصلوا على عمل أو وظيفة توفر لهم دخول ثابتة وكافية مما يدفع بعضهم بصورة مباشرة إلى السلوك الإجرامي كالسرقة والنصب والاحتيال والغش وربما يصل الأمر إلى القتل، أما التأثير غير المباشر فيظهر من خلال الضغط النفسي والاجتماعي اللذين يتعرض لهما العاطلون وأسرهم مما يجعلهم يشعرون بعدم الاستقرار وغياب الأمان [١].

لذلك فان توفير فرص العمل والتوظيف فضلا عن ما يحدثه من

---

(١) د. تركي محمد العطيان، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد ٤٢، السنة ٢٠٠٦، ص٣٦٥.

تطور ونمو في الجانب الاقتصادي يسهم بتقليص المساحة المتاحة لتجنيد بعض الأشخاص ولاسيما العاطلين عن العمل لصالح الجماعات المسلحة وعصابات الجريمة المنظمة، فالبطالة وانخفاض الأجور يؤديان إلى التذمر والسخط والشعور بالظلم مما يسهل من مهمة الخارجين عن القانون في الحصول على متطوعين يقومون بالإعمال الإرهابية والإجرامية لغرض الحصول على دخول تساعدهم في إشباع حاجاتهم الأساسية [(١)].

تجربة العراق مع البطالة ومدى تأثيرها بالأمن والتنمية لم تكن وليدة الوقت الحاضر، بل لاحت بوادر ظهورها مع حكم النظام السابق بالرغم من أن هاجسه الأول كان في الحروب وعسكرة المجتمع، إذ ظهرت البطالة خلال حقبة الثمانينات في أثناء اندلاع الحرب ووجود شريحة واسعة من قوة العمل ضمن الصنوف العسكرية المختلفة مما جعل نسبة البطالة تبلغ ٣.٧٪عام ١٩٨٧، ازدادت مع بدء تنفيذ العقوبات الاقتصادية التي أعقبت غزو الكويت ثم حرب الخليج الثانية وما خلفته من دمار وتدهور لمختلف الأنشطة الاقتصادية الاجتماعية، فقد ضعفت قدرت البرامج والخطط التنموية في إيجاد وتوليد فرص العمل سواء من قبل الحكومة أم

---

(١) اونر اوزلو، مصدر سابق، ص٩٤.

القطاع الخاص، فضلا عن ظهور عوامل وأسباب أسهمت بزيادة معدل البطالة منها النمو السكاني وغياب التنسيق بين متطلبات سوق العمل والمهارات المتحققة مقابل مخرجات النظام التعليمي، مع ما رافق ذلك من قرار الحكومة بإيقاف التعيينات وتخفيضها لخريجي الجامعات والمعاهد ضمن إطار التعيين المركزي [(١)]. لتبلغ نسبة البطالة نحو ١٣.٥٪ عام ١٩٩٧ أي أنها تضاعفت أكثر من ثلاث مرات عن ما كانت عليه قبل عشر سنوات [(٢)].

أدى اجتياح العراق من قبل قوات التحالف عام ٢٠٠٣ والتغيير الذي حصل ضمن الإطار السياسي والاقتصادي المتزامن مع غياب الأمن حيث العنف والإرهاب والإعمال المسلحة وما رافق ذلك من تدمير للتنمية، كل ذلك أسهم بظهور مشكلات متعددة زادت من حجم البطالة منها انتشار الفساد الإداري والمالي وإهدار الكثير من الأموال المخصصة للمشاريع والتلكؤ الحاصل في عملية إعادة الأعمار من قبل الحكومة أو من قبل الدول والمنظمات المانحة، فضلا عن التوقف شبه التام لأغلب المشاريع والمعامل الإنتاجية

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٢٠٩.

(٢) د. مهدي محسن العلاق، التنمية البشرية في العراق نظرة إحصائية، في د.تقي عبد السلام وآخرين، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (بغداد ن مركز العراق للدراسات ت، ٢٠٠٧) ص ١٢٨.

والخدمية نتيجة تعرضها للنهب والسلب أو تعرضها للتدمير خلال العمليات العسكرية أو لعدم توافر موادها الأولية، يأتي بعدها قرار حل الوزارات (الدفاع والداخلية والإعلام ودوائر رئاسة الجمهورية السابقة) ليتولد من كل هذه الأسباب جيش من العاطلين [(١)].

يبين الجدول (٢٩) أن معدل البطالة في العراق مع انهيار النظام السابق وظهور النظام الجديد القائم على أسس سياسية واقتصادية جديدة بلغ نحو ٢٨٪ في عام ٢٠٠٣. عند عام ٢٠٠٤ ارتفعت نسبة البطالة وبنسبة تغير ١٠٪، بحلول عام ٢٠٠٥ ومع زيادة الاضطرابات وعدم الاستقرار ازدادت البطالة ووصلت إلى أعلى مستوى لها فكانت نسبتها حوالي ٣٨٪ وهذا يعني إن أكثر من ثلث قوة العمل هم تحت وطأة البطالة ومعرضين لكل المشكلات الناجمة عنها، توافق ذلك مع ما يمر به الاقتصاد العراقي من توقفات وتدمير لمختلف القطاعات سواء الإنتاجية أم الخدمية التي تعد من مؤشرات تدهور التنمية إذ أشار وزير العمل والشؤون الاجتماعية إلى أن نسبة البطالة تزداد بسبب توقف نحو ٩٠٪ من المشاريع الإنتاجية في العراق[(٢)].

---

(١) د.نبيل جعفر عبد الرضا، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط، مصدر سابق، ص ٨٤.

(٢) د. محمد عبد صالح، البطالة في الاقتصاد العراقي الأسباب الآثار المعالجات، مجلة المستقبل العراقي، بغداد، مركز العراق للأبحاث، العدد ١٠، السنة ٢٠٠٧، ص٥٠.

جدول (٢٩)

معدل البطالة في العراق للمدة ٢٠٠٣ـ ٢٠٠٧

(نسبة مئوية)

السنوات المتغيرات	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
معدل البطالة	٢٨.١	٣١.٠	٣٧.٩	١٨.٠	١٧.٥
نسبة التغير	ـــ	١٠	٢٢	ـ ٥٢	ـ ٢.٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة، سنوات مختلفة، صفحات متعددة.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠٩) ص ٢٠٩.

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وثيقة العهد الدولي مع العراق، المراجعة السنوية ٢٠٠٨ (بغداد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٨) ص٤٨.

بعد ذلك وخلال عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٧ وعلى الرغم من التذبذب الحاصل في الأمن والاستقرار حيث زيادة العنف والإرهاب وتوسع دائرة الصراع ومن ثم تحقيق بعض التحسن في الأمن، فأن نسبة البطالة قد انخفضت لأكثر من النصف عن عام ٢٠٠٥ وقد يكون السبب في ذلك زيادة مستوى التوظيف وخصوصا في قطاعي الدفاع والداخلية فضلا عن إعادة تعيين منتسبي الوزارات والدوائر المنحلة، ففي هذا الإطار استطاعت الحكومة من توفير أكثر من ١٣٦ ألف فرصة عمل كان نصيب وزارتي الدفاع والداخلية نحو ٧٠ ألف وظيفة مقابل ٢١ ألف وظيفة لقطاع التعليم و٨ آلاف وظيفة لقطاع الصحة [١]، مع قيام وزارة العمل والشؤون الاجتماعية من جانبها بتهيئة أكثر من ٢٣٠ ألف فرصة عمل [٢].

إن أهمية البطالة في تحقيق الأمن تتضح من خلال مؤشرات أمن الإنسان في العراق، إذ أوضح مؤشر دليل العوامل المهددة لأمن الإنسان أن البطالة احتلت نسبة ٨٣.٣٪ في إطار تحقيق الأمن والاستقرار [٣].

---

(١) وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧، ص ١٣٥.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، وثيقة العهد الدولي مع العراق، المراجعة السنوية ٢٠٠٨ (بغداد وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٨) ص٤٩.

(٣) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص١٨٩

يتبين مما تقدم إن توفير فرص العمل ومعالجة البطالة عن طريق تفعيل الخطط والبرامج التنموية يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار، بعد أن يتمكن المواطنون من الحصول على دخول تؤمن لهم مستوى معاشي مقبول يشعرهم بالاستقرار الاجتماعي ويبعدهم عن الانزلاق في الجريمة والعمل مع المجموعات المسلحة والعصابات أو ممارسة الأعمال غير المشروعة، في الوقت ذاته فأن توفير الأمن سيعمل على تهيئة الأجواء الملائمة لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق النهوض والتطور ثم الوصول إلى الأهداف التنموية.

المبحث الثاني
الآثار الاجتماعية المتبادلة بين الأمن والتنمية في العراق

مثلما يظهر التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية عن طريق المتغيرات الاقتصادية فان هناك متغيرات اجتماعية من الممكن أن يستدل من خلالها عن طبيعة وحجم هذا التأثير الحاصل والناجم عن الاختلالات الأمنية أو عن التلكؤ في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، من أهم هذه المتغيرات هي:

أولا: الهجرة والتهجير

تعد الهجرة والتهجير أحد العوامل الاجتماعية التي تبين التأثير ما بين الأمن والتنمية فالأمن يقوض التنمية عن طريق هذا العامل بعد أن تهتز أركانه سواء بالحروب أم بالأزمات مما يؤدي إلى غياب دور الكفاءات العلمية والمهنية ورجال الإعمال عن التنمية بسبب هجرتهم أو تهجيرهم، أما التأثير المقابل فان الهجرة أو التهجير تؤدي إلى نقص التمويل الداخلي نتيجة انخفاض الإمكانات المالية والبشرية في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية، مما يسهم بانخفاض معدلات النمو وتدني المستوى المعاشي ليزيد ذلك من المشكلات الاقتصادية

والاجتماعية كالبطالة والفقر وهو ما يوسع من دائرة التهديدات غير المسلحة الموجهة للأمن.

الحالة العراقية في قضية الهجرة والتهجير ودورها في الأمن وتأثيرها فيما بعد في إجراءات العملية التنموية ومسارها هي من أكثر تجارب العالم وضوحا، فقد كانت الخطوة الأولى في هذا الإطار قيام النظام السابق بأكبر عملية تهجير للأفراد والعوائل ممن كانوا تحت مسمى التبعية الإيرانية وذلك ضمن إستراتيجية أمنية مفادها أن هؤلاء سيشكلون خطرا على العراق من الداخل في حال حدوث أي خلاف أو صدام مع إيران وخصوصا بعد اندلاع ثورة عام ١٩٧٩ في إيران، لتشمل هذه العملية تهجير مابين ٦٠ ألف إلى ٢٠٠ ألف شخص ينضوي بينهم الكثير من التجار والمهنيين والحرفيين ورجال الإعمال فضلا عن المهندسين والمدرسين والطلبة، إذ بلغ عدد التجار ٣٢٤٥ تاجرا مع ٢٥٨ صناعيا منهم ما يشكل ٢٠٪ من الصناعيين في البصرة [(١)].

جاء بعد ذلك دور الحروب والعقوبات الاقتصادية الدولية ومساهمتها بعمليات الهجرة والتهجير إلى الخارج فأعداد العراقيين

---

(١) د.هاشم نعمة فياض، العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية (بغداد، دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦) ص٨.

المهاجرين لم تتوافر بشكل دقيق خصوصا في زمن النظام السابق، إلا انه من الممكن الاستدلال إلى حجم وتطور الهجرة من خلال الإشارة إلى أعداد العراقيين الذين قدموا طلبات اللجوء لدى الدول الصناعية مع أنهم لا يمثلون إلا الجزء القليل من الأعداد الحقيقية للمهاجرين والمهجرين، إذ بلغت أعدادهم للمدة ١٩٨٢ - ٢٠٠٣ نحو ٤٣٨.٧ ألف نسمة منهم ٤.٧ آلاف نسمة ممن طلبوا اللجوء عام ١٩٨٢ فقط. استمرت بعدها أعداد العراقيين عند هذا المستوى لغاية عام ١٩٨٩ إذ بلغ ٣.٩ آلاف نسمة، إلا أن الأوضاع تغيرت بعد غزو الكويت ومن بعدها اندلاع حرب الخليج الثانية ودخول العقوبات الاقتصادية حيز التنفيذ، مما زاد من أعداد العراقيين الذين قدموا طلبات اللجوء ليبلغ ١٣.٥ آلف نسمة عام ١٩٩٠ بنسبة تغير بلغت ٢٤٥٪، ليزداد هذا الرقم مع مرور الوقت إذ بلغ عام ٢٠٠٢ أعلى مستوى ليتجاوز ٥١ ألف نسمة [1].

أعقب ذلك دور المجتمع الدولي وفي مقدمته الولايات المتحدة ومساهمتها في تفعيل وزيادة الهجرة والتهجير من العراق ضمن الإطار الأمني إذ قامت الولايات المتحدة مع بعض دول أوربا بعملية جذب للعقول العراقية وتشجيعها على الهجرة، وقد ذكر بهذا المجال إن

---

(١) د. هاشم نعمة فياض، مصدر سابق، ص٩.

العلماء والفنيين العراقيين هم أكثر خطورة من أسلحة الدمار الشامل الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تتبنى مجموعة من التدابير والإجراءات لتحقيق هذا الهدف وتفريغ العراق من الكفاءات والطاقات العلمية لمختلف الاختصاصات، لأنهم حجر الأساس لتطوير العراق وتنفيذ برامجه التنموية. هذه الإجراءات تمثلت بقرار مجلس الأمن ذي الرقم ١٤٤١ لعام ٢٠٠٢ الذي منح الصلاحيات للمفتشين الدوليين باستجواب العلماء والأساتذة العراقيين حتى لو تطلب الأمر تسفيرهم مع عوائلهم إلى الخارج، الإجراء الآخر تمثل بسماح الولايات المتحدة لهجرة الكفاءات والعقول العراقية إليها عام ٢٠٠٣ من الذين يقدمون المعلومات عن البرنامج ألتسليحي للعراق [(١)].

التغيير الذي حصل عام ٢٠٠٣ وما رافقه من غياب للأمن وحدوث الهجرة والتهجير والنزوح بالشكل الذي وصفت على أنها أكبر أزمة إنسانية وهي أشد خطورة على العراق وآثارها مازالت لحد الآن، لذلك حددت منظمة الهجرة الدولية أسبابها بعوامل أمنية عديدة منها الخطر المباشر على الحياة والعنف المنتشر والإخلاء الإجباري عن الأملاك، فضلا عن النزاع المسلح ودوره الأساسي في الهجرة

---

(١) مهدي حسن الخفاجي، الدور الصهيوني في احتلال العراق (بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨) ص ١٥٥ ـ ١٥٦.

والتهجير [١]. كل هذه الأسباب مع ما رافقها من أسباب اقتصادية أهمها انخفاض المستوى المعاشي وانتشار البطالة والفقر جعلت عدد العراقيين المهاجرين والمهجرين يزداد، إذ بلغ أكثر من ٢.٥ مليون مواطن منهم ١.٢ مليون مواطن في سوريا مقابل ٧٥٠ ألف في الأردن و٧٠ ألف في مصر أما إيران ولبنان وتركيا فقد بلغت أعداد العراقيين هناك نحو ٥٤ ألف نسمة و٤٠ ألف نسمة و١٠ آلاف على التوالي، مع وجود ٢٠٠ ألف عراقي موزعين على دول الخليج العربي ومثلهم في أمريكا ونيوزلندا واستراليا [٢]. يوجد بينهم أعداد كبيرة من الكفاءات العلمية والمهنية ورجال أعمال مما اثر في مؤشرات التنمية الاقتصادية والبشرية بشقيها التعليمي والصحي إذ بلغ عدد الأطباء الذين غادروا العراق نحو ٢٥٪ من إجمالي الأطباء العاملين في القطاع الصحي [٣]، يرافقهم أكثر من ٢٠٠٠ أستاذ وباحث من

---

(١) منظمة الهجرة الدولية، تقرير التروح في العراق، مراجعة لعام ٢٠٠٧(نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٧)ص٥ معلومات متاحة على الانترنيت *www. uufpu.org.*

(٢) جيمس بول وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، ترجمة مجد الشرع (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧) ص١٥٢.

(٣) إسماعيل ألجليلي، الجيل الضائع في العراق آثار ونتائج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٣، السنة ٢٠٠٧، ص ٦٤.

العاملين في الجامعات والمعاهد العراقية [1]. أحدث ذلك قصورا كبيرا في مجال تقديم الخدمات الصحية والتعليمية التي ستنعكس فيما بعد على إمكان تحقيق التنمية.

الهجرة والتهجير الداخلي هي الأخرى أسهمت بتقويض العملية التنموية من خلال ظهور العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والمتمثلة بإعادة توزيع الكفاءات العلمية ورؤوس الأموال والمستثمرين فضلا عن أرباب العمل من مهنيين وحرفيين، حيث الانتقال من مناطق التهديدات إلى المناطق الأكثر أمنا أو الانتقال إلى المناطق ذات التوافق الطائفي والعرقي للنازحين، ليرافق ذلك توقف المشاريع والمهن لتزداد البطالة خصوصا في مناطق التوترات الأمنية مع ظهور وانتشار المزاحمة والبطالة المقنعة في المناطق التي تتمتع باستقرار أمني. في حين أن الآثار الاجتماعية التي لم تقل أهمية عن الآثار الاقتصادية انحصرت بالتحدي الكبير الذي واجه المهجرين من النساء والأطفال والشيوخ والمتمثل بعدم توفر السكن الملائم وندرة المواد الغذائية فهي لم تتوافر بالقدر والنوعية الجيدة مع غياب الخدمات الصحية في مقدمتها توفير مياه الشرب والصرف

---

(١) *Brussels Trbunal.stop the assassination of Iraqi academies.New York.*٢٠٠٧*.p*١١٠.

الصحي مما أدى إلى انتشار الأمراض والأوبئة [١].

هذه الآثار أصبحت من أهم عوائق التنمية بسبب استحواذها على الجهد والوقت والأموال التي كان من المفترض أن تتوجه للمشاريع التنموية، كما وإنها أسهمت بغياب الأمن والاستقرار.

يتضح مما تقدم دور الهجرة والتهجير في تغذية وتفعيل إجراءات تقويض الأمن في العراق، فضلا عن مساهمتها في عرقلة العملية التنموية بعد أن قللت من القدرات والطاقات المادية والبشرية التي كان من الممكن أن تسهم في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية وعملية الإصلاح الاقتصادي على وفق البرنامج الذي تبنته الحكومة العراقية.

ثانيا: التعليم

يعد التعليم من المتغيرات الاجتماعية التي توضح طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية ومستوى التأثير الحاصل بينهما فقد أثر الأمن بالتنمية من خلال القطاع التعليمي. يظهر ذلك ضمن إطار الحالة العراقية عن طريق التدني الحاصل للطاقات والكفاءات العلمية لأنها حجر الأساس في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج التنموية، نتيجة

---

(١) منظمة الهجرة الدولية، مصدر سابق، ص٨ ـ ٩.

لانحدار التعليم من أعلى المستويات وأكثرها تحسنا في المنطقة العربية خلال حقبة السبعينات وحتى الثمانينات من القرن الماضي إلى أدنى المستويات بعد ذلك، فالحروب التي خاضها النظام السابق ثم العقوبات الاقتصادية الدولية أسهمت في تدني المستوى التعليمي وانخفاض المهارات، الذي جاء متوافقا مع انخفاض أعداد طلبة البعثات الدراسية للخارج وانقطاع العراق عن التطور العلمي والتقدم الحاصل في العالم بسبب الإجراءات التي رافقت العقوبات الدولية [(١)].

كان العراق قد بذل جهدا كبيرا في مجال تحديث النظام التعليمي وتطويره إذ توسع هذا النظام ليشمل كل أبناء المجتمع من خلال تطبيق مجانية التعليم عام ١٩٧٦ ومن بعدها التعليم الإلزامي للمراحل الابتدائية عام ١٩٧٨، فضلا عن تنفيذ أكبر حملة لمحو الأمية ازداد من خلالها عدد الكبار المتعلمين من ٥٢٪ عام ١٩٧٧ إلى ٨٧٪ عام ١٩٨٧ [(٢)].

التحول الجذري حدث في العراق بعد عام ١٩٩١ إذ تدهور الأمن

---

(١) فيبي مار وآخرون، العراق في القرن الحادي والعشرين التحديات المحتملة أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨)ص٤٥.

(٢) أنطوان حداد، نظامي التعليم والصحة في العراق وتحديات إعادة الأعمار، في احمد الكواز وآخرين، تصورات حول مستقبل الاقتصاد العراقي (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤) ص٣٢١.

وغاب الاستقرار بعد أن اهتزت أركان هذا الاستقرار نتيجة الحرب ضد إيران وحرب الخليج الثانية، إذ استنزفت القدرات المالية والمادية التي كانت توجه للتعليم لتذهب فيما بعد ومع استمرار الحروب للإنفاق العسكري، فضلا عن تحقيق الاستمرار والتواصل في الإنفاق الاستهلاكي وكجزء من السياسة الاقتصادية للنظام السابق خلال عقد الثمانينات، مما جعل التخصيصات المالية الممنوحة للتعليم خلال عقد التسعينات تنخفض إلى اقل من ١٠٪ عن ما كان عليه مما قلل من النمو والتوسع الذي يفترض أن يوازي الزيادة في عدد السكان [١]، ليظهر عندها التدني الحاصل لمؤشرات القطاع التعليمي منها معدل قيد التعليم بعد أن كان للمدارس الابتدائية نحو ٩٨.٦٪ وللثانوية ٤٦.٨٪ ذلك عام ١٩٨٠، انخفض عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٩٣.٠٪ للتعليم الابتدائي و٣٣.٠٪ للتعليم الثانوي [٢].

المؤشر الآخر الذي يبين تأثير غياب الأمن والاستقرار في القطاع التعليمي ومنه في التنمية هو نسبة التسرب من المدارس، بعد أن كانت نسبة التسرب لطلبة المدارس الابتدائية ١.٤٪ عام ١٩٧٨ ازدادت لتبلغ ٢.٤٪ عام ١٩٩٨، في حين أن معدل تسرب طلبة المدارس

---

(١) انطوان حداد، مصدر سابق، ص ٣٢٢.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣، مصدر سابق، ص٢٤٣.

الثانوية عام ١٩٧٨ كان قد بلغ ٢.٣٪ أصبح عام ١٩٩٨ نحو ٧.٦٪، في حين انخفض معدل التحاق الطلبة بالمدارس الابتدائية من نسبة ١٠٠٪ إلى ٩٣٪ خلال المدة ١٩٩٠ - ٢٠٠٠ مقابل انخفاض نسبة التحاق طلبة المدارس الثانوية من ٤٧٪ إلى ٣٨٪ للمدة ذاتها [(١)].

استمرت مؤشرات القطاع التعليمي بالانحدار والتدهور بعد عام ٢٠٠٣ نتيجة لدخول قوات التحالف وانتشار الفوضى وانهيار الأمن إذ نال التعليم نصيبه مما يجري فتم سلب ونهب الممتلكات الخاصة بالمدارس والمعاهد والجامعات، فضلا عن تسرب الطلبة وعزوف الكثير من الأهالي عن إرسال أبنائهم للمدارس نتيجة لهذه الأحداث، بهذا الخصوص أشارت وزارة التربية إلى أن نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية قد انحدر ليصل إلى٥٩٪ للعام الدراسي ٢٠٠٦ ـ ٢٠٠٧ [(٢)].

كذلك يظهر تأثر هذا القطاع بغياب الأمن من خلال ما جرى من قتل عشوائي نتيجة العمليات الانتحارية والإرهابية وعمليات الاغتيال والخطف للكوادر التعليمية خصوصا على مستوى الجامعات، إذ اغتيل أكثر من ٢٣٠ أستاذا جامعيا توزعت بين

---

(١) انطوان حداد، مصدر سابق، ص ٣٢٣.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٨٥– ٢٠٢.

مختلف الاختصاصات فبلغت نسبة هذه الاغتيالات نحو ٣٣٪ من التخصصات الهندسية ٦٪ للالكترونيات ١٤٪ للزراعة، في حين كانت نسبة الأساتذة الذين تم اغتيالهم من تخصصات الكيمياء والفيزياء نحو ١٣٪ و١٠٪ على التوالي أما البيولوجي فكانت نسبتهم ٧٪ ومثلها للجغرافية والجيولوجي فيما احتلت بقية العلوم نسبة ١٠٪ من إجمالي الاغتيالات [١].

مقابل كل ذلك يتبين أثر التنمية في الأمن من خلال التعليم الذي يعد خط الدفاع الأول لمواجهة الاختلالات الممكن حصولها داخل المجتمع ولاسيما ما يتعلق بالجانب الأمني، ذلك لان التعليم لا يقل خطورة عن الفقر والبطالة فتدني مستوى التعليم يزيد من احتمالات عدم الاستقرار وغياب الأمن، فالأمية والجهل وتسرب التلاميذ من المدارس كلها تدفع العديد من الأشخاص للانزلاق والتعاطي مع مختلف أنواع الجرائم. المنظمات الإرهابية والمجموعات المسلحة والعصابات تحاول دائما نشر أفكارها وتتوسع داخل شرائح المجتمع غير المتعلم.

ما يؤكد ذلك الإحداث التي جرت بعد عام ٢٠٠٣ حيث استهداف النخب المتعلمة من مدرسين وأساتذة الجامعات والعلماء

---

(١) د. إسماعيل الجليلي، مصدر سابق، ص٥٩ ـ ٦١.

الذين كانوا أهدافا لهذه المجموعات لغرض تصفيتهم سواء بالقتل أم بالتهجير، لتبقى الساحة العراقية المكان الملائم لنشر الأفكار والمبادئ التي يتبناها هؤلاء لتصبح القيم العليا للسلاح وعده المصدر الأساسي للدخل [١].

دور التعليم في مسالة تحقيق الأمن يظهر من خلال المؤشرات المتعلقة بأمن الإنسان في العراق، فقد بين مؤشر دليل فقدان امن الإنسان من خلال موضوع ترك الأفراد والأسرة للدراسة أنها تسهم بنسبة ٢٨٪ بفقدان أمن الإنسان، أما مؤشر دليل تحقيق أمن الإنسان فقد بين عن طريق إعادة العمل بنظام التعليم الإلزامي ومحو الأمية أنها تسهم بنسبة ٨٠.٧٪، في حين احتلت مسألة تأمين فرص التعليم للمراحل المختلفة نسبة ٩١.٩٪ في مؤشر تحقيق أمن الإنسان نفسه في العراق [٢].

يتضح مما تقدم كم أن التعليم يؤدي دورا مهما في العلاقة بين الأمن والاستقرار من جهة والتنمية من جهة أخرى من خلال زيادة المهارات والمعرفة، التي تزيد من مساهمة الأفراد في تنفيذ مفردات العملية التنموية إذ أنها السياج الذي يمنعه من الانزلاق في الأعمال التي تقوض الأمن والاستقرار.

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٦٨و١٦١.

(٢) المصدر السابق، ص ١٩١ ـ ١٩٣.

ثالثا: الصحة

القطاع الصحي هو المتغير الاجتماعي الآخر الذي استطاع أن يبين طبيعة العلاقة بين الأمن والتنمية عن طريق دوره في تهيئة الكوادر الطبية والخدمات الوقائية والعلاجية التي تعد من ضرورات استمرار الحياة سواء لتحقيق الأهداف التنموية أم لبلوغ الأمن والاستقرار داخل المجتمع. لذلك فقد أدت الصحة دورا مهما في إظهار الأثر المتبادل بين الأمن والتنمية.

شهد القطاع الصحي في العراق خلال عقدي السبعينات والثمانينات تحسنا كبيرا في تقديم الخدمات للمواطنين إذ بلغ عدد السكان الذين يحصلون على الخدمات الصحية خلال حقبة السبعينات والثمانينات نحو ٩٧٪ من سكان الحضر و٧٨٪ من سكان الريف، وهذه الخدمات تقدم عن طريق شبكة واسعة من المستشفيات والمراكز الصحية والعيادات الطبية، بلغ عدد المستشفيات نحو ٢١٧ مستشفى في حين كان عدد المراكز الطبية هو ١٣٩٤ مركزا أما العيادات الطبية فقد بلغت ٤٠٣ عيادات [1]. الأمر الذي جعل المؤشرات الصحية تتحسن وتتقدم ومن أهمها معدل

---

(١) سعاد طيبة، أطفال العراق والواقع الصحي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٤، السنة ٢٠٠٧، ص ٤٥.

وفيات الأطفال الرضع لكل ألف ولادة إذ بلغت ٤٠ حالة عام ١٩٨٩ بعد أن كانت ٨٠ حالة عام ١٩٧٩ ، أما مؤشر وفيات الأطفال دون سن الخامسة فقد بلغت ٦٠ حالة بعد أن كانت ١٢٠ حالة للمدة ذاتها [١].

الأوضاع انقلبت رأسا على عقب منذ عام ١٩٩١ واندلاع حرب الخليج الثانية مما جعل الأمن والاستقرار في حالة متدنية جدا من جراء التدمير الحاصل للبنية التحتية سواء بصورة مباشرة من خلال العمليات العسكرية أم بصورة غير مباشرة عن طريق العقوبات الاقتصادية فيما بعد ، لتسجل مؤشرات القطاع الصحي تراجعا حادا حيث شحة الأدوية والمستلزمات الطبية فضلا عن انخفاض حجم التخصيصات المالية الموجة لهذا القطاع مع مغادرة العديد من الكوادر الطبية الأجنبية والعراقية بسبب الأوضاع المأساوية ، مما أثر بطبيعة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين إذ انخفضت المؤشرات الصحية ومنها زيادة عدد وفيات الأطفال الرضع لكل إلف ولادة ليبلغ ١٠١ حالة عام ١٩٩٩ في حين ازداد عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة ليبلغ ١٢٨ حالة عند السنة نفسها ، مع انخفاض معدل العمر المتوقع عند الولادة من ٦٥ سنة عام ١٩٨٠ ليبلغ٥٩ سنة عام ١٩٩٩ [٢].

---

(١) أنطوان حداد، مصدر سابق، ص ٣٣٨.

(٢) الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢، مصدر سابق، ص ٢٤٠.

بعد نيسان عام ٢٠٠٣ ونتيجة غياب الأمن والاستقرار اخذ القطاع الصحي نصيبه من هذه الأوضاع، فتدهور الأمن عمق المشكلات الصحية من خلال عمليات السلب والنهب والتخريب للبنية التحتية لهذا القطاع التي من أهمها تخريب المستشفيات والمخازن المبردة وسرقة اللقاحات والأجهزة الطبية.

كل هذه المشكلات والعوائق أسهمت بانتشار الأمراض والأوبئة مع ما رافقها من زيادة أعداد القتلى والجرحى سواء عن طريق تدني الخدمات الوقائية والعلاجية أم بسبب الأعمال الإرهابية والعنف، فقد ذكرت إحدى التقارير الطبية أن عدد الوفيات في العراق يزداد مع زيادة الانهيار الأمني، فأكثر من نصف الذين يموتون في المستشفيات العراقية كان بالإمكان إنقاذهم فيما لو توافرت الكوادر الطبية المتدربة مع توفير التجهيزات والمستلزمات اللازمة فضلا عن توافر الإطار الأمني السليم لعمل هذه المؤسسات [(١)]. ضمن هذا الإطار أشارت مجلة لانسيت الطبية البريطانية الصادرة عام ٢٠٠٦ إلى أن عدد الوفيات في العراق قد بلغ ٦٣٤٩٦٤ شخصاً منهم ٦٠١٦٢٧ شخصا بسبب الأعمال الإرهابية والعنف منذ عام ٢٠٠٣، أما الأمم المتحدة فقد أشارت إلى أن عدد القتلى عام ٢٠٠٦ قد بلغ

---

(١) جيمس بول وسيلين ناهوري، ص ١٥٩.

٣٤٤٣٢ شخصاً وهي معتمدة على إحصاءات المستشفيات العراقية، في حين أظهر مسح مشترك بين منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة العراقية والمعلنة نتائجه نهاية عام ٢٠٠٧ إلى أن عدد الذين قتلوا بسبب الأعمال الإرهابية والعنف المسلح قد بلغ ١٥١٠٠٠ شخص [1].

الجانب الأخر الذي يبين التدهور الحاصل بالقطاع الصحي نتيجة غياب الأمن وتأثير ذلك فيما بعد في التنمية هو ما أصاب هذا القطاع من نزوح وهروب للكوادر الطبية ولكل الاختصاصات بعد أن تلقى العديد منهم التهديدات بالقتل أو الخطف، فضلا عن ما تم تنفيذه من عمليات القتل المستهدف لهذه الكوادر إذ أشارت التقارير إلى أن عدد الأطباء الذين تعرضوا للقتل بلغ نحو ٣٢٠ طبيباً موزعين على مختلف الاختصاصات، إذ بلغت نسبة أطباء الجراحة ١٤٪ وأطباء العيون والنسائية والأطفال والأعصاب والأورام السلطانية ٤٪ لكل منهم، في حين كانت نسبة المقتولين من أطباء الجينات والاختصاصات المشابهة نحو ٩٪ لكل اختصاص، أما أطباء القلب فكانت نسبتهم ٢٪ وكذلك أطباء الجلدية وهي النسبة الأقل، في حين كانت نسبة أطباء الصحة العامة والمقيمين الدوريين قد بلغت

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص٦٦.

٧٪ و٣٧٪ على التوالي [١].

فضلا عن ذلك يتبين تأثير التنمية في الأمن من خلال الصحة عن طريق التغير الحاصل في القطاع الصحي من حيث العطاء والإمكانات ليأخذ دورا سلبيا زاد من حالة عدم الاستقرار وغياب الأمن ويظهر ذلك من زيادة معدلات الوفيات لدى البالغين من الرجال والنساء نتيجة الأعمال الإرهابية والتفجيرات الذين هم في الغالب من أرباب الأسر والمعيلين لعوائلهم إذ بلغت نسبة الرجال نحو ٨١.٧٪ مقابل ٨.٧٪ هي نسبة النساء [٢]، فضلا عن انتشار الأمراض والأوبئة وارتفاع أسعار الخدمات الطبية والأدوية واللقاحات، لتكون هذه مؤشرات سلبية حسبت على القطاع الصحي مما أسهم بتهديد الاستقرار الاجتماعي، ثم شجع وحفز بعض الناس ممن هم ضمن شريحة الفقراء والمعدمين وذوي الدخل المنخفض للانضمام والتعايش مع المجموعات التي تستخدم العنف كوسيلة للعيش، مثل المجموعات المسلحة والإرهابية وعصابات السرقة والخطف والقتل لغرض توفير الدخول اللازمة وتحسين المستوى المعاشي وتعزيز إمكاناتهم

---

(١) إسماعيل ألجليلي، مصدر سابق، ص ٦٣.

(٢) مجلة المستقبل العربي، تقرير تعداد الجثث في العراق، ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٥، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٣، السنة ٢٠٠٧، ص ١٠٤.

بالحصول على مختلف الخدمات في مقدمتها الخدمات الصحية.

أشارت إستراتيجية التنمية الوطنية لعام ٢٠٠٥ إلى أن النظام الصحي في العراق يمر بمرحلة مخاض عسيرة، إذ شهدت صحة العراقيين ونظامهم الصحي تراجعا كبيرا وسريعا مما زاد من حالات الإصابة بالإمراض وسوء التغذية كل ذلك تزامن مع التدهور والخراب الذي أصاب البنية التحتية للقطاع الصحي في أثناء الحرب وبعدها [١].

يؤكد ذلك ما ظهر من نتائج لمؤشرات أمن الإنسان إذ تبين من خلال مؤشر دليل آثار فقدان أمن الإنسان في العراق، الدور الذي أداه القطاع الصحي في التردي الحاصل بالأمن فقد احتل فقدان الرعاية الصحية نسبة ٧٢٪، في حين ازدادت هذه النسبة في مؤشر تحقيق الأمن الإنساني من خلال مسألة تأمين العلاج والوقاية من الأمراض لتبلغ نسبتها ٩٥.٣٪ [٢].

يتبين مما تقدم طبيعة وحجم الدور الذي أداه القطاع الصحي في إظهار الآثار المتبادلة بين الأمن والتنمية في العراق، فنتيجة غياب

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥، مصدر سابق، ص ٤٠.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص١٩٠ ـ ١٩٣.

الأمن كانت الخسائر المادية والبشرية التي أصابت هذا القطاع تمثل عبئاً كبيرا على التنمية عن طريق تعويض هذه الخسائر، فضلا عن زيادة التدهور الأمني بسبب تدني الكفاءات الطبية المتخصصة وغيابها التي تعد من ضمن مخرجات العملية التنموية.

رابعا: البيئة

يؤثر الأمن في التنمية من خلال البيئة في الوقت نفسه تسهم التنمية بتقويض الأمن عن طريق البيئة أيضا، لأنها الوعاء الذي يمارس الإنسان كل نشاطاته داخلها وهي في الوقت ذاته المسؤولة عن توفير ضرورات الحياة من هواء وماء وتربة، فإذا ما تغير وجودها سيؤدي ذلك إلى تقويض الأمن وتدمير التنمية. تتضح هذه العلاقة من أن أي تدهور للأمن المتمثل بالحروب والأزمات سيعمل على تهالك العناصر البيئية مما يؤدي إلى ضعف قدرتها في توليد الموارد الطبيعية التي تعد أساس التنمية، مقابل ذلك فان الاستخدام المفرط لعناصر البيئة من اجل تحقيق التنمية سيولد مشكلات وعوائق تسهم باختلال الأمن، فنقص المياه وتدمير التربة فضلا عن تلوث الهواء نتيجة توسيع المشاريع الإنتاجية والخدمية كل ذلك يؤدي إلى إحداث عدم التوازن في الحياة الاجتماعية نتيجة الأضرار البيئية مع ما يرافق ذلك من أضرار لصحة الإنسان مما يعني زيادة احتمال تعرض الأمن للانهيار.

حالة البيئة في العراق ودورها في إظهار العلاقة بين الأمن والتنمية تتضح عن طريق الحروب والنزاعات فضلا عن عمليات تجفيف الاهوار.

١. الحروب والنزاعات

تعد الحروب والنزاعات من أهم ما قوض الأمن والاستقرار في العراق مع ما قام به من تدمير للتنمية من خلال البيئة، إذ تجلى ذلك عن طريق الاستخدام المفرط للأسلحة التقليدية وغير التقليدية (نووية، كيمياوية، بيولوجية) المستخدمة من قبل العراق وضده، فقد أشارت التقارير إلى أن كميات اليورانيوم المنضب المستخدم في حرب الخليج الثانية بلغ ٣٥٠ طناً ازداد عام ٢٠٠٣ عند الحرب ليبلغ مابين ١١٠٠ و٢٢٠٠ طن [١]، فضلا عن إن ذلك التدمير قد أصاب المصانع العراقية التي تتعامل مع هذه المواد البالغة ١٨ موقعا لخدمات الأسلحة الكيمياوية و١٢ موقعا لخدمات الأسلحة البيولوجية و٤ مواقع للتصنيع النووي، مما أدى إلى انتشار النفايات المنبعثة عن هذه الأسلحة إذ قدرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام ١٩٩٥ كمية المواد الصلبة التي يتعين معالجتها مابين ٦١٣ و٧٦٣ طناً، أما النفايات

---

(١) فيلبس بينس، دفع الثمن النفقات المتصاعدة لحرب العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٦، السنة ٢٠٠٤، ص ١١٢.

السائلة فكانت ما بين ٦٦٢ و١٤٦٢ متراً مكعباً [١]. تسرب هذه المواد احدث كارثة بيئية واسعة كما وأسهم بظهور حزمة كبيرة من الأمراض منها زيادة حالات الإصابة بالسرطان والعقم وتلف الكلية وتهشم العظام وتلف خلايا الدماغ والأوعية الدموية وأمراض الجهاز الهضمي والرئة [٢].

الطريق الآخر لتلوث البيئة نتيجة الحروب والنزاعات كان من خلال الاستهداف المباشر للحقول النفطية ومنشآت التكرير ومنصات التحميل والناقلات النفطية، إذ شهدت حرب الخليج الأولى وبالتحديد المدة المحصورة بين عامي ١٩٨٤ - ١٩٨٧ غرق أكثر من ٣٤٠ ناقلة منها ٢٥٩ ناقلة نفط مما يعني أن ملايين الأطنان من النفط قد تسربت إلى المياه العراقية [٣]، ليأتي بعدها استخدام العراق لسياسة الأرض المحروقة خلال حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ إذ تم حرق نحو ٦٠٠ بئر نفط احتاجت إلى ٢٥٨ يوماً لإطفائها وتسريب من ٦ إلى ٨ ملايين برميل نفط في مياه الخليج مع ما جرى من عمليات

---

(١) د. على حنوش، العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠) ص١٨٣.

(٢) خاجاك فرويد وارتان، دراسة التلوث الإشعاعي باليورانيوم المنضب لبيئة محافظة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٦، ص٦٨.

(٣) د.علي حنوش، مصدر سابق، ص ٧٤.

إحراق النفط وزيت الديزل في الخنادق ضمن إطار الخطة العسكرية لتمويه قوات التحالف، كل هذا قاد إلى حدوث كارثة بيئية عن طريق تلوث المياه بالنفط والهواء بسحب الدخان الأسود والرذاذ المتطاير[١]. لم تسلم التربة هي الأخرى من الحروب والنزاعات فقد تضررت من جراء العمليات العسكرية البرية بتغير قشرة الأرض وتدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية فضلا عن تأثر المحاصيل الزراعية بالتلوث الإشعاعي الناتج عن الحرب [٢].

تأثير الأمن في التنمية من خلال الحروب والنزاعات ظهر عن طريق الاستنزاف الذي أصاب مكونات البيئة من ماء وهواء وتربة مما جعلها تؤدي دورا سلبيا في إمكان بلوغ الأهداف التنموية خصوصا في إطار مساهمة البيئة بتهيئة الأجواء وتوفير الموارد اللازمة لتنفيذ الخطط والبرامج التنموية، في الوقت ذاته فأن هذا التدهور الذي لحق بالبيئة قد أدى إلى زعزعة الأمن بعد أن هز أركان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في العراق.

---

(١) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تقرير أثار السلم والأمن على التنمية المستدامة (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) ص٥.

(٢) د. كاظم المقدادي، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٠، السنة ٢٠٠٤، ص٣٢.

٢. عمليات تجفيف الاهوار

تعد عملية تجفيف الاهوار عام ١٩٩٢ ضمن الإجراءات الأمنية التي نفذها النظام السابق بعد أن عد منطقة الأهوار ملاذا آمنا للمناوئين له وأن جزءاً منها يعد معبراً من إيران وإليها، هذه العملية ترتبت عليها آثار سلبية مرتبطة بالجانب البيئي والاقتصادي والاجتماعي. تؤدي منطقة الاهوار دورا إيجابيا بتخفيف درجات الحرارة وتوفير الأجواء الرطبة الضرورية لزراعة بعض أنواع النباتات في الوقت نفسه تسهم بالمحافظة على كمية المياه وتجهيز البيئة بأنواع مختلفة من الكائنات الحية، كما تقدم الاهوار لوحدها نحو ١٧ ألف طن من الأسماك سنويا لكن بعد تجفيفها عام ١٩٩٣ بلغ إنتاج العراق من الأسماك ١٢ ألف طن فقط، فضلا عن تقديمها قصب السكر إذ توفر ٨٨٪ من احتياجات معمل قصب السكر في محافظة ميسان مع ما توفره من فرص عمل. ضمن الإطار الاجتماعي عملت الاهوار على تشكيل التجمعات السكانية القائمة على أسس الترابط الأسري والقبلي مما أدى إلى تحقيق الاستقرار الاجتماعي فيها [١]. من خلال هذه المميزات التي تقدمها الأهوار فأن عملية تجفيفها أدت بالتأكيد إلى عرقلة العملية التنموية من خلال التأثير السلبي الحاصل في الجوانب البيئية والاقتصادية والاجتماعية عن هذه العملية.

---

(١) د.علي حنوش، مصدر سابق، ص٧٩ ـ ٨١.

مقابل ذلك كان تأثير التنمية في الأمن عن طريق تجفيف الأهوار هو التغير الحاصل في طبيعة الحياة الاقتصادية والاجتماعية، فانخفاض المستوى المعاشي وتغير نمط الحياة وطريقتها لسكان الأهوار زاد من احتمالات تردي الأمن والاستقرار ولو ضمن نطاق هذه المنطقة فقط.

يظهر مما تقدم أن الأضرار بالبيئة العراقية عن طريق الحروب أو تجفيف الأهوار قد ولدت تأثيرا متبادلا بين الأمن والتنمية من خلال تأثيرها بالموارد الاقتصادية أو بطبيعة الحياة الاجتماعية.

خامسا: الدعم الحكومي

يعد الدعم الحكومي من المؤشرات الاجتماعية التي يمكن من خلالها ملاحظة التأثير المتبادل بين الأمن والتنمية فهو إحدى الوسائل التي تطبقها الحكومات لغرض تحسين المستوى المعاشي لتتفادى وقوع الأزمات مستقبلا، مما جعله حالة ضرورية والاستغناء عنه لن يتم إلا بعد توفير البديل المناسب الذي يؤمن حياة كريمة للمواطنين وبالتحديد الفقراء وذوي الدخل المنخفض.

العراق حاله في ذلك حال العديد من الدول التي تطبق برامج الدعم الحكومي خصوصا بعد ما تعرض له العراقيون من ويلات الحروب والعقوبات الاقتصادية التي بمجملها زادت من تهالك

القدرات والإمكانات الموجودة لدى المواطن والأسرة العراقية، إذ أخذ الدعم الحكومي اتجاهين الأول مباشر عن طريق البطاقة التموينية وبرامج الرعاية الاجتماعية وما تقدمه من مدفوعات تحويلية والثاني دعم غير مباشر تمثل بأسعار المشتقات النفطية والكهرباء.

شكلت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ نقطة تحول في إطار الدعم الحكومي إذ حاولت سلطة الائتلاف إلغاء هذا الدعم للمواد الغذائية والمحروقات كجزء من سياسة الإصلاح الاقتصادي، إلا أنها لم تتخذ مثل هذه الخطوة بناءً على تحذيرات قائمة على أساس أن سلطة الائتلاف هي قوة محتلة بالتالي فمثل هذا الإجراء سيزيد من الغضب الشعبي ضدها، الأمر الذي جعلها تنقل هذا الملف للحكومة العراقية لتتخذ على عاتقها تنفيذ برنامج تقليص وإلغاء الدعم الحكومي في المجالات التي لها مساس مباشر بحياة المواطنين وعوائلهم الذين هم تحت وطأة الفقر وهي البطاقة التموينية وأسعار المشتقات النفطية فضلا عن المدفوعات التحويلية المتمثلة بشبكة الحماية الاجتماعية[١].

٣. البطاقة التموينية

خلال حقبتي السبعينات والثمانينات وعلى الرغم من الحرب التي

---

(١) اونر اوزلو، مصدر سابق، ص٥٤.

شهدها عقد الثمانينات قدمت الحكومة الدعم للمواد الغذائية وهو ما كان متوافقا مع نهجها بالمحافظة على النمط الاستهلاكي، فضلا عن أن تقديم هذا الدعم قد أسهم بالاستقرار النسبي للمستوى المعاشي من خلال تأمين المواد الغذائية الضرورية.

منذ أب ١٩٩٠ وبداية تطبيق العقوبات الاقتصادية الأمر الذي أسهم بتقليص هذا الدعم فبعد أن كان يقدم أكثر من ٢٥ مادة غذائية مع ما توفره الأسواق المركزية من كم هائل من السلع المدعومة، انخفضت إلى ٩ مواد محصورة ضمن إطار ما يعرف بالبطاقة التموينية [١]، التي تعد ضرورية لاستمرار الحياة وتوفير الجزء المهم من الغذاء لأكبر شريحة من السكان لتشكل نظاما غذائيا ذا تأثير إيجابي ومفيد للتزود بالمواد الغذائية الأساسية، وليصبح إحدى الدعائم المهمة في المحافظة ولو بشكل نسبي على الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، مع كل هذا لم يستطع العراق خلال مرحلة العقوبات الاقتصادية من تلافي حدوث وانتشار سوء التغذية إذ بقي ٥٠٪ من المواطنين يشكلون الحلقة الهشة من ناحية الأمن الغذائي، حتى بعد تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء عام ١٩٩٧، إذ أشارت تقارير برنامج الغذاء العالمي لعامي ٢٠٠٢

---

(١) د.هدى العزاوي وسرمد النجار، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٧، ص ١١.

و٢٠٠٣ إلى اعتماد العراقيين بصورة رئيسة على نظام البطاقة التموينية ولا يمكنهم الاستغناء عن المساعدات الحكومية المقدمة في هذا المجال [١].

ما يؤكد ذلك هو أن العائلة العراقية كانت تنفق حوالي نصف دخلها على المواد الغذائية ازداد ليبلغ ٦١٪ عند بداية العقوبات الاقتصادية بالتحديد بعد عام ١٩٩٣، ليعود وينخفض مرة أخرى إلى ما كان عليه قبل مرحلة العقوبات عند تنفيذ برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء [٢].

بعد عام ٢٠٠٣ ونتيجة الضغط المتواصل من قبل صندوق النقد الدولي والدول المانحة المشرفة على برنامج الإصلاح الاقتصادي في العراق من أجل تقليص الدعم الحكومي وإلغائه، فضلا عن التدهور الحاصل في الجانب الأمني وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي وارتفاع أسعار المواد الغذائية، الأمر الذي انعكس على حجم التخصيصات المالية المقدمة لبرنامج البطاقة التموينية التي تظهر من خلال الجدول (٣٠) فبعد أن استمرت التخصيصات المالية الموجهة لبرنامج دعم البطاقة التموينية لعامي ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ عند

---

(١) اونر اوزلو، مصدر سابق، ص ٧٦ ـ ٧٨.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٠٤.

مستوى متقارب سواء من حيث القيمة أم كنسبة إلى النفقات العامة، انخفض حجم هذه التخصيصات عام ٢٠٠٦ بنسبة تغير سالبة بلغت ٢٠٪ مما جعل نسبتها إلى النفقات العامة تنخفض إلى النصف تقريبا، الحال لم يختلف عام ٢٠٠٧ إذ انخفض مقدار الدعم فكانت نسبة التغير مقدارا سالبا بلغ ١.٢٪ ليشكل نسبة ٩.٦٪من النفقات العامة. فضلا عن أن التدهور الأمني وحالة عدم الاستقرار قد زادت من الأعباء الموجهة ضد التنمية عن طريق البطاقة التموينية إذ ارتفعت تكاليف إيصال مفردات هذه البطاقة لتبلغ نحو ٦.٣٠ دولارات لإيصال ما قيمته دولار واحد من المواد الغذائية مما جعلها ذات تكلفة عالية مقارنة بالمقاييس العالمية[١]، في المقابل تعد البطاقة التموينية كإحدى الإجراءات الاقتصادية عاملا مهما في تحقيق الأمن نتيجة تأمينها للمواد الغذائية لأبناء المجتمع كافه خصوصا الفقراء وذوي الدخل المنخفض إذ بين مؤشر تحقيق أمن الإنسان أن وجود البطاقة التموينية يسهم بنسبة ٩٧.٩٪ في تحقيق أمن الإنسان[٢].

---

(١) البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي (نيويورك، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٨) ص٣ معلومات متاحة على الانترنيت. *www.wworldbank.org*

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص ١٩٢.

جدول (٣٠)

الدعم الحكومي لنظام البطاقة التموينية ونسبتها إلى النفقات العامة

للمدة ٢٠٠٤ - ٢٠٠٧

(مليار دولار. نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
تخصيصات البطاقة التموينية	٤.١٣	٤.٠٣	٣.٢٣	٣.١٩
نسبتها إلى النفقات العامة	٣١.٧	٢١.٢	١٠.٧	٩.٦

المصدر: وزارة المالية، الموازنات العامة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، صفحات متعددة

يتبين من ذلك أن إلغاء البطاقة التموينية هو احد أوجه تأثير التنمية في الأمن من خلال زيادة المشكلات الاجتماعية بعد أن تتعمق الآثار الاقتصادية بسبب النقص الحاصل بالأمن الغذائي ومن قبله بالمستوى ألمعاشي الذي يهيئ الأجواء المسببة لتقويض الأمن والاستقرار. في حين أن استمرار دعم البطاقة التموينية وبالذات للفقراء يساعد على استتباب الأمن، فضلا عن أنه يجعل مجال

المشاركة للمواطنين من ذوي الدخل المنخفض والفقراء حاضراً بالخطط والبرامج التنموية، بعد أن يتعزز لديهم الشعور باهتمام الدولة بأحوالهم.

٤. المشتقات النفطية

سياسة دعم المشتقات النفطية هي من إجراءات الدعم الحكومي إذ تقدم الدولة المشتقات النفطية من بنزين محسن وعادي وزيت الغاز فضلا عن النفط الأبيض والغاز السائل بأسعار قد لاتصل إلى نصف تكاليف الإنتاج، الهدف من ذلك هو تيسير سبل العيش للشريحة الأوسع من ذوي الدخل المنخفض والفقراء لتساعدهم في تحقيق الاستقرار الاجتماعي وبلوغ الأمن، الذي سيزيد بدوره من مشاركة الجميع في تنفيذ البرامج والخطط الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

التغيير الذي حصل في إطار السياسة الاقتصادية المتمثلة بالإصلاح الاقتصادي والانتقال إلى اقتصاد السوق بعد عام ٢٠٠٣، فضلا عن ما رافق ذلك من تفشي الفساد الإداري والمالي وعمليات السلب والنهب والتدمير للقطاعات كافة منها القطاع النفطي وما يعانيه من عمليات تهريب للنفط الخام ومشتقاته، الأمر الذي جعل من الصعب عليه مواجهة الطلب المتزايد للمشتقات المتزامن مع تدهور

الخدمات وفي مقدمتها الكهرباء إذ بلغ حجم الطلب على المشتقات النفطية لعام ٢٠٠٥ فقط نحو ١٨.١٥٠ (مليون طن) في حين أن الطاقة الإنتاجية بلغت١٦.٤٥٠ (مليون طن) [١]، النقص الحاصل تم تعويضه من قبل الحكومة عن طريق الاستيرادات كجزء من برنامج الدعم الحكومي للمشتقات النفطية، الذي يتضح من خلال الجدول (٣١) إذ بلغ حجم الدعم الحكومي للأعوام ٢٠٠٤ و٢٠٠٥ و٢٠٠٦ مبالغ متقاربة، إلا أن نسبتها إلى النفقات العامة قد انخفضت بصورة تدريجية إذ بلغت ١٩٪عام ٢٠٠٤ انخفضت إلى ٩.٥٪ عام ٢٠٠٦ بعد أن كانت عام ٢٠٠٥ نحو ١٢.٨٪.

---

(١) د. هدى العزاوي وسرمد النجار، تداعيات أزمة الطاقة وسبل علاجها، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٦، ص ٧.

الجدول (٣١)

الدعم الحكومي للمشتقات النفطية ونسبتها إلى النفقات العامة

للمدة ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٧

(مليار دولار ـ نسبة مئوية)

السنوات / المتغيرات	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الدعم الحكومي	٢.٤٨	٢.٤٤	٢.٨٦	٠.٣١
نسبتها إلى النفقات العامة	١٩.٠	١٢.٨	٩.٥	٠.٩

المصدر: وزارة المالية، الموازنات العامة للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧، ٢٠٠٨، صفحات متعددة

مع حلول ٢٠٠٧ انخفضت قيمة الدعم الحكومي المخصصة للمشتقات النفطية بنسبة تغير سالبة بلغت ٨٩٠٪ لتشكل نسبتها إلى النفقات العامة أقل من ١٪ وهو ما جاء متوافقا مع تنفيذ برنامج تقليل

الدعم الحكومي الهادف إلى الحد من عمليات تهريب النفط الخام ومشتقاته القائمة على أساس الفرق في الأسعار بين العراق ودول الجوار، وأن ذلك يعد جزءاً من سياسة الإصلاح الاقتصادي وتخفيض الديون العراقية.

رافق سياسة تقليل الدعم الحكومي المتمثلة بارتفاع أسعار المشتقات النفطية ظهور مؤشرات تدل على عدم الاستقرار وتقويض الأمن الناتجة عن التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لهذه الزيادة خصوصا على الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المنخفض، إذ بين ضعف القدرة في إيجاد الحلول المناسبة لمعالجة تهريب النفط ومشتقاته وكذلك الحال في معالجة الفساد الإداري والمالي المتفشي في اغلب مفاصل الدولة، فضلا عن أن الحكومة ومن خلال رفعها أسعار المشتقات قد مارست دور المحتكر للقطاع النفطي فهي حددت الأسعار التي تريدها دون أن توفر الإجراءات والوسائل المناسبة والتي تساعد ذوي الدخل المنخفض والفقراء في مواجهة مثل هذه الظروف(١).

إن تنفيذ إجراءات رفع الدعم لأسعار المشتقات النفطية رافقه ارتفاعا بالمستوى العام للأسعار المتزامن مع انتشار البطالة والفقر

---

(١) حسن عباس علوان، تصحيح أسعار المشتقات النفطية، أزمة إدارة أم إدارة الأزمات ٢٠٠٦، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٨، ص٣ ـ ٥.

مما ولد شعورا بعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي بين شريحة واسعة من الأفراد والعوائل ليزيد ذلك من احتمالات الإخلال بالأمن. تأكيدا لهذا فقد تغير نمط الإنفاق العائلي إذ انخفضت نسبة التخصيصات المالية من دخولها الموجهة للسلع والمواد الغذائية من ٥٠٪ لتصل إلى ٣٣٪ مقابل زيادة التخصيصات المالية المدفوعة للطاقة من ١١٪ إلى ٣٣٪، أي أن معدل التغير في الإنفاق الغذائي قد انخفض بنسبة تغير سالبة بلغت ٣٤٪ في حين إن معدل التغير للإنفاق على الطاقة ازداد بنسبة تغير بلغت ٢٠٠٪ [(١)].

مقابل ذلك فان تخفيض دعم المشتقات النفطية يؤدي دورا ايجابيا للتنمية حيث ارتفاع الأسعار يعني إنهاء حالات تهريب النفط الخام ومشتقاته مع ما يرافق ذلك من تقليل تشوهات الأسعار الحاصلة لهذه المشتقات، فضلا عن انه يؤدي إلى تفعيل سياسة ترشيد الاستهلاك مع ما يرافق ذلك من تقليل للأعباء الملقاة على الموازنات الحكومية ومنها على التنمية [(٢)].

يتضح مما تقدم إن سياسة تقليل الدعم الحكومي لأسعار

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ص١٠٤.

(٢) د. كمال البصري، إصلاح أسعار المشتقات النفطية، لمصلحة من، ٢٠٠٦، معلومات متاحة على الانترنيت.*www.iior.org*

المشتقات النفطية إذا لم ترافقها إجراءات وبدائل مناسبة تسهم بإعادة الثقة بين المواطنين والحكومة، خصوصا من الفقراء وذوي الدخول المنخفضة فان النتائج ستكون عكسية حيث الاختلال بالقدرات الاقتصادية والاجتماعية سيؤدي إلى عدم التوازن بالأمن والاستقرار، على الرغم مما تضيفه هذه السياسة من أموال نتيجة ترشيقها للدعم الحكومي، إلا أن خسائرها الاجتماعية أكبر من أرباحها المالية.

٥. شبكة الحماية الاجتماعية

تعد شبكة الحماية الاجتماعية من الإجراءات التي تعمل على تحقيق التوازن بين الأمن والتنمية، فنتيجة ما حدث في أثناء عام ٢٠٠٣ وبعده من عمليات السلب والنهب وغياب الأمن فضلا عن الفساد الإداري والمالي المتزامن مع التغيير السياسي والاقتصادي، تطلب الأمر من الحكومة اتخاذ تدابير تسهم بالحماية الاجتماعية على أن تكون هذه الإجراءات والتدابير ذات فاعلية في استيعاب اكبر عدد ممكن من الفقراء والمحرومين الذين قد تدفعهم أحوالهم المعيشية المتردية للانضمام إلى رهط الجريمة والإرهاب وهي من أول مقوضات الأمن مع إنها من عوائق التنمية.

جاء تشكيل شبكة الحماية الاجتماعية على أساس برنامج

الرعاية الاجتماعية المعمول به خلال حقبة النظام السابق، لتكون هذه الشبكة أحد الأوجه الأساسية المهمة للدعم الحكومي فهي تضم بين ثناياها الشريحة الهشة من أبناء المجتمع لتساعدهم في تجاوز الآثار الجانبية لعملية الإصلاح الاقتصادي، وما يرافقها من تقليل الدعم الحكومي ضمن إطار البطاقة التموينية وأسعار المشتقات النفطية، إذ شملت هذه الشبكة فئات محددة هم المعاقون الذين بلغت نسبتهم نحو ٢٨.١٪ والعجزة ونسبتهم كانت ٢٦٪ كذلك أصحاب الدخول المنخفضة والعاطلون عن العمل إذ بلغت نسبتهم ٢٣.٧٪ و٢٢.٢٪ على التوالي [1]. بدأت نشاطها منذ عام ٢٠٠٦ على أن يستفيد منها أكثر من مليون عائلة أما تخصيصاتها المالية فقد بلغت عام ٢٠٠٦ نحو ٣٦٠ مليون دولار ازدادت لتصل إلى ٨٠٨ ملايين دولار عام ٢٠٠٧ بنسبة تغير بلغت ١٢٤٪ [2].

تقدم الشبكة دعمها بطرائق مختلفة للمواطنين فهناك الإعانات النقدية للمعاقين لتمكنهم من الحصول على أجهزة تعيد تأهيلهم، مع تقديمها المنح الصغيرة لمساعدة ذوي الدخل المنخفض للبدء بإنشاء مشاريع تسهم بتوفير الدخل المناسب وفرص العمل، من جانب آخر

---

(١) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ١٩٣.

(٢) جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨، ص ١٣.

تقدم الشبكة خدمات تشغيلية منها التدريب المهني وتنمية المهارات والوساطة التشغيلية، فضلا عن كل ذلك فهي تولد شعورا لدى الأفراد والعوائل المستفيدين بأن الدولة تسعى لتوفير سبل العيش الكريم لهم[١]. طبقا لهذا فان أي تقليص أو إلغاء لبرنامج شبكة الحماية الاجتماعية سيؤدي ذلك إلى توسيع دائرة الحرمان والفقر مما يؤثر في الأمن والاستقرار، تماشيا مع ذلك اظهر مؤشر دليل عوامل تحقيق الأمن الإنساني إلى أن نظام شبكة الحماية الاجتماعية احتل نسبة ٨٤.٥٪ في تحقيق الأمن الإنساني في العراق[٢].

يتضح من ذلك أن زيادة الاهتمام وتوسيع عمل شبكة الحماية الاجتماعية يعمل على تحقيق الأمن عن طريق إبعاد شريحة الفقراء والمعدمين من الانضمام للأعمال غير المشروعة والجريمة بعد أن يوفر لهم الحد الأدنى من الدخول، في الوقت نفسه فان المساهمة بتحسن المستوى المعاشي لهؤلاء يزيد من فرص مشاركتهم في التنمية التي إذا ما تحققت يعني بلوغ الرفاهية والاستقرار والأمن.

---

(١) علاء جلوب فهد، شبكة الحماية الاجتماعية، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٨، ص ٣.

(٢) وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨، مصدر سابق، ١٩٣.

المصادر

الكتب

١. أكرمان. سوزان روز، الفساد والحكم الأسباب العواقب والإصلاح (الأردن، الأهلية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣).

٢. أوزلو. اونر، تنمية وإعادة بناء الاقتصاد العراقي، ترجمة مركز العراق للأبحاث (الطبعة الأولى، بغداد، مركز العراق للأبحاث، ٢٠٠٦).

٣. باش. باكمان وكنزبريج وستن، اقتصاديات الحرب والدفاع، ترجمة سعيد عبود السامرائي، مراجعة د، باسل البستاني (بغداد، دائرة الشؤون الثقافية، ١٩٨٧).

٤. بروملي. مارك وآخرون، الشفافية في دورة حياة السلاح، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٦، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٥. البشري. محمد الأمين، الفساد والجريمة المنظمة (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٧).

٦. بول. جيمس وسيلين ناهوري، الحرب والاحتلال في العراق، ترجمة مجد الشرع (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

٧. بيرنتسكي. كاميلا، الطاقة والأمن الأبعاد الإقليمية والعالمية، في التسلح

ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٧، ترجمة عمر الأيوبي وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧).

٨. بيلز. اليسون، مقدمة العراق، الميراث، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي **٢٠٠٤**، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، **٢٠٠٤**).

٩. جعفر. جعفر ضياء ونعمان النعيمي، اعمار العراق التجربة والتطلعات في جعفر ضياء جعفر وآخرين، برنامج لمستقبل العراق بعد إنهاء الاحتلال (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٠. حسن. د.حسن أحمد، التلوث البيئي، كتاب المعارف العلمي(مصر، دار المعارف، ٢٠٠١).

١١. حسن. د. صالح ياسر، العلاقات الاقتصادية الدولية (بغداد، دار الرواد المزدهرة، ٢٠٠٦).

١٢. حمزة. د. إبراهيم مصعب، دوافع وآثار عسكرة المجتمع في الكيان الصهيوني (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٣).

١٣. حنوش. د. على، العراق مشكلات الحاضر وخيارات المستقبل (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ٢٠٠٠).

١٤. خدام. د. منذر، الأمن المائي العربي الواقع والتحديات (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١).

١٥. الخفاجي. مهدي حسن، الدور الصهيوني في احتلال العراق (بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٨).

١٦. خلف. د. فليح حسن، التنمية والتخطيط الاقتصادي (اربد، عالم الكتاب الحديث، ٢٠٠٦).

١٧. روس. مايكل، لعنة الموارد الطبيعية، في مايكل روس وآخرين، الموارد الطبيعية والنزاعات المسلحة، ترجمة فؤاد سروجي (الأردن، الأهلية للطباعة والنشر، ٢٠٠٥).

١٨. روفر. جول، كوكب الأرض في حالة خطيرة والجنس البشري مهدد، ترجمة رشيد أبو نور (قطر، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٨).

١٩. السامرائي. هناء عبد الغفار، ضرورة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتفعيل الأنشطة التنموية في العراق، في د. تقي عبد سالم وآخرين، رؤية في مستقبل الاقتصاد العراقي (الطبعة الثالثة، بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧).

٢٠. ستيفنز. بول، صدمة الموارد الطبيعية نعمة أم نقمة، في ادوارد موريس وآخرين، النفط والاستبداد، ترجمة معهد الدراسات الإستراتيجية (بغداد، معهد الدراسات الإستراتيجية ٢٠٠٧).

٢١. سوليفان. جون. د.، الحكم الديمقراطي الصالح المكون الرئيسي للإصلاح السياسي والاقتصادي (نيويورك، مركز المشروعات الدولية الخاصة، ٢٠٠٤).

٢٢. سكونز. اليزابيث، تمويل الأمن في سياق دولي، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٥، ترجمة حسن حسن وآخرين (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

٢٣. عبد الأمير. فؤاد قاسم، الطاقة التحدي الأكبر لهذا القرن (بغداد، مؤسسة

الغد للدراسات والنشر، ٢٠٠٥).

٢٤. عبد الرضا. د. نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي في مرحلة ما بعد السقوط (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨).

٢٥. عبد الرضا. د. نبيل جعفر، دراسات في الاقتصاد الإيراني (البصرة، مؤسسة وارث الثقافية، ٢٠٠٨).

٢٦. الفارس. د. عبد الرزاق، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي ١٩٧٠ـ ١٩٩٠ (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٣).

٢٧. فتح الله. د.سعد حسين، التنمية المستقلة المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج (الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

٢٨. فياض. د.هاشم نعمة، العراق دراسات في الهجرة السكانية الخارجية (بغداد، دار الرواد للطباعة والنشر، ٢٠٠٦).

٢٩. القريشي. د.مدحت، التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات (عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٧).

٣٠. الكبيسي. د.عامر خضير حميد، استراتيجيات مكافحة الفساد مالها وما عليها (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٦).

٣١. كلير. مايكل، الحروب على الموارد الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية (بيروت، دار الكتاب العربي، **٢٠٠٢**).

٣٢. الكواز. د. احمد، الديون الخارجية القروض والتعويضات حالة العراق، في احمد الكواز وآخرين، تصورات حول مستقبل الاقتصاد العراقي (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ٢٠٠٤).

٣٣. مار. فيبي وآخرون، العراق في القرن الحادي والعشرين التحديات المحتملة

أمام دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (الإمارات، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٨).

٣٤. محمد. د.عثمان الحسن ود. ياسر عوض، الهجرة غير الشرعية والجريمة (الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ٢٠٠٨).

٣٥. محمد. د. محمد عزب، مصادر الطاقة، في د.السيدة إبراهيم مصطفى وآخرين، اقتصاديات الموارد والبيئة، (الإسكندرية، الدر الجامعية، ٢٠٠٧).

٣٦. مرزوك. عاطف لافي، إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق (بغداد، مركز العراق للدراسات، ٢٠٠٧).

٣٧. مسلم. طلعت أحمد، حرب الخليج والأمن القومي (الطبعة الأولى، قبرص، دار الملتقى للنشر، ١٩٩٢).

٣٨. مسلم. طلعت احمد، التعاون العسكري العربي (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٠).

٣٩. المشاط. عبد المنعم، نظرية الأمن القومي العربي المعاصر (القاهرة، دار الموقف العربي، ١٩٨٩)

٤٠. مصطفى. د. عبد الجبار عبد، الصراع الدولي في العالم الثالث، في أكرم عبد الله ألجميلي وآخرين، التسلح في العالم الثالث (بغداد، بيت الحكمة، ١٩٨٨).

٤١. المنجد، في اللغة العربية (الطبعة السابعة والثلاثون، بيروت، دار المشرق، ١٩٩٨).

٤٢. موسشيت. ف.دوجلاس، منهاج متكامل للتنمية المستدامة، في ف.دوجلاس موسشيت وآخرين، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين (مصر،

الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، ٢٠٠٠).

٤٣. النصراوي. عباس، الاقتصاد العراقي بين دمار التنمية وتوقعات المستقبل ١٩٥٠ - ٢٠١٠، ترجمة محمد سعيد عبد العزيز (بيروت، دار الكنوز الأدبية، ١٩٩٥).

٤٤. نوري. د. قيس محمد، حلف الشمال الأطلسي آفاق وتطورات (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١).

٤٥. هاغلين. بيرن واليزابيث سكونز، القطاع العسكري في محيط متغير، في التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، الكتاب السنوي ٢٠٠٣، ترجمة فادي حمود وآخرين (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

٤٦. هنري. جايمس، سراب إسعاف الدين، في لعبة قديمة بعمر الإمبراطورية، ترجمة احمد الصيداوي (بيروت، شركة المطبوعات والتوزيع والنشر، ٢٠٠٨).

٤٧. وديع. د. محمد عدنان، مسح وتقييم في مؤشرات التنمية ونظرياتها (الكويت، المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٦).

٤٨. وزان. د.صلاح، التنمية الزراعية العربية الواقع والممكن (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩).

الرسائل والاطاريح الجامعية

١. تقي. أحمد باهض، اتجاه النفقات العسكرية وأثارها الاقتصادية في البلدان النامية (بلدان مختارة) رسالة ماجستير(غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد ١٩٩٣.

٢. جودة. ندوة هلال، تحليل وقياس اتجاهات الفقر في العراق للمدة ١٩٨٠ - ٢٠٠٥، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

٣. العليان. أمل حمد علي، الأمن المائي العربي، نظرة اقتصادية، رسالة ماجستير (الرياض، جامعة الملك سعود، ٢٠٠٠).

٤. كاظم. حسين جواد، واقع السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الإصلاح الضريبي، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

٥. وارتان. خاجاك فرويد، دراسة التلوث الإشعاعي باليورانيوم المنضب لبيئة محافظة البصرة، رسالة ماجستير (غير منشورة) مقدمة إلى كلية التربية، جامعة البصرة، ٢٠٠٦.

الدوريات

١. احمد. حسين علي، واقع وإنتاج الطاقة الكهربائية في مدينة البصرة وآفاقه المستقبلية، مجلة دراسات إدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد ٤، السنة ٢٠٠٨.

٢. بينس. فيلبس، دفع الثمن النفقات المتصاعدة لحرب العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٣٠٦، السنة ٢٠٠٤.

٣. تقرير تعداد الجثث في العراق، ملف الخسائر البشرية المدنية ٢٠٠٣-٢٠٠٥، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٣، السنة ٢٠٠٧.

٤. الجليلي. د.إسماعيل، الجيل الضائع في العراق آثار ونتائج، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٣، السنة ٢٠٠٧.

٥. الحربي. سليمان عبد الله، مفهوم الأمن ومستوياته وصيغة تهديداته، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ١٩، السنة ٢٠٠٨.

٦. الدروبي. د.رانية ثابت، واقع الأمن الغذائي العربي، تغيراته المحتملة في ضوء المتغيرات الاقتصادية الدولية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٤، العدد١، السنة ٢٠٠٨.

٧. ستراكه. نيكول، الجهاد الاقتصادي، تحدي أمني لإمدادات الطاقة العالمية، مجلة أبحاث الأمن ودراسات الإرهاب، الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، العدد ١٦، السنة ٢٠٠٧

٨. سليمان. د. محمد محمود، دور الجغرافية في حل المشكلات البيئية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق، المجلد، ٢٠ العدد١-٢، السنة ٢٠٠٤.

٩. السيد علي. د. عبد المنعم ود.سعد فتح الله، الاقتصاد السياسي لازمة المياه في الوطن العربي، مجلة بحوث اقتصادية عربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٦ و٣٧، السنة ٢٠٠٦.

١٠. صالح. د. محمد عبد، البطالة في الاقتصاد العراقي الأسباب الآثار المعالجات، مجلة المستقبل العراقي، بغداد، مركز العراق للأبحاث، العدد ١٠، السنة ٢٠٠٧.

١١. طيبة. سعاد، أطفال العراق والواقع الصحي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٤٤، السنة ٢٠٠٧.

١٢. عبد الرضا. د.نبيل جعفر، الاقتصاد العراقي تداعيات الحاضر واتجاهات المستقبل، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العدد ١٩، السنة٢٠٠٧.

١٣. عبد الفضيل. د. محمود، مفهوم الفساد ومعاييره، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٩، السنة ٢٠٠٤.

١٤. العطيان. د. تركي محمد، البطالة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، العدد ٤٢، السنة ٢٠٠٦.

١٥. الغالبي. د. عبد الحسين جليل، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وسياسات اجتذابه نحو العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العدد ٨، السنة ٢٠٠٧.

١٦. قانون الموازنة الفدرالية رقم (١١) لسنة ٢٠٠٦، الوقائع العراقية، بغداد، العدد ٤٠١٦، السنة ٢٠٠٦.

١٧. كداوي. د. طلال محمود، الأنفاق العسكري والتضخم، مجلة الرافدين، جامعة الموصل، العدد ٧٩، السنة ٢٠٠٥.

١٨. المشاط. د. عبد المنعم، الأمن القومي، منشورات مفاهيم الأسس العلمية للمعرفة (القاهرة، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ٢٠٠٨).

١٩. المقدادي. د. كاظم، التأثيرات الصحية والبيئية للحرب على العراق، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٠٠، السنة ٢٠٠٤.

المؤتمرات والندوات

٢٠. البياتي. صبري مصطفى، حركة مؤشرات التنمية في العراق ١٩٦٠-٢٠٠٠، بحوث ومناقشات المؤتمر العلمي الثالث لقسم الدراسات الاقتصادية في بيت الحكمة، الاقتصاد العراقي ومتغيرات البيئة العربية والدولية، من ٢٢-٢٣ ك١، ٢٠٠١(بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

٢١. عبد الله. د. عبد الطيف، هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج الأسباب والآثار ووسائل المعالجة، المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي (مكة المكرمة، جامعة أم القرى، ٢٠٠٧).

٢٢. العبد. جورج، العوامل والآثار في النمو والتنمية، في إسماعيل الشطي وآخرين، الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية وبالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية (الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦).

٢٣. عبد الحسن. د.صلاح، الإطار ألمفاهيمي المستخدم في عمليات قياس التنمية البشرية المستدامة وتحديد مستوياتها، أعمال ندوة دراسات في التنمية البشرية في الوطن العربي المنعقدة في بيت الحكمة من ١١- ١٤ شباط، ٢٠٠٠ (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠١).

٢٤. مصطفى. د. عدنان ياسين، الفقر والمشكلات الاجتماعية، واقع الندوة العلمية لقسم الدراسات الاجتماعية في بيت الحكمة، الفقر والغنى في الوطن العربي من ٢٢-٢٣ ت١، ٢٠٠٠ (بغداد، بيت الحكمة، ٢٠٠٢).

التقارير

١. الأمم المتحدة، تقرير الخبراء الحكوميين حول الصلة بين نزع السلاح والتنمية في السياق الدولي الراهن، (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٤).

٢. الأمم المتحدة، التقرير السنوي، ٢٠٠٨ منع الأزمات والإنعاش (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

٣. الأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة، تقرير لحالة الأمن الغذائي (روما، لجنة الأمن الغذائي العالمي، ٢٠٠٤).

٤. الأمم المتحدة، منظمة العمل الدولية، تقرير تقييم مستقبل إستراتيجية المنظمة لتحسين حماية العمال المهاجرين (جنيف، منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٨).

٥. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير إزالة الفقر، الجزء الأول (نيويورك، الأمم المتحدة، بدون سنة نشر).

٦. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢ (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٢).

٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٣ (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٣).

٨. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤ (نيويورك، الأمم المتحدة، ١٩٩٤).

٩. البنك الدولي، تقرير أنشطة ممارسة إدارة الأعمال (نيويورك، مؤسسة التمويل الدولي، ٢٠٠٦).

١٠. جعفر. جعفر ضياء، الدروس المستفادة من تجارب إعادة الأعمار السابقة وبرنامج النفط مقابل الغذاء والدواء، في محمود عبد الفضيل وآخرين، تقرير عن العراق والمنطقة لما بعد الحرب (بيروت، منظمة الاسكوا، ٢٠٠٣).

١١. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا)، إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية، مصادر المياه وحماية البيئة (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

١٢. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب أسيا (الاسكوا) تقرير آثار السلم والأمن على التنمية المستدامة في منطقة الاسكوا (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٢).

١٣. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) تقرير أثار السلم والأمن على التنمية المستدامة (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

١٤. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا) تقرير عام ٢٠٠٥(نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

١٥. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، تقرير مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية لدول الاسكوا ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨).

١٦. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا(الاسكوا)، تقرير الفقر وطرق قياسه في منطقة الاسكوا (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٣).

١٧. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الاسكوا)، شدة تأثير المنطقة بالجفاف الاجتماعي - الاقتصادي(نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥).

١٨. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٣ (الكويت،

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٣).

١٩. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٤ (الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٤).

٢٠. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوي لعام ٢٠٠٧ (الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ٢٠٠٧).

٢١. منظمة الصحة العالمية، الكتاب الإحصائي السنوي لعام ١٩٨٤(نيويورك، الأمم المتحد ة، ١٩٨٤).

٢٢. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (اوابك) تقرير الأمين العام السنوي الحادي عشر، ١٩٨٤ (الكويت، اوابك، ١٩٨٥).

٢٣. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق (بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٩).

٢٤. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية العراق ٢٠٠٨ (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠٩).

٢٥. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، نتائج مسح التشغيل والبطالة، سنوات مختلفة.

٢٦. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، العهد الدولي مع العراق، المراجعة السنوية ٢٠٠٧ (بغداد، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، ٢٠٠٨).

٢٧. وزارة الكهرباء، الخطة المركزية للمنظومة الكهربائية للمدة ٢٠٠٦ - ٢٠١٥ (بغداد، وزارة الكهرباء، ٢٠٠٦).

٢٨. وزارة النفط، دائرة المفتش العام، تقرير الشفافية الثالث عام ٢٠٠٦ (بغداد،

وزارة النفط، ٢٠٠٧).

٢٩. وزارة الكهرباء، الشركة العامة لإنتاج الطاقة الكهربائية، المنطقة الوسطى، قسم التخطيط والمتابعة، بيانات غير منشورة.

الدراسات

١. البستاني. د. باسل، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية (٣)، (نيويورك، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ١٩٩٦).

٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، التنمية البشرية وأثر الحصار الاقتصادي، دراسة رقم ١٢ (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠١).

٣. جواد. سرمد عباس، أثر العمليات الإرهابية على القطاع النفطي في العراق، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٧.

٤. العزاوي. د. هدى وسرمد النجار، تداعيات أزمة الطاقة وسبل علاجها، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، ٢٠٠٦.

٥. العزاوي. د.هدى وسرمد النجار، المفاضلة بين استدامة البطاقة التموينية والخيارات البديلة، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٧.

٦. علوان. حسن عباس، تصحيح أسعار المشتقات النفطية، أزمة إدارة أم إدارة الأزمات ٢٠٠٦، وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٨.

٧. فهد. علاء جلوب، شبكة الحماية الاجتماعية، وزارة المالية الدائرة الاقتصادية، بغداد، ٢٠٠٨.

٨. المصبح. عماد الدين احمد، رأس المال البشري في سوريا قياس عائد الاستثمار في رأس المال البشري (سوريا، جمعية العلوم الاقتصادية، ٢٠٠٥).

٩. وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، إستراتيجية التنمية الوطنية ٢٠٠٥ (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠٦).

النشرات الإحصائية

١. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨١ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٨٢).

٢. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٢ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٨٣).

٣. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٨٤ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٨٥).

٤. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ١٩٩٢ (أبو ظبي، دار الفجر، ١٩٩٣).

٥. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠١ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٢).

٦. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٢ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٣).

٧. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٣ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٤).

٨. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٤ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٥).

٩. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي

الموحد لعام ٢٠٠٦ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٧).

١٠. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٨ (أبو ظبي، دار الفجر، ٢٠٠٩).

١١. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٧٦(بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٧٦).

١٢. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨١(بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٨١).

١٣. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٣(بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٨٣).

١٤. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٥(بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٨٥).

١٥. جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ١٩٨٧(بغداد، وزارة التخطيط، ١٩٨٧).

١٦. جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٧ (بغداد، وزارة التخطيط، ٢٠٠٧).

١٧. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٤.

١٨. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٥.

١٩. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٦.

٢٠. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٧.

٢١. جمهورية العراق، وزارة المالية، الموازنة العامة لعام ٢٠٠٨.

٢٢.وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، دائرة الإنفاق الاستثماري، حجم التخصيصات السنوية والمصروف الفعلي ونسبة التنفيذ على مستوى القطاعات الاقتصادية للمدة ٢٠٠٦ـ ٢٠٠٨ (بغداد، وزارة المالية، ٢٠٠٩).

شبكة المعلومات (الانترنيت)

١. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم الصالح في الدول العربية، إحصاءات ومؤشرات (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٩) معلومات متاحة على الانترنيت *www. undp.org*.

٢. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٥(نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٥) معلومات متاحة على الانترنيت، *www.undp.org*.

٣. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦(نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٦) معلومات متاحة على الانترنيت، *www.undp.org*.

٤. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٧ـ ٢٠٠٨ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٨)، معلومات متاحة على الانترنيت *www.undp.org*.

٥. البصري. د. كمال، إصلاح أسعار المشتقات النفطية، لمصلحة من، ٢٠٠٦، معلومات متاحة على الانترنيت.*www.iior.org*.

٦. البصري. د.كمال، الموازنة الفدرالية لعام ٢٠٠٨ ما لها وما عليها، معلومات متاحة على الانترنيت،

٧. *www. Iraq stud. net*

٨. البنك الدولي، دراسة لمستقبل نظام التوزيع العام العراقي (نيويورك، وحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ٢٠٠٨) معلومات متاحة على الانترنيت. www.wworldbank.org.

٩. زوليك. روبرت ـ ب، الدول الضعيفة، كفالة تحقيق التنمية، (جنيف، البنك الدولي، المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٠٦)، معلومات على متاحة على الانترنت www.worldbank.org.

١٠. صندوق النقد العربي، الحسابات القومية للمدة ١٩٩٦ـ٢٠٠٦، (أبو ظبي، صندوق النقد العربي، ٢٠٠٨) معلومات متاحة على الانترنيت www.amf.org.

١١. غنايم. محمد، التلوث البيئي، معلومات متاحة على الانترنيت، موقع الأكاديمية العربية في الدنمارك، ٢٠٠٦

www.ao.academy.org

١٢. مصدق. حسن، عسكرة المياه، صحيفة العربي الأسبوعي، معلومات متاحة على الانترنيت www.alarab.com.

١٣. المعهد الدولي لأبحاث التنمية في ستوكهولم، تقرير حول جعل المياه جزءا من التنمية الاقتصادية، معلومات متاحة على الانترنت www.siwi.org.

١٤. معهد سيبري، الإنفاق العسكري العالمي، الكتاب السنوي ٢٠٠٨، معلومات متاحة على الانترنيت، www.sipri.org.

١٥. منظمة الصحة العالمية، تقرير انتشار الأمراض على الصعيد الدولي يهدد الصحة والاقتصاد والأمن، ٢٠٠٧، معلومات متاحة على الانترنيت www.who.org.

١٦. منظمة الهجرة الدولية، تقرير عن حالة سكان العالم ٢٠٠٦، معلومات متاحة على الانترنيت، موقع منظمة الهجرة الدولية *www.unfpu.org*.

١٧. منظمة الهجرة الدولية، تقرير النزوح في العراق، مراجعة لعام ٢٠٠٧ (نيويورك، الأمم المتحدة، ٢٠٠٧) معلومات متاحة على الانترنيت .www.unfpu.*org*

١٨. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (اونكتاد) تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠٠٨، معلومات متاحة على الانترنيت *www. Unctad.org*.

١٩. هاتلون. كارل، أزمة الغذاء والوقود العالمية (نيويورك، البنك الدولي، ٢٠٠٨)، معلومات متاحة على الانترنيت *www.wworldbank.org*.

المصادر الانكليزية

١. *Barry C. Field & Martha K.Field , Environmental Economics ,third edition (Boston, McGraw-hill comp, ٢٠٠٢).*

٢. *Brussels Trbunal. stop the assassination of Iraqi academies. New York. ٢٠٠٧.*

٣. *Michael. P.Tadaro.Economics for Developing World (London.Longman ١٩٩٢).*

٤. *Michael P.Todaro.Economic Development.(London.*

٥. *.longman. ١٩٩٧) sixth edition.*

٦. *OPEC.Annual Stastical Bulletin. ٢٠٠٧. (Austria.OPEC. ٢٠٠٧) ٦- US Energy information administration (EIA), international energy*

outlook ٢٠٠٦.

٧. *Weadad saad & Chawiki Elmoussawi,The impact of military expenditure on economic frowth in developing countries. MENA. Case. Gnarl of development and economic policies. the Arab Planning Institute. Kuwait. volume* ٩*.no* ٢. ٢٠٠٧.

المحتويات

الفصل الثاني

تطور الإنفاق العسكري ومؤشرات عبئه

الفصل الثالث

الآثار المتبادلة بين الأمن والتنمية في العراق